

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيبي علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان:

دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جذب
الاستثمار الأجنبي المباشر
(دراسة مقارنة)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

إشراف الأستاذ الدكتور:

العرابي حمزة

إعداد الطالب:

حسناوي عماد

السنة الجامعية: 2026/2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيبي علي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان:

دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر

(دراسة مقارنة)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

إشراف الأستاذ الدكتور:

العراي حمزة

إعداد الطالب:

حسناوي عماد

امام اللجنة المشكلة من:

عمورة جمال	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
العراي حمزة	أستاذ	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
حملة عز الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	مشرفا مساعدا
طه حسان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	ممتحنا
احمد خالد فريد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	ممتحنا
سيد محمد	أستاذ	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
سعيد فارس	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي:

إلى نبع الحنان والدعاء الصادق وصاحبة القلب الكبير التي كانت سنداً لي في كل مراحل حياتي.

" والدتي حفظها الله "

إلى رمز التضحية والصبر وقدوتي في الجد والاجتهاد والذي علمني معنى العزيمة والإرادة.

" والدي حفظه الله "

إلى رفقاء الدرب وشركاء الأفراح والأحزان الذين كانوا دائماً السند والداعم بتشجيعهم الصادق

ودعواتهم الخالصة.

" إخوتي الأعزاء "

إلى من كانت حاضرة بتشجيعها ودعواتها

" أختي العزيزة "

إلى من كانت سنداً لي في إعداد هذه الأطروحة خطيبتي وعائلتها الكريمة التي غمرتني بودها

واحترامها.

كما اهدي ثمرة الجهد إلى جميع أساتذتي تقديراً وعرفاناً بجميل ما قدموه لي من علم ومعرفة.

حسناوي عماد

شكر وتقدير

احمد الله سبحانه وتعالى على ما انعم به علي من توفيق وسداد في انجاز هذا البحث المتواضع

وبعد فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صل الله وعليه وسلم قال " لا يشكر الله من لا

يشكر الناس"

وعليه يسعدني ان أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور العربي حمزة

على ما بذله من جهد وما قدمه لي من توجيه وإرشاد، فكان نعم الموجه والداعم خلال مختلف

مراحل اعداد هذا البحث سائلا الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر لمساعد المشرف الدكتور حملة عز الدين على ما بذله من جهد خلال

مرحلة اعداد هذه البحث.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي الكرام الذين كان لهم الفضل في تعليمي

وتكوينني وأسهموا بعلمهم ونصحهم في إثراء مساري الأكاديمي في مختلف الأطوار التعليمية.

كما اشكر كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة علي

لونيسى - البلدية 2 على كل الدعم والتسهيلات التي قدموها لي خلال فترة إعداد الأطروحة.

واشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث.

حسناوي عماد

الملخص باللغة العربية:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر ومصر والأردن من خلال تحليل ومقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى دول المقارنة وتوزيعها الجغرافي والقطاعي إضافة الى ترتيبها في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد ، كما تم تحليل واقع البيئة الاستثمارية لدول الثلاث من الناحية المحاسبية وهذا بالاعتماد على البيانات والتقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ، ودعمت الدراسة باستبيان موزع على عينة مكونة من 117 فردا من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

وتوصلت الدراسة الى ان تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) يساهم في توفير معلومات مالية موثوقة وذات مصداقية، كما يساهم كذلك في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية من خلال دعم حوكمة الشركات ، إضافة الى دورها الكبير في تنشيط سوق راس المال ودعم كفاءته ، كما توصلت الدراسة كذلك الى ان الأردن ومصر حققت تقدما ملحوظ مع افضلية للأردن في تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) مما انعكس إيجابا على بيئتها الاستثمارية من الناحية المحاسبية ، بينما الجزائر لا تزال متأخرة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الامر الذي انعكس سلبا على جاذبية بيئتها الاستثمارية لرؤوس الأموال الأجنبية . لهذا توصي الدراسة بضرورة توفير البيئة القانونية والمؤسسية المناسبة لتطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وتطوير النظام المحاسبي بشكل مستمر ليتماشى وتطور هذه المعايير إضافة الى تطوير كفاءة المحاسبين في تطبيق هذه المعايير والعمل على ضمان استقلالية مهنة المحاسبة.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، حوكمة الشركات، سوق راس المال،

جودة المعلومات المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
1	إهداء
2	شكر وتقدير
3	الملخص بالعربية
5	قائمة المحتويات
10	قائمة الجداول
13	قائمة الأشكال
15	قائمة الملاحق
16	قائمة المختصرات
20	مقدمة عامة
34	الفصل الأول: التأسيس النظري لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS / IFRS)
35	تمهيد
36	المبحث الأول: ماهية التوافق المحاسبي الدولي
36	المطلب الأول: مفهوم التوافق المحاسبي، أهدافه ومزاياه
41	المطلب الثاني: الهيئات المسؤولة عن التوافق المحاسبي الدولي
47	المطلب الثالث: صعوبات ومعوقات التوافق المحاسبي الدولي
48	المبحث الثاني: ماهية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS / IFRS)
49	المطلب الأول: نشأة ومفهوم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)
55	المطلب الثاني: خصائص وأهمية تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) وأسباب ظهورها

59	المطلب الثالث: مسار إعداد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) والهيئات المسؤولة عن إعدادها
66	المبحث الثالث: التوجه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS)
68	المطلب الأول: تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS) في مختلف دول العالم
79	المطلب الثاني: عرض تجارب كل من الجزائر، مصر، الأردن في تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS)
86	المطلب الثالث: مقومات ومتطلبات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)
90	خلاصة الفصل الأول
91	الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
92	تمهيد
93	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
93	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصائص، الأهداف
100	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
106	المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
114	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
114	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية
117	المطلب الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق
124	المطلب الثالث: النظريات التجميعية أو التركيبية (تنظيم الشركة)
129	المبحث الثالث: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
129	المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

139	المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدول المضيفة
140	المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدول القائمة به
144	خلاصة الفصل الثاني
145	الفصل الثالث: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في تهيئة البيئة الاستثمارية من الناحية المحاسبية
146	تمهيد
148	المبحث الأول: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في توفير معلومات مالية عالية الجودة.
148	المطلب الأول: ماهية جودة المعلومات المالية
152	المطلب الثاني: خصائص المعلومات المالية المطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر
157	المطلب الثالث: مدى تأثير معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) على جودة المعلومات المالية
161	المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات
161	المطلب الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات
165	المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
170	المطلب الثالث: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية
181	المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في تنشيط سوق رأس المال
181	المطلب الأول: الإطار النظري لسوق رأس المال
188	المطلب الثاني: كفاءة سوق رأس المال وعلاقته بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
194	المطلب الثالث: علاقة معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) بسوق رأس المال

197	خلاصة الفصل الثالث
199	الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن
200	تمهيد
202	المبحث الأول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مصر، الأردن
202	المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مصر، الأردن (2000-2023)
210	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن (2003-2019)
215	المطلب الثالث: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر، مصر، الأردن (2003-2019)
221	المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة وفق مجموعة من المؤشرات الدولية
221	المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية
230	المطلب الثاني: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال
243	المطلب الثالث: مؤشر مدركات الفساد في الجزائر، مصر والأردن (2003-2023)
249	المبحث الثالث: واقع المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية في كل من الجزائر، مصر، الأردن
250	المطلب الأول: واقع جودة المعلومات المالية في الجزائر، مصر والأردن
252	المطلب الثاني: واقع حوكمة الشركات في دول المقارنة
261	المطلب الثالث: تحليل واقع سوق رأس المال في الجزائر، مصر والأردن
266	خلاصة الفصل الرابع

267	الفصل الخامس: دراسة وتحليل الاستبيان واختبار فرضياته
268	تمهيد
269	المبحث الأول: الإطار المنهجي للاستبيان
269	المطلب الأول: تصميم وتوزيع استمارة الاستبيان
274	المطلب الثاني: اختبار صدق وثبات الاستبيان
280	المطلب الثالث: الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة
283	المبحث الثاني: تحليل اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة
283	المطلب الأول: تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول
290	المطلب الثاني: تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني
297	المطلب الثالث: تحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث
303	المبحث الثالث: اختبار صحة فرضيات الاستبيان
303	المطلب الأول: اختبار صحة الفرضية الأولى
305	المطلب الأول: اختبار صحة الفرضية الثانية
306	المطلب الأول: اختبار صحة الفرضية الثالثة
309	خلاصة الفصل الخامس
310	خاتمة عامة
317	قائمة المراجع
350	الملاحق
373	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-4)	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مصر، الأردن خلال الفترة (2000-2023)	203
(2-4)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن (2003-2019)	214
(3-4)	مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن (2003-2019)	219
(4-4)	وضعية الجزائر، مصر والأردن في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية (2000-2023)	225
(5-4)	مؤشر بدء النشاط التجاري في الجزائر، مصر والأردن (2004- 2020)	232
(6-4)	قيم مؤشر دفع الضرائب للجزائر، مصر والأردن خلال الفترة 2006- 2020	234
(7-4)	قيم مؤشر تنفيذ العقود للجزائر، مصر والأردن خلال الفترة (2004- 2020)	236
(8-4)	قيم مؤشر استخراج الضرائب في الجزائر، مصر والأردن خلال الفترة (2006-2020)	237
(9-4)	قيم مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر، مصر والأردن خلال الفترة (2012-2020)	239
(10-4)	مؤشر قيم تسجيل الملكية في كل من الجزائر، مصر والأردن للفترة (2005-2020)	240

242	مؤشر قيم التجارة عبر الحدود للجزائر، مصر والأردن للفترة (2006-2020)	(11-4)
244	ترتيب دول المقارنة في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003 - 2023)	(12-4)
250	مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية وفق مؤشر التنافسية في الجزائر، مصر والأردن خلال الفترة (2006-2019)	(13-4)
260	تطور حوكمة الشركات في الأردن	(14-4)
261	عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مصر والأردن	(15-4)
263	قيمة التداول في بورصة الجزائر، مصر والأردن	(16-4)
270	تقسيم استثمار الاستبيان	(1-5)
272	مقياس ليكارت الخماسي	(2-5)
275	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	(3-5)
276	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	(4-5)
278	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	(5-5)
280	معامل الثبات الفا كرو نباخ لمحاور الاستبيان	(6-5)
281	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	(7-5)
281	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	(8-5)
282	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	(9-5)
283	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول	(10-5)
290	نتائج إجابات افراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني	(11-5)

297	إجابات افراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثالث	(12-5)
304	نتائج اختبار T للعينة الواحدة للفرضية الأولى	(13-5)
305	نتائج اختبار T للعينة الواحدة للفرضية الثانية	(14-5)
307	اختبار T للعينة الواحدة للفرضية الثالثة	(15-5)

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-4)	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000_2023)	204
(2-4)	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة (2000-2023)	206
(3-4)	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن خلال الفترة (2000-2023)	208
(4-4)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2003-2019)	211
(4 - 5)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (2003-2019)	212
(4 - 6)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (2003-2019)	213
(4 - 7)	مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2003-2019)	216
(4 - 8)	مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (2003-2019)	217
(4 - 9)	مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (2003-2019)	218
(4-10)	تطور المؤشر العام للحرية الاقتصادية في الجزائر، مصر والأردن للفترة (2000-2023)	224

231	ترتيب الجزائر، مصر والأردن في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال للفترة (2006-2020)	(4-11)

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	قائمة الأساتذة المحكمين	351
2	استمارة الاستبيان	351
3	معامل الارتباط بيرسون	357
4	معامل الثبات الفا كرو نباخ	361
5	توزيع افراد العينة حسب الخصائص الديمغرافية	362
6	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات افراد العينة على فقرات المحور الأول	363
7	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات افراد العينة على فقرات المحور الثاني	365
8	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات افراد العينة على فقرات المحور الثالث	368
9	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبيان	370
10	اختبار T للعينة الواحدة (One – sample T-test)	371

قائمة المختصرات:

الرمز	الترجمة باللغة الاجنبية	الترجمة بالعربية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
AFA	Southeast Asia Accounting Federation	جمعية جنوب شرق اسيا لاتحاد المحاسبين
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
IMA	Institute Of Management Accountants	معهد المحاسبين الاداريين
IAA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات معايير الإبلاغ المالي
MASB	Malaysian Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الماليزي
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية

AASB	Australian Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الاسترالي
BASB	British Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة البريطاني
GAAP-US	United States Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً
GAAP-G	German Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الألمانية المقبولة عموماً
BRICS	Brazil, Russia, China, South Africa	منظمة البريكس (تكتل دول البرازيل، روسيا، الصين، جنوب افريقيا)
JSE	Johannesburg Stock Exchange	بورصة الأوراق المالية لجوهانسبورغ
SAICA	South African Institute of Chartered Accountants	المعهد الجنوب إفريقي لمصف المحاسبين القانونيين
BSA	Brazilian Securities Authority	هيئة الأوراق المالية البرازيلية
IIAB	Institute of independent auditors of Brazil	معهد المدققين المستقلين في البرازيل
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	Système de comptabilité financière	النظام المحاسبي المالي
cnc	Conseil national de la comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي

قائمة المختصرات

IOSCO	International Organization of the Securities Commission	المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية
APB	Accounting Practices Board	مجلس الممارسات المحاسبية
SEC	Securities and Exchange Commission	اللجنة الأمريكية لتداول الأوراق المالية
OECD	Organization For Economic Co-Operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OMC	Organisation mondiale du commerce	منظمة التجارة العالمية
FDI	Foreign direct investment	الاستثمار الاجنبي المباشر
IFRSIC	Standing Interpretations Committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
UNCTAD	United Nations conference on trade and development	مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية
SPSS	Statistical Package For Social Sciences	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

مقدمة عامة

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر التي تسهم في تدفق رؤوس الأموال وتعزيز احتياطات الدولة من العملة الصعبة يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويشير الاستثمار الأجنبي المباشر الى قيام المستثمرين والشركات الأجنبية بتوظيف أموالهم لشراء أصول او إقامة مشاريع جديدة في الدولة المضيفة من خلال تأسيس شركات جديدة او الاستحواذ على شركات قائمة.

وفي هذا السياق تسعى العديد من الدول خاصة النامية منها بما فيها الجزائر و مصر والأردن الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره احدى الأدوات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على جذب رؤوس الأموال فقط بل يساهم في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص الشغل وكذلك تطوير العملية الإنتاجية كما يساهم كذلك في تنويع الاقتصاد المحلي ، حيث في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة الي يشهدها الاقتصاد العالمي اشتدت المنافسة بين دول العالم في جذب هذا النوع من الاستثمارات ، اذ أصبحت الدول المضيفة ملزمة بتوفير بيئة استثمارية مناسبة ومحفزة لجذب المستثمرين الاجانب وذلك من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وتطوير البنية التحتية ومنح التحفيزات الجبائية وتطوير الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي ظل العولمة الاقتصادية وتوسع نشاط الشركات العابرة للحدود ونمو المعاملات التجارية وانفتاح أسواق رأسمال الدولية ظهرت الحاجة الى ضرورة وجود لغة محاسبية موحدة بين الدول تعزز التجارة الدولية وتسهل عملية انتقال رؤوس الأموال، وفي هذا الإطار ظهرت معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS) سنة 1973 كأداة بارزة لتحقيق التوافق المحاسبي والقضاء على الاختلافات الموجودة في

الأنظمة المحاسبية بين الدول والتي كانت تشكل عائقاً أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إنّ تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين الأجبيين في البيئة الاستثمارية لدول المضيفة ، من خلال توحيد أسس اعداد وعرض القوائم المالية وتعزيز الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية التي تتضمنها هذه القوائم ، هذا ما دفع بالجزائر و مصر والأردن الى القيام بمجموعة من الإصلاحات على أنظمتها المحاسبية وجعلها تتماشى مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS) ، حيث يفضل المستثمر الأجنبي المباشر توجه رؤوس أمواله نحو الدول التي تتوفر على أنظمة محاسبية مستمدة من معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) قادرة على مده بمعلومات مالية موثوقة وذات مصداقية تعكس الأداء المالي والاقتصادي لشركات القائمة في الدول المضيفة .

1- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هو دور تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر؛ مصر والأردن؟

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية الى مجموعة من الأسئلة الفرعية نعرضها فيمايلي:

❖ هل يساهم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في توفير معلومات مالية عالية الجودة

والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر؟

❖ هل يساهم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من

خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية؟

❖ هل يساهم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلا تنشيط سوق راس المال وتحسينه كفاءته؟

❖ ماهي القطاعات الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة؟ وفيما تتمثل مصادر هذه الاستثمارات؟

❖ هل البيئة الاستثمارية من الناحية المحاسبية في كل من الجزائر ومصر والأردن محفزة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الأولى:** يساهم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة.

❖ **الفرضية الثانية:** يساهم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية.

❖ **الفرضية الثالثة:** تساهم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال وزيادة كفاءته.

❖ **الفرضية الرابعة:** يعد قطاع العقارات الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومصر بينما في الجزائر يأتي قطاع الطاقة أولا.

❖ **الفرضية الخامسة:** تعتبر البيئة الاستثمارية في مصر والأردن محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية مقارنة بالبيئة الجزائرية؟

3- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعتبر هذه المعايير أداة أساسية في تحسين البيئة الاستثمارية لدول المضيفة وجعلها أكثر تنافسية من الناحية المحاسبية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويمكن توضيح دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق الى ما يلي:

- دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في توفير معلومات مالية ذات جودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر.
- دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية.
- دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في تنشيط سوق راس المال ودعم كفاءته.

4- اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة اجراء مقارنة بين الجزائر ومصر والأردن من حيث تطبيقها لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال:

- تحليل واقع تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في كل من الجزائر ومصر والأردن ودور ذلك في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ إبراز دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في تعزيز الثقة لدى المستثمر الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة ودعم الإفصاح والشفافية المحاسبية إضافة الى تحقيق كفاءة سوق راس المال.

➤ إبراز العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية من الناحية المحاسبية في دول المقارنة.

➤ تحديد العوامل والمحددات التي تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى دول المقارنة بالإضافة الى التعرف على الآثار المترتبة لهذا النوع من الاستثمارات على الدول المضيفة والدول القائمة.

➤ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر والأردن ومقارنة ترتيب هذه الدول وفق المؤشرات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر.

5- منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والالمام بمختلف جوانب الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف الإطار النظري لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاستعانة بمجموعة من الكتب والمراجع والدراسات والبحوث ذات الصلة بالموضوع ، اما في الجانب التطبيقي قمنا بإجراء دراسة مقارنة لبيان دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كلٍ من الجزائر ومصر والأردن، من خلال تحليل البيانات والاحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المواقع الرسمية للمؤسسات والهيئات الدولية ، ودعمنا هذه الدراسة باستبيان لتحليل رأي الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الجزائرية حول دور تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

6- الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع البحث:

أولاً: الدراسات المحلية

❖ دراسة هشام دغوم بعنوان " دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - "أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015: هدفت هذه الدراسة الى توضيح كيفية مساهمة معايير المحاسبة الدولية في ترقية المناخ الاستثماري للدولة المضيفة وجعله اكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة ميدانية على البيئة الجزائرية بالاعتماد على الاستبيان لتحليل اراء المختصين حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر ، وتوصلت الدراسة الى ان تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية تساهم في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة وإرساء مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك تنشيط سوق راس المال.

❖ دراسة محمد سفير بعنوان " أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ حوكمة الشركات - دراسة ميدانية لحالة الجزائر - "أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015: تهدف هذه الدراسة الى تحليل وتوضيح العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية ودعم مبادئ حوكمة الشركات وذلك عن طريق دراسة واقع معايير المحاسبة الدولية وحوكمة الشركات في الجزائر، إضافة الى اجراء استبيان لتحليل اراء افراد عينة الدراسة حول دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ حوكمة الشركات. وتوصلت الدراسة الى ان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يحقق الإفصاح الشامل للمعلومات المالية

بما يضمن حماية حقوق المساهمين والمستخدمين وأصحاب المصالح من خلال تمكينهم من التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المناسبة.

❖ دراسة كنزة براهيمة بعنوان " دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) على جودة المعلومات المالية - دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين - "مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ام البواقي - الجزائر، المجلد 8، العدد2، 2021: وتهدف هذه الدراسة الى توضيح اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) على جودة المعلومات المالية من خلال تحليل راء عينة من الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة الدولية، وتوصلت الدراسة الى ان معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) تسعى الى تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية كالملائمة والموثوقية، المصدقية والقابلية لتحقيق والمقارنة.

❖ دراسة هاجر مزوار بعنوان " أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية - " أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021: تهدف الدراسة الى توضيح اثر النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحليل واقع البيئة الاستثمارية في الجزائر خاصة من الناحية المحاسبية كما تم استخدام استبيان لتحليل اراء عينة من الأكاديميين والمهنيين حول الموضوع ، وتوصلت الدراسة الى ان النظام المحاسبي المالي يساهم في ترقية المناخ الاستثماري في الجزائر من الناحية المحاسبية من خلال توفير معلومات مالية ذات جودة وتعزيز تطبيق حوكمة الشركات بالإضافة الى تنشيط سوق راس المال.

❖ دراسة بولعجين فايزة بعنوان "دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية - دراسة حالة الجزائر - " أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر ،2022: تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور

الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تبني معايير المحاسبة الدولية في الجزائر وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إضافة الى اجراء استبيان على مجموعة من المؤسسات الناشطة في البيئة الجزائرية، وتوصلت الدراسة الى ان المناخ الاستثماري في الجزائر غير محفز لتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية الامر الذي جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر لم يصل الى المستوى المطلوب.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

❖ **Godfred Matthew Yaw Owusu and Others. Determinants of foreign direct investment in Africa: The role of international accounting standards, Articles of African Journal of Management Research , Vol. 28 No. 2, Ghana, 2021.**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودور اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية و ذلك من خلال تحليل بيانات عينة مكونة من 49 دولة افريقية خلال الفترة من 1996 الى 2016 ، وتوصلت الدراسة الى ان الدول الإفريقية التي التزمت بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حققت في المتوسط تدفقات استثمار اجنبي مباشر افضل من الدول الغير مطبقة لهذه المعايير ، اضافة الى ذلك فاعن وفرة الموارد الطبيعية والبنية التحتية والانفتاح التجاري ساهم في رفع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الدول الافريقية.

❖ **دراسة محمد ناصر عبد الله محمد بعنوان " أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية خلال الفترة 2015-2021"، مقال في المجلة الدولية للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الرابع**

والثلاثون، الأردن، 2021": تهدف الدراسة إلى تحليل أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021 بالاعتماد على المنهج الكمي التحليلي واستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، توصلت الدراسة إلى أن أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية لم يكن ذا دلالة إحصائية استقرار الأوضاع الاقتصادية.

❖ دراسة ظاهر شاهر قشي بعنوان " أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر "، مقال في مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2011: وتهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الأردن وكذلك دراسة مدى الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الأردن بالإضافة الى تحليل اراء عينة من المدققين الخارجيين والمستثمرين وكل من له صلة بمجال الاستثمار ومعايير التقارير المالية الدولية. وتوصلت الدراسة الى ان غالبية افراد عينة الدراسة يؤكدون ان الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في جذب الاستثمار الخليجي المباشر من خلال توفير قوائم مالية دولية تعزز ثقة المستثمر الخليجي المباشر في البيئة الاستثمارية الأردنية.

❖ **Rizgar Abdullah Sabir Jaf, the Role of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Encourage International Investments in the Kurdistan Region-Iraq, Articles of Academic Journal of Nawroz Université, Iraq, Vol.11, No.1, 2022.**

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في جذب الاستثمارات الدولية في إقليم كردستان _ العراق من خلال استقصاء آراء عينة من المدققين الخارجيين ومدراء الأقسام في البنوك والمحاسبة العاملين في الدوائر المالية لإقليم كردستان العراق ، وتوصلت الدراسة إلى

إن المعايير الدولية للإبلاغ المالي تعتبر أداة لجذب الاستثمارات الدولية من خلال توفير تقارير مالية موحدة لهذا توصي الدراسة الى ضرورة الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في اقليم كوردستان من اجل تمكين الشركات المحلية من الاندماج مع الشركات العابرة للحدود ورفع القيود على حركة الاستثمارات الدولية.

❖ **Auwalu Musa, The Role of IFRS on Financial Reporting Qualité and Global Convergence : A Conceptual Review, Articles of International Business and Accounting Research Journal, Vol 8, No 2, 2024.**

تهدف الدراسة الى ابراز دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية وتحقيق التقارب الدولي، حيث أصبح تبني هذه المعايير قضية دولية من خلال سعي العديد من الدول الى تحقيق التوحيد والموثوقية وقابلية المقارنة للمعلومات المالية لشركات، وتوصلت الدراسة الى ان التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإدارة الارباح وبالتالي حماية حقوق المستثمرين وتحسين المناخ الاستثماري لمختلف الدول.

❖ **Jenan Abd AL-Abbas Al Dulamy, Analysis of the effect of adoption of International Accounting Standards (IFRS / IAS) on investor decisions in the local environment -applied study, Articles of Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Iraq , volume 21, Issue 1,2019.**

تهدف الدراسة الى تحليل أثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على قرارات المستثمرين في البيئة المحلية وذلك من خلال تحليل البيانات المالية والاحصائية الواردة في تقارير البورصة العراقية خلال الفترة 2010 -2016 حيث توصلت الى ان اعتماد المعايير المحاسبية الدولية يعطي البيانات المالية مزيدا من الثقة والاهمية ويجعلها تعكس الاحداث الاقتصادية بشكل دقيق مما يساهم في تعزيز اتخاذ القرارات الاستثمارية على المستويين المحلي والدولي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

❖ دراسة حقيقة تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في الجزائر ومصر والأردن وأثر

ذلك على البيئة الاستثمارية من الناحية المحاسبية.

❖ برآز أهمية معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة تلبي احتياجات المستثمر الأجنبي المباشر.

❖ توضيح أثر معايير المحاسبة والابلاغ المال الدولية في تعزيز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في دول المقارنة، من خلال دعم تطبيق حوكمة الشركات في ارساء مبادئ الافصاح والشفافية.

❖ دراسة العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وكفاءة سوق رأسمال واثـر ذلك

على تحسين البيئة الاستثمارية.

❖ تحليل ومقارنة ترتيب الجزائر ومصر والاردن في المؤشرات الدولية للاستثمار الاجنبي المباشر.

7- هيكل الدراسة

استنادا إلى أهداف الدراسة والسعي للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم هيكلة هذه الدراسة في

خمسة فصول متسلسلة تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة، وفيما يلي عرض لاهم ما جاء في

هذه الفصول:

الفصل الأول: التأصيل النظري لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS).

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب حيث تم التطرق في

المبحث الأول الى ماهية التوافق المحاسبي الدولي من خلال عرض مفهومه ، أهدافه ومزاياه واهم

الهيئات المسؤولة عنه بالإضافة الى عرض اهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه التوافق المحاسبي

الدولي، اما في المبحث الثاني فتم التطرق الى ماهية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) من خلال التطرق الى نشأتها ، مفهومها وخصائصها واهميتها بالإضافة الى عرض مسار اعداد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ، واخير وفي المبحث الثالث فتم التطرق الى التوجه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) من خلال عرض مختلف التجارب الدولية بالإضافة الى عرض تجربة كل من الجزائر ، مصر والأردن كما تم التطرق الى اهم مقومات ومتطلبات تطبيق هذه المعايير .

الفصل الثاني: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب حيث تم التطرق في المبحث الأول الى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض مفهومه ، خصائصه وأهدافه بالإضافة الى عرض مختلف اشكاله ومحدداته ، اما في المبحث الثاني فتم عرض مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر منها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، النظريات القائمة على هيكل السوق وكذلك النظريات التجميعية او التركيبية ، وفي المبحث الثالث تم التطرق الى اثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر سواء على الدول المضيفة او الدول القائمة به.

الفصل الثالث: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في تهيئة البيئة

الاستثمارية من الناحية المحاسبية.

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث مقسم الى ثلاث مطالب، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في توفير معلومات مالية عالية الجودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر من خلال التطرق الى ماهية جودة المعلومات المالية وكذلك خصائص هذه المعلومات بالإضافة الى عرض مدى تأثير معايير المحاسبة

والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) على جودة المعلومات المالية ، اما في المبحث الثاني فتم عرض دور معايير المحاسبة الدولية في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية حيث تم التطرق الى الاطار النظري لحوكمة الشركات وكذلك دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما تم عرض دور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية ، اما في المبحث الأخير فتم عرض دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تنشيط سوق راس المال من خلال التطرق الى الاطار النظري لسوق راي المال وكذلك كفاءة سوق رأسمال وعلاقتها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تم دراسة العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وسوق رأسمال.

الفصل الرابع: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وكل مبحث الى ثلاث مطالب ، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى عرض اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ، مصر والأردن من خلال التطرق الى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى دول المقارنة خلال الفترة (2000-2023) بالإضافة الى عرض توزيعه القطاعي والجغرافي خلال الفترة (2003-2019) ، اما في المبحث الثاني فتم التطرق الى تقييم المناخ الاستثماري لدول المقارنة وفق مجموعة من المؤشرات الدولية كمؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر سهولة ممارسة الاعمال و مؤشر مدركات الفساد ، وفي المبحث الثالث تم تحليل واقع المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية لدول الثلاث من خلال التطرق الى واقع جودة المعلومات المالية وحوكمة الشركات وكذلك واقع سوق راس المال في هذه الدول.

الفصل الخامس: دراسة وتحليل الاستبيان واختبار فرضياته

تم خلال هذا الفصل اجراء استبيان على عينة مكونة من 117 فردا من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة الى المهنيين من محاسبين معتمدين ومحاسبى الشركات ، محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة وكذلك أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الماليين في البيئة الجزائرية ، حيث تم تقسيم الفصل الخامس الى ثلاث مباحث وكل مبحث مقسم الى ثلاث مطالب حيث تم التطرق في المبحث الأول الى الاطار المنهجي للاستبيان من خلال تصميم الاستبيان وتوزيعه وكذلك اجراء اختبارات الصدق والثبات بالإضافة الى عرض الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة ، اما في المبحث الثاني فتم تحليل نتائج إجابات افراد العينة على فقرات الاستبيان وأخيرا وفي المبحث الثالث فتم اختبار الفرضيات المتعلقة بالاستبيان.

8- صعوبات الدراسة

تتمثل صعوبات الدراسة أساسا في الجانب التطبيقي خاصة ما تعلق بصعوبة الحصول على احصائيات مفصلة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في الجزائر ومصر والأردن، اما الصعوبات المتعلقة بالاستبيان فتتمثل في صعوبة الوصول للأفراد المستجوبين في مصر والأردن لهذا تم اجراء الاستبيان على البيئة الجزائرية فقط.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لمعايير

المحاسبة والابلاغ المالي

الدولية (IAS/IFRS)

تمهيد:

في ظل تطور النشاط الاقتصادي العالمي وانفتاح الأسواق المالية الدولية وتوسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ونطاقها الجغرافي ، أصبح لزاما على دول العالم توفير وسائل تضمن التنسيق والترابط بين الأسواق المالية العالمية ، وذلك من خلال معالجة الاختلافات المحاسبية وتوحيد العمل المحاسبي الدولي بهدف توفير معلومات مالية موثوقة وذات جودة عالية ، تسمح للمستثمرين الدوليين باتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وهذا ما دفع الكثير من المنظمات والهيئات الدولية المهنية لتكثيف جهودها من اجل تحقيق الانسجام والتوافق في الممارسات المحاسبية والقضاء على الاختلافات الموجودة بين الدول في أسس القياس والافصاح المحاسبي.

ان عملية التوافق المحاسبي الدولية يتم تحقيقها من خلال اعداد معايير المحاسبة الدولية، حيث يتولى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عملية اعداد وإصدار معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS) التي عرفت اقبال متزايد من قبل العديد من دول العالم على تطبيقها سواء بطريقة مباشرة او من خلال التوفيق بين معاييرها الوطنية ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. ولتفصيل أكثر في موضوع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS) تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

❖ **المبحث الأول: ماهية التوافق المحاسبي الدولي.**❖ **المبحث الثاني: الإطار النظري لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS).**❖ **المبحث الثالث: التوجه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS).**

المبحث الأول: ماهية التوافق المحاسبي الدولي

ان نمو الأنشطة الاقتصادية وتوسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، اظهر أهمية المحاسبة باعتبارها وسيلة للاتصال المالي بين المؤسسات من بلد لآخر، حيث تتأثر المحاسبة بشكل كبير بالبيئة المحيطة هذا ما أحدث اختلافات محاسبية وظهور أنظمة محاسبية مختلفة في العالم ، هذا الاختلاف له تأثير على قدرة المستثمرين الأجانب على فهم وتحليل محتوى القوائم المالية ، من هنا جاءت فكرة التوافق المحاسبي الدولي ، حيث عملت العديد من المنظمات الدولية على تقليص الاختلافات المحاسبية والوصول إلى لغة محاسبية موحدة يفهما جميع الأطراف الفاعلة في بيئة الأعمال الدولية

المطلب الأول: مفهوم التوافق المحاسبي، أهدافه، مزاياه

سيتم التطرق في هذا المطلب الى توضيح مفهوم التوافق المحاسبي الدولي، أهدافه، مزاياه اذ يعد التوافق المحاسبي الدولي أحد أنواع المحاسبة الدولية.

أولاً: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

يقصد بالتوافق المحاسبي الدولي بالاتجاه الذي يسعى الى اعتماد أنظمة محاسبية منسجمة فيما يتعلق بالمبادئ الاساسية ونمط الوثائق ومحتواها، مدة الفترات الإدارية ومبادئ التقويم، من اجل الحصول على نتائج قابلة للمقارنة بشكل فعال، ويكون الاتساق بين الأنظمة المحاسبية بأشكال مختلفة فيكون¹:

- تناسق عمودي ويكون بين المستويات الحكومية المختلفة في دولة ما.

¹وداد بن زين، أحسن طيار، واقع النظم المحاسبية في الدول النامية - تأثير الابعاد البيئية وتحديات التغيير-، الملتقى الوطني حول تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية، جامعة 20 اوت 1955، يومي 25-26 فيفري 2020، الجزائر، 2020، ص47.

■ تتاسق افقي ويكون بين مختلف الإدارات العمومية، شركات خاصة، جمعيات ومؤسسات غير هادفة للربح من نفس البلد.

■ بلدان التناسق الدولي ويكون بين عدة دول مثل التناسق الأوروبي كمجموعة صغيرة.

يعتبر التوافق المحاسبي أمرا ضروريا للشركات المتعددة الجنسيات، حيث يُمكنها من تجاوز العقبات التي تعوق المقارنات الدولية رغم أن المقارنة الكاملة قد تظل غير ممكنة، فرغم إعداد القوائم المالية وفق معايير دولية إلا أنها ستظل تعكس الخصوصيات الوطنية بشكل حتمي¹.

ويمكن تعريف كذلك بأنه النظام الذي يشمل ويحدد جميع المتغيرات المحاسبية على مختلف مستويات الاقتصاد والمنظمة، وهو نظام شامل يُتيح إدارة وتغطية كافة المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في كل من القطاعين الجزئي والكلي، كما يلبي هذا النظام الاحتياجات الداخلية والخارجية لمجموعات متنوعة من المستخدمين، ولذلك يُستخدم مصطلح نظام المحاسبة الموحد غالبا للإشارة إلى النظام الذي يتم فيه اعداد المعايير المحاسبية².

وعرف التوافق المحاسبي على انه تطبيق لمعايير محاسبية مختلفة بطرق معينة بدلا من معيار واحد للجميع ، وبعبارة أخرى فالتوافق المحاسبي هو العملية التي يتم من خلال تحقيق الانسجام بين النظم المحاسبية في مختلف الدول في العالم، وهذا من خلال التخلص من الممارسات غير الضرورية الموجودة بها، لهذا يشمل التوافق المحاسبي التنسيق بين وجهات النظر المختلفة ، وبالتالي فهو يقلل من الممارسات المحاسبية المختلفة ، ويعد التوافق أيضا محاولة لدمج الأنظمة المحاسبية المتعددة

¹مداني بن بلغيث ;التوافق المحاسبي الدولي -المفهوم، المبررات والاهداف، مجلة الباحث، العدد04، 2006، ص118.

²بلقاسم بن خليفة; دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية - دراسة مقارنة- اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015، ص 98.

مع بعضها فهي اذن عملية تنسيق ممارسات المحاسبة المتنوعة بطريقة منهجية تسمح بالحصول على نتائج متناسقة وتشمل هذه العملية اختيار الأنظمة المحاسبية ومقارنتها بهدف تحديد نقاط التشابه والاختلاف، ثم العمل على دمج هذه الأنظمة للوصول إلى إطار محاسبي موحد¹.

كما يعرف التوافق المحاسبي بأنه المسار الذي يتم من خلاله التقريب بين المعايير الدولية للمحاسبة والممارسات المحاسبية الوطنية من أجل تبسيط عملية المقارنة بين القوائم المالية التي تعدها مؤسسات مختلف الدول².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان التوافق المحاسبي يعبر عن مجموعة من الممارسات والمعايير التي تتضمن اعداد وعرض القوائم المالية بطريقة موحدة، حيث يساهم التوافق المحاسبي الدولي في زيادة الشفافية والثقة في المعلومات المالية التي تتضمن القوائم المالية وهذا ما يمكن المستثمرين الدوليين من اتخاذ قراراتهم.

ثانيا: مزايا التوافق المحاسبي الدولي

يعتبر التوافق المحاسبي عملية مستمرة تسعى الى إيجاد قواعد منطقية للقياس والافصاح المحاسبي، بهدف توفير معلومات مالية ذات جودة عالية، وفيما يلي اهم مزايا التوافق المحاسبي الدولي:³

¹المعتر بالله منادي; ياسين بشير، النظام المحاسبي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والانجلوسكسونية، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 10، الجزائر، 2018، ص(09-10).

²شخي بلال، فقير سامية، تجارب بعض الدول العربية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 28، الجزائر، ص113.

³شالور وسام; المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2011، ص30.

- قابلية مقارنة القوائم المالية التي يتم اعدادها في دول مختلفة مما يمكن مستخدميها من فهمها وتحليلها، وبالتالي تمكينهم من اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.
- المساهمة في توحيد الفروع الأجنبية المنتشرة في مختلف دول العالم من خلال قوائم مالية موحدة.
- تساهم المعايير الدولية في القضاء على الحاجة لتسهيل إعداد مجموعات متعددة من القوائم المالية للشركات الراغبة في إدراج أسهمها في البورصات العالمية، بدلاً من الاضطرار لإعداد قوائم مالية متوافقة مع معايير كل بورصة محلية على حدة، تتيح معايير المحاسبة الدولية توحيد القوائم المالية على مستوى الدولي.
- المساهمة في ترشيد القرارات الإدارية داخل الشركات متعددة الجنسيات، حيث تكون البيانات الموحدة أكثر وضوحاً وسهولة في الفهم لجميع الأطراف المعنية باتخاذ القرارات ولا تحتاج الى تفسيرات وتوضيحات.
- وجود معايير محاسبية دولية موحدة تساهم في إزالة الغموض والتناقض عن مستخدمي القوائم المالية.
- يؤدي التوافق المحاسبي إلى تقليص الوقت والتكلفة والجهد للدول النامية للوصول إلى النتائج المحققة من قبل الدول المتقدمة التي استخدمت المعايير الدولية للمحاسبة.
- يؤدي التوافق المحاسبي الى ربح الجهد فيما يخص جمع المعلومات المالية المختلفة التي يستلزم جمعها مشاركة أكثر من طرف وهذا وفقاً للقوانين المعمول بها.

ثالثاً: اهداف التوافق المحاسبي الدولي

تتمثل اهداف التوافق المحاسبي في العناصر التالية:¹

- الرغبة في إيجاد لغة محاسبية عالمية موحدة تسمح بمقارنة المعلومات المالية على المستوى الدولي وزيادة درجة الشفافية، المصادقية، الموثوقية.
- المساهمة في تسهيل عملية دخول المؤسسات الوطنية الى البورصات العالمية والاندماج في سوق راس المال بهدف تمويل مشاريعها المختلفة.
- يساهم التوافق المحاسبي في الرفع من كفاءة معايير المحاسبة الوطنية من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية كمرجع في وضع وتطوير المعايير المحاسبية الوطنية.
- يساهم التوافق المحاسبي في تقليل تكاليف ترجمة القوائم المالية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.
- يساهم التوافق المحاسبي في تسهيل عمل المدققين عند تدقيق ومراجعة حسابات الشركات المتعددة الجنسيات.
- يساهم التوافق المحاسبي في اعداد قوائم مالية موحدة على المستوى العالمي.
- يساهم التوافق المحاسبي في تحقيق الكفاءة في مختلف المعاملات الاقتصادية على المستوى العالمي.

¹عوادي عبد القادر وآخرون، امكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بما يلائم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني حول تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية، جامعة 20 اوت 1955، يومي 25-26 فيفري 2020، الجزائر، 2020، ص243.

المطلب الثاني: الهيئات المسؤولة عن التوافق المحاسبي الدولي

سننترق في هذا المطلب الى مختلف الهيئات الدولية التي ساهمت في عملية التوافق المحاسبي الدولي والتي نستعرضها فيمايلي:

أولاً: هيئة الأمم المتحدة:

لقد ساهمت هيئة الأمم المتحدة في عملية التوافق المحاسبي الدولي منذ بدايته، ففي اجتماعها سنة 1973 قام الأمين العام للأمم المتحدة رفقة مجموعة من الشخصيات الهامة بتقديم توصيات حول انشاء نظام محاسبي عالمي موحد، وبعد سلسلة من المشاورات واللقاءات في هذا المجال قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة ، تم تشكيل هيئة عمل حكومية مشتركة لخبراء المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية ، وتم الاعتراف بها كهيئة دائمة في أكتوبر 1982، وتُعد هذه الهيئة الجهة الوحيدة على المستوى الدولي المختصة بمعالجة القضايا المتعلقة بمحاسبة المؤسسات والتقارير المالية، حيث ساهمت في طرح المشكلات والظروف المرتبطة بمسار التوافق المحاسبي الدولي من خلال سلسلة من الملتقيات والاجتماعات الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى نشر أعمالها ونتائجها، في شكل اصدار مجلات حول المحاسبة الدولية ، بهدف إيجاد الظروف المناسبة ومعالجة مختلف المشاكل والعوائق التي تعيق عملية التوافق المحاسبي الدولي خاصة في الدول النامية ، كما تتعاون هيئة الأمم المتحدة مع منظمات أخرى مثل لجنة المعايير المحاسبية الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين، حيث أبرمت في نوفمبر 2004 بروتوكولاً مع الاتحاد

الدولي للمحاسبين يهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية المحاسبة في التنمية الاقتصادية ودعم تطوير نظم المحاسبة في الدول النامية والدول التي تشهد نمواً سريعاً.¹

ثانياً: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين : تأسس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في عام 1986 على يد مجموعة من المحاسبين العرب ليكون هيئة محاسبية متخصصة، غير هادفة لربح ، حيث تعمل على تطوير القضايا المحاسبية والإدارية والمواضيع ذات الصلة على مستوى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، إلى جانب الحفاظ على استقلالية مهنة المحاسبة، وضمان حماية المحاسبين، وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كأداة لتطوير مهنتي المحاسبة والتدقيق ، عمل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بشكل مستمر على استيفاء كافة الشروط المهنية اللازمة لتحقيق الاعتراف الدولي، مما أهله ليصبح عضواً فاعلاً في الهيئات والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وقد ساهم المجمع في إعداد المعايير المحاسبية الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير الدولية لممارسة التدقيق (ISA) ، بالإضافة إلى ترجمتها إلى اللغة العربية، وذلك بتكليف رسمي من (IFAC) و (IASB) ، يعمل المجمع على متابعة الأحداث الاقتصادية بشكل مستمر، وتطوير ونشر الأفكار والمفاهيم الحديثة والمتجددة المتعلقة بالمحاسبة من أجل تكوين أعضائه ومنتسبيه، وكذلك القدرة على مواكبة التطور والتغير المستمر في مهنتي المحاسبة والتدقيق.²

¹ لبودة خالد؛ دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اعمال التوافق المحاسبي الدولي - حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2018، ص17.

² بوشايب حسينة؛ "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص40.

ثالثاً: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) : تأسست المنظمة في عام 1977 كبديل للجنة التعاون الدولي لمهنة المحاسبة، وذلك بموجب قرار المؤتمر الدولي الحادي عشر للمحاسبين المنعقد في مدينة ميونيخ بألمانيا. ويقع مقر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ تأسيسه انضمت إليه معظم المنظمات المهنية في مجال المحاسبة حول العالم، ليصل عددها في عام 2007 إلى 155 منظمة مهنية في أكثر من 118 دولة ، يهدف الاتحاد الدولي للمحاسبين بشكل أساسي منذ تأسيسه على تطوير المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق ، إضافة الى القيام بدراسات حول مواضيع ذات تتعلق بمهنة المحاسبة من خلال إعداد دليل يغطي الجوانب الفنية والتعليمية والأخلاقية للمهنة، كما يهدف أيضاً إلى تطوير أساليب الرقابة المالية والإدارية ودعم البحوث المرتبطة بها ، و يعمل (IFAC) على تحقيق التعاون الدولي من اجل اعداد معايير محاسبية اكثر توافقا وشفافية¹.

رابعاً: مجلس المحاسبة الافريقي

تأسس مجلس المحاسبة الإفريقي ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الأنظمة المحاسبية في إفريقيا، الذي عُقد في الجزائر عام 1979، الوكالة المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ويضم 27 بلدا إفريقيا يقع مقره بكينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية ، يهدف الى توفير المساعدة للمؤسسات في الدول الأعضاء بشأن توحيد الأنظمة المحاسبية ، وكذلك تشجيع القيام بالبحوث الدراسات المتعلقة بالمحاسبة وفي الميادين الأخرى ذات العلاقة ، وقد تم تشكيل اللجنة التقنية الإفريقية للتوحيد المحاسبي تهدف لإعداد مشروع نظام محاسبي افريقي مرجعي تم نشره لصالح الدول الإفريقية في عام 1985، وهي السنة التي اعترفت فيها منظمة الوحدة الإفريقية بالمجلس الإفريقي للمحاسبة لمختلف الهيئات

¹ ثاني عبد المومن; "بوعيشاوي يوسف، متطلبات الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية"، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01، الجزائر، 2019، ص71.

المحاسبية الإفريقية وكل التيارات الفكرية حال دون نجاح هذا النظام في الدول الإفريقية، تُعد إحدى المشكلات التي تواجه جهود التوافق المحاسبي نتيجة للماضي الاستعماري، الذي خلف نموذجين رئيسيين للمحاسبة في القارة، هما النموذج الإنجليزي والنموذج الفرنسي.¹

خامسا: الاتحاد الأوروبي

اهتم الاتحاد الأوروبي بمسألة التوافق المحاسبي منذ بداية تأسيسه، حيث تم طرح موضوع التوافق المحاسبي في القوائم المالية للشركات الأوروبية في إطار جهود تحقيق التوافق والانسجام مع قانون الشركات، استناداً إلى المادة (Article 54 – alinéa) G3 من اتفاق روما، الذي أسس الوحدة الاقتصادية الأوروبية. وقد مهد هذا الاتفاق لصدور التوجيهية الرابعة المعتمدة بتاريخ 25 يوليو 1978، والتي وضعت القواعد التي يجب على شركات الأموال الأوروبية الالتزام بها عند إعداد حساباتها السنوية، تلتها التوجيهية السابعة بتاريخ 13 يونيو 1983، والتي تناولت إعداد الحسابات المجمعة²

❖ التوجيهية الرابعة

الهدف الرئيسي من هذه التوجيهية، وفقاً لموادها 62، هو تحقيق التوافق والانسجام وقابلية مقارنة المعلومات المالية التي تفصح عنها شركات الأموال الأوروبية، وذلك دون السعي إلى توحيد القواعد المحاسبية الخاصة بإعداد هذه المعلومات مع الإقرار بإمكانية اعتماد خيارات متعددة التي قد تؤدي

¹مصطفى عوادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 65.

²مدني بلغيث؛ "اهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر -"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2004، ص (120-121).

إلى اختلافات في الممارسات المحاسبية، كما أدخلت التوجيهية مفهوم "الصورة الصادقة" بناء على طلب من الجانب البريطاني، واهتمت أيضا بالحسابات الاجتماعية السنوية والمعلومات التكميلية.

❖ التوجيهية السابعة:

تهدف هذه التوجيهية وفقا لموادها 51، إلى إلزام الشركات التي تشكل مجموعات بإعداد إفصاحات عن الحسابات المجمعة، مما يتيح لجميع المعنيين الاطلاع على المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في هذه الحسابات، وقد حددت التوجيهية الشروط اللازمة لإدماج شركات معينة ضمن نطاق التجميع، بالإضافة إلى الطرق المتبعة في التجميع والمعلومات التكميلية التي يجب تضمينها في الملاحق كما هو الحال مع التوجيهات السابقة، فتحت هذه التوجيهية المجال لتباين الممارسات المحاسبية بين الدول الأوروبية في مجال التجميع، نتيجة لاعتماد عدة خيارات، وعلى الرغم من الاهتمام المبكر للاتحاد الأوروبي بالتوافق المحاسبي بين الدول الأعضاء، وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق هذا التوافق، إلا أن ذلك واجه العديد من العوائق بسبب طبيعة الخيارات التي كانت تسمح بها هذه التوجيهات، وقد أدى ذلك إلى مرونة كبيرة في الممارسات المحاسبية واختلافاتها، وللتغلب على هذه الفوارق، اتفقت الدول الأوروبية على اعتماد مبدأ الاعتراف المتبادل بالحسابات المالية للشركات المعدة وفق القواعد الوطنية لكل دولة.

سادسا: جمعية أمم جنوب شرق آسيا لاتحاد المحاسبين (AFA).

تم إنشاء اتحاد المحاسبين لدول جنوب شرق آسيا (AFA) في عام 1977 بمبادرة من الهيئات المحاسبية في إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. وعقد الاتحاد أول مؤتمر له في العام التالي، وفي عام 1979 أصدر أول مجموعة من المعايير المحاسبية، تلتها في عام 1980 أول مجموعة من معايير التدقيق الخاصة به. كما تكمل هذه الجهود ما تقوم به لجنة المعايير المحاسبية الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين على المستوى العالمي، حيث تعبر عن وجهات نظر عمل دول

المنطقة على تكيف المعايير الدولية للمحاسبة لتناسب احتياجاتها الخاصة، حيث تقوم (AFA) بتعديل هذه المعايير وفقاً لمتطلبات المنطقة. إلى جانب ذلك، تهتم (AFA) بتطوير برامج تعليمية متوافقة مع المعايير الدولية، فضلاً عن وضع لوائح وقوانين تتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة، والتي من الممكن تطبيقها من قبل الدول الأعضاء¹.

سابعاً: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

تم تأسيس هذه المنظمة بناء على الاتفاقية المبرمة في 14 ديسمبر 1980 من طرف 19 دولة في باريس والتي كان هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية لدول الأعضاء، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ، وفي سنة 1981 قامت نخبة الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات بتكوين فريق عمل للمعايير المحاسبية لدراسة محاولات قامت بها هيئات خاصة ومؤسسات دولية ، من أجل التوافق وقابلية المقارنة بين المعايير المحاسبية على الرغم من أن فريق العمل هذا لا يقوم بوضع معايير محاسبية بحد ذاتها، إلا أنه يتناول قضايا سريان المفعول وتنفيذ الإرشادات والمبادئ المحاسبية العامة من قبل الفاعلين في هذا المجال².

¹محمد طويلب; عولمة المعايير الدولية للمحاسبة واستراتيجية توفيق المعايير الوطنية، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2016، ص123.

²حسانيني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IARS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص84.

المطلب الثالث: صعوبات ومعوقات التوافق المحاسبي الدولي

يواجه التوافق المحاسبي الدولي عدة معوقات حيث تتمثل هذه المعوقات في العوامل البيئية، ومن المعروف أن المحاسبة تتأثر بشكل كبير بالعوامل المحيطة بها مما يصعب مهمة تحقيق توافق محاسبي دولي، يمكن عرض بعض هذه التأثيرات البيئية كما يلي¹:

■ **الاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية:** تعتبر الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية عائقاً أمام التوافق المحاسبي الدولي، وهذا لأن أغلب السياسات المحاسبية يتم صياغتها لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية تتماشى مع النظام الاقتصادي والسياسي لدولة معينة، ولكن في الواقع صعب جداً الحصول على نظام اقتصادي وسياسي دولي موحد لذلك سيبقى العامل السياسي والاقتصادي عائقاً أمام التوافق المحاسبي الدولي.

■ **اختلاف الأنظمة المحاسبية المتعلقة بالضرائب:** حيث تتطلب بعض الدول تقارير عامة تستخدم لتحديد الالتزامات الضريبية، بينما تقوم دول أخرى بتعديل التقارير المالية لتلبية متطلبات الضرائب وتقديمها بشكل منفصل عن التقارير المقدمة لحملة الأسهم، هذا الاختلاف في الأنظمة المحاسبية الخاصة بالضرائب يؤدي إلى اختلافات في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي مما يشكل عائقاً أمام التوافق المحاسبي الدولي.

■ **القيم الاجتماعية والتأثير الثقافي:** حيث تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على تكوين التقاليد المحاسبية التي يجب الالتزام بها عند إعداد الأنظمة المحاسبية، مما يشكل عائقاً آخر أمام التوافق المحاسبي الدولي.

¹ منال حسين لفته السلماني؛ أهمية صياغة معايير محاسبية عربية: دراسة مقارنة في ظل التوافق المحاسبي الدولي واختلاف العوامل البيئية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 65، العراق، 2012، ص(394-395).

- **التفاوت الاقتصادي بين الدول النامية والمتقدم:** يساهم هذا التفاوت في اختلاف احتياجات البيئة لنوع وشكل المعلومات بين المجموعتين بشكل جوهري، هذا الاختلاف ينعكس على طبيعة الأنظمة المحاسبية التي يجب تطبيقها في كل من هذه الدول بحيث تلبي تلك الاحتياجات المختلفة.
- **الحالة السيادية:** حيث تعتبر عائقا كبيرا امام التوافق المحاسبي الدولي وهذا بسبب الشعور بالانتماء والقومية وبالتالي عدم قبول أي شيء من الخارج، قد يرى البعض أن فرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على دولة من قبل أطراف خارجية يعد انتهاكا لسيادتها، مما يجعل من الصعب قبول هذا الإجراء أو الاستجابة له.

المبحث الثاني: الإطار النظرية لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS)

في ظل العولمة الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين دول العالم، بالإضافة الى توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تسيطر على الاقتصاد العالمي، أدى الى زيادة حاجة المستثمرين الدوليين الى معلومات مالية مفهومة وذات جودة عالية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، الامر الذي تطلب ضرورة إيجاد مرجع محاسبي يكون قابل للتطبيق دوليا هذا المرجع يتمثل في معايير المحاسبة الدولية ، والتي تشكل منطلقا للممارسات المحاسبية في اغلب الدول سواء من خلال التبنّي المباشر للمعايير المحاسبية او من خلال تبني أنظمة محاسبية مستمدة من معايير المحاسبة الدولية.

حيث تناول هذا المبحث نشأة ومفهوم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وكذلك أهمية ومزايا تطبيق هذه المعايير، كما تم التطرق الى عرض اجراءات اعداد معايير المحاسبة الدولية والهيئات المسؤولة عن اعدادها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

أولاً: نشأة معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

بعد عقود طويلة من المحاولات الفاشلة في تنسيق القواعد والسياسات المحاسبية بين الحكومات ، ظهر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كمنظم للمحاسبة على مستوى العالم، لم يكن هذا التطور مفاجئاً بل كان نتيجة لتفاعلات و تنظيمات في المجتمع المحاسبي العالمي قبل منتصف السبعينات، من قبل مدققي الحسابات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعدها بفترة المملكة المتحدة تبعها بعض بلدان العالم ، و كان ذلك بسبب سلسلة من النداءات ضد البعض منهم مما دفعهم إلى تشديد معاييرهم وإنشائهم منظمات مهنية ساهمت ومثيلاتها لعدد من الدول استراليا، اليابان فرنسا هولندا المكسيك، ايرلندا ودول الكومنولث على بناء لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) سنة 1973.¹

بدأت جهود وضع معايير المحاسبة الدولية مع بداية القرن الحالي، حيث تم تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية في هذا المجال. وسنعرض أبرز هذه المؤتمرات فيما يلي:²

1. المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عقد في عام 1904 في مدينة سانت لويس بولاية ميسوري الأمريكية، تحت رعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكيين، قبل تأسيس مجمع

¹ بن راحلة سندس؛ "تقييم استجابة الفاعلين لضغوط التوافق المحاسبي الدولي من المنظور السوسيولوجي لنظرية المؤسسية الجديدة" دراسة حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه في العلوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة جباية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022، ص10.

² حسن عمر محمد، سعد الساكني؛ "معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية"، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي لنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2015، ص(39-41).

المحاسبين الأمريكيين في عام 1917. وقد تناول المؤتمر بحث إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول

2. المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عقد في عام 1926 بأستردام.

3. المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عقد في 1929 بنيويورك: وقدمت فيه ثلاثة ابحاث رئيسة وهي:

▪ العلاقة بين الاستهلاك والمستثمر.

▪ تأثير الاستهلاك على إعادة التقييم.

▪ المقارنة بين السنة التجارية والسنة الطبيعية.

4. المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع لندن 1933 :

شارك في المؤتمر 49 منظمة محاسبية، حيث أرسلت كل منها 90 مندوبًا، بالإضافة إلى 79 زائرًا دوليًا. وضم المؤتمر ممثلين من 22 دولة، من بينها أستراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الإفريقية.

5. المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس برلين 1938 ن:

حضر المؤتمر 320 وفدًا، بالإضافة إلى 250 مشاركًا من مختلف أنحاء العالم.

6. المؤتمر المحاسبي الدولي السادس لندن 1952:

سجل في المؤتمر 2510 أعضاء، منهم 1450 من المنظمات الراعية في بريطانيا، و196 من دول الكومنولث، بينما تمثل البقية من 22 دولة أخرى.

7. المؤتمر المحاسبي الدولي السابع امستردام 1957:

في هذا المؤتمر شاركت 104 منظمة محاسبية من 40 دولة، وحضر 1650 زائرًا من دول مختلفة، بالإضافة إلى 1200 عضو من هولندا، البلد المضيف.

8. المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن نيويورك 1962:

حضر المؤتمر 1627 عضوًا من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى، بمشاركة 83 منظمة تمثل 48 دولة. كما تم تقديم 45 بحثًا خلال المؤتمر.

9. المؤتمر المحاسبي الدولي التاسع باريس 1967.

10. المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر 1972 بحضور 4347 مندوبًا من 59 دولة.

11. المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر ميونيخ 1977 بألمانيا الاتحادية بحضور مندوبين عن أكثر من 100 دولة من العالم.

12. المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر المكسيك 1982.

13. المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر طوكيو 1987.

14. المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر الولايات المتحدة 1992:

تناول المؤتمر موضوع "دور المحاسبين في اقتصاد شامل"، وشارك فيه حوالي 106 هيئة محاسبية من 78 دولة، بحضور نحو 2600 مندوب من مختلف أنحاء العالم. كانت المشاركة العربية بارزة من خلال وفود من لبنان وسوريا والكويت ومصر والسعودية، وقد تم تنظيم المؤتمر تحت رعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) استضاف المؤتمر ثلاث منظمات محاسبية أمريكية، هي مجمع المحاسبين الأمريكيين (AICPA)، وجمعية المحاسبين الإداريين (IMA)، وجمعية المراجعين الداخليين (IIA).

15. المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر المكسيك 1997.

16. المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر هونغ كونغ 2002:

تم خلال المؤتمر مناقشة حوالي 90 موضوعًا تنوعت بين قضايا مثيرة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة، وصولاً إلى تأثير اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

17. المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر اسطنبول 2006:

عُقد المؤتمر تحت شعار "تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ودور المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال حول العالم"، بالإضافة إلى مناقشة دور المحاسبين في عملية تقييم المشاريع.

ثانياً: مفهوم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS):

قبل التطرق لمفهوم معايير المحاسبة الدولية سنقوم بتقديم تعريف للمعيار المحاسبي والمحاسبة الدولية وهذا من خلال:

❖ **تعريف المعيار المحاسبي:** يُعرف المعيار المحاسبي على أنه وثيقة رسمية تصدرها جهة تنظيمية مختصة، سواء كانت هيئة محاسبية أو مهنية. تتناول هذه الوثيقة أحد عناصر القوائم المالية أو نوعاً من العمليات والأحداث المتعلقة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، وتحدد الطريقة الأنسب لقياس هذه العناصر وعرضها أو الإفصاح عنها¹

❖ **تعريف المحاسبة الدولية:** تشكل المحاسبة الدولية الإطار الدولي لمختلف اساليب واجراءات قياس وعرض نتائج الاحداث والمعاملات التجارية الدولية، كما تعتبر أحد اهم الفروع المحاسبية التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية للشركات الدولية او المتعددة

¹ حمز مفتاح; "محمد طويلب، استراتيجية تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2020، ص1075.

الجنسيات¹. المحاسبة الدولية تشمل مجموعة من المبادئ والأساليب والمعايير المحاسبية المتبعة في مختلف الدول، والتي تختلف من مكان لآخر. ويعود هذا التنوع إلى الفروق في الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية بين الدول²

❖ مفهوم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS):

تمثل معايير المحاسبة الدولية توجيهات رسمية صادرة من هيئات معينة و التي تبين كيفية تسجيل أنواع العمليات و الاحداث والمعلومات التي يجب نشرها في القوائم المالية والملاحق المرفقة بها ، فالمعايير المحاسبية الدولية هي قواعد لإنتاج معلومات موثوقة وشفافة حول الوضع الاقتصادي للمؤسسة وادائها وبيئتها خاصة ما تعلق بالمخاطر التي تواجهها من اجل ضمان مصالح دائئيتها، تعتبر هذه المعايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، وتهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية دولية عالية الجودة وسهلة الفهم. والتنفيذ من قبل جميع الدول الراغبة في ذلك ، وهذا من اجل توحيد جميع الافصاحات واسس الاعتراف والقياس في جميع الدول³.

يمكن تعريفها أيضا على أنها مجموعة من القواعد الإرشادية التي يعتمد عليها المهنيون لتعزيز اجتهادهم وحكمتهم، دون أن تلغي هذه القواعد أهمية الحكمة أو الاجتهاد الشخصي فهي تمثل وصفا مهنيا رفيع المستوى للممارسات المحاسبية المقبولة بشكل عام، وتهدف إلى تقليل الفروقات في التعبير

¹امين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص9.

²شوقي طارق؛ "محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2018، ص04.

³وليد ببيبي ن متطلبات تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الجزائرية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مجلة التميز، العدد 03، الجزائر، 2019، ص(16-17).

أو الأداء في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتحسين جودة وكفاءة العمل المهني، وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية.¹

كما تُوصف بأنها معايير ناظمة لعنصر بذاته ضمن القوائم المالية، أو لبيئة عمل وظروف معينة تتأثر بها المؤسسة، وفي هذا السياق فإن المعايير الدولية للمحاسبة ليست فقط مجرد قواعد ارشادية، وانما تمثل أيضا تعبير عن موقف مهني فيما يخص كيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين². فالمعايير المحاسبية الدولية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية التي تحظى بالقبول على المستوى الدولي فهي اذن قواعد تحكم دقة وسلامة وملائمة ما تتضمنه القوائم المالية من ارقام وبيانات محاسبية على المستوى الدولي، في السابق، كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) هي الجهة المسؤولة عن إصدارها، وذلك قبل إعادة تسمية الهيئة لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).³

بناءً على ما تم استعراضه من مفاهيم، يمكن القول إن معايير المحاسبة الدولية تُمثل في جوهرها حزمة من المبادئ والقواعد التي تهدف الى توحيد الممارسات المحاسبية في اعداد البيانات المالية وتساهم في تقديم معلومات مالية موثوقة وذات مصداقية لمستخدميها.

¹حبيبة عامر واخرون، أثر اساليب ادارة الارباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة السودانية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 05، العدد02، الجزائر، 2020، ص419.

²ظريف مريم، قاصب حسين، المحاسبة الابداعية وعلاقتها بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد05، الجزائر، 2017، ص144.

³مريم بن يوسف واخرون، امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير التدقيق الدولية - الاحداث اللاحقة نموذجاً-، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد02، الجزائر، 2020، ص54.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) وأسباب ظهورها.

تُشكل المعايير الدولية للمحاسبة الركيزة الجوهرية التي تستند إليها عملية صياغة التقارير المالية عالمياً، وتستمد هذه المعايير أهميتها من القبول الدولي الذي تحظى به على مستوى العالم.

أولاً: خصائص معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS):

وتتسم المعايير الدولية للمحاسبة بجملة من السمات منها:¹

- **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** فالمعايير يشترط ان تكون متوافقة منطقياً سواء من الناحية الداخلية والخارجية، مع عناصر البناء الفكري من الاهداف، المفاهيم، المبادئ.
- **الملائمة:** نظراً لكون المعايير المحاسبية الدولية تُمثل أبرز آليات الممارسة التطبيقية، فإنه يتوجب مراعاة مختلف المتغيرات البيئية عند صياغتها، كي تتماشى مع واقع التنفيذ الفعلي وهذا يستوجب الموازنة الدقيقة بين مقتضيات الجانب النظري واحتياجات العمل الميداني.
- **المرونة:** بسبب تحول المتغيرات المحيطة وعدم استقرارها زمنياً ومكانياً، فالمعايير الدولية للمحاسبة يلزمها الاتصاف بالمرونة، لكون صياغتها تُمثل نشاطاً متواصلاً يقبل التحديث والمراجعة.
- **الواقعية:** وتعني ان تكون المعايير المحاسبية الدولية قابلة لتطبيق في الواقع وتكون ملائمة للظروف البيئية المحيطة وكذلك متلائمة مع المبادئ المحاسبية السائدة.
- **القابلية للفهم:** يلزم أن تتسم المعايير بالوضوح لدى مستعملها، ويتحقق ذلك عبر استطلاع وجهات نظر الأطراف المعنية خلال مراحل صياغته.

¹ شالور وسام، مرجع سبق ذكره، ص(51-52).

- **الحيادية:** ينبغي تجنب التحيز نحو تحقيق هدف معين مسبقاً لمصلحة ظرف محدد.
- **الانسجام مع اهداف المحاسبة المالية:** أي يجري بناؤها ضمن نطاق الغايات الجوهرية للمحاسبة المالية عن طريق توفير معلومات ذات جودة وموثوقة لمستخدميها.

ثانياً: أهمية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS):

تكمن قيمة المعايير الدولية للمحاسبة بالمقام الأول بكونها المحرك الأساسي لإنجاز الانسجام المحاسبي، فضلاً عن امتلاكها منافع إضافية نوردتها وفقاً للتالي¹:

❖ إن اعتماد معايير المحاسبة الدولية يُتيح للمؤسسات الولوج للبنوك المالية العالمية، ومثل المؤسسات الأوروبية التي استطاعت بتبنيها لتلك المعايير، استغلال أسواق الأموال في أمريكا، وبالتحديد ضمن سوق الأوراق المالية Wall street .

❖ تحسين جودة المعلومات المنتجة من قبل النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية للمحاسبة، هذا ما يؤدي الى تطوير جودة الأجهزة الإدارية من خلال بيانات دقيقة ومناسبة لغرض صياغة شتى التوجهات.

❖ معايير المحاسبة الدولية تسمح بتكوين وتأهيل مستوى المحاسبين للعمل في مختلف دول العالم.

❖ المعايير الدولية للمحاسبة تسمح بصياغة تقارير مالية مجمعة للمؤسسات عابرة الحدود، الأمر الذي يحفز استقطاب رؤوس الأموال الوافدة بكافة صورها المتاحة.

¹ هشام دغموم؛ دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS /IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص(29-30).

❖ تتكفل معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بإرساء الانضباط المهني والذي يمثل محاولة لوضع إطار عام للممارسات المحاسبية، يهدف هذا الإطار إلى تنظيم هذه الممارسات وتحديد الضوابط والحلول للمشكلات التي قد تواجه التطبيق العملي لها.

❖ المعايير الدولية للمحاسبة تمثل قواعد محاسبية ارشادية يعتمد عليها المحاسبون في مهامه، وتأتي أهمية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في هذا الجانب عموماً من خلال:

- تشخيص وتقييم الوقائع المالية لشركة.
 - تبليغ مخرجات التقييم لمتخذي القرارات والمستفيدين محاسبياً.
 - تعيين الأساليب المناسبة للتقييم.
 - تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ القرارات المناسبة.
- ❖ يؤدي اعتماد الدول النامية للمعايير المحاسبية الدولية المعترف بها دولياً والصادرة عن هيئات متخصصة، إلى معالجة وحل العديد من المشكلات المهنية، كما تساعد هذه المعايير في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمصداقية والموثوقية، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والتنموية مما يوفر بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقات النقد اللازمة.¹

¹ Jenan Abd AL-Abbas Al Dulamy; Analysis of the effect of adoption of International Accounting Standards (IFRS / IAS) on investor decisions in the local environment - applied study, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences - QJAE, Volume 21, Issue 1,2019,p19.

ثالثاً: دواعي وأسباب الاهتمام بمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الدولية (IAS/IFRS):

يعود تنظيم العمل المحاسبي دولياً إلى مجموعة من العوامل والأسباب، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:¹

1- الأعمال الدولية: تعرف الأعمال الدولية على أنها كل نشاط تجاري يمتد وراء الحدود الإقليمية لأي دولة، وتتمثل في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من شركة متواجدة في دولة معينة إلى شركة في دولة أخرى، لقد أدت التغيرات والتطورات في هيكل التجارة الدولية إلى تحريك عوامل الإنتاج، مما أنتج مجالات جديدة ساهمت في النمو السريع للعديد من الدول وخلقت أسواقاً دولية جديدة للسلع والخدمات ورأس المال مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من المحاسبة، وهناك إجماع شبه عام على أهمية تزايد الأعمال الدولية كسبب رئيسي للاهتمام بالمحاسبة الدولية.

2- الشركات الدولية: أدى ظهور الشركات الدولية إلى إحداث تغييرات جوهرية في البيئة التقليدية للمحاسبة مما زاد من تعقيد مشكلة عدم توافق فئات المستخدمين للقوائم المالية لهذه الشركات، وقد تفاقمت هذه المشكلة مع دخول متغيرات جديدة مثل اختلاف اللغة، الثقافة، المستوى العلمي بين البلدان، بالإضافة إلى ذلك ظهرت بعض التحديات المحاسبية الداخلية والخارجية حديثاً، مما ساهم في زيادة الطلب على الخدمات المحاسبية الدولية وزيادة أهميته.

¹ صلاح الدين سوايم؛ مساهمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية - إشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الأول - مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 38، 2014، ص (86-87).

3- النظام النقدي الدولي: يعمل النظام النقدي الدولي على تحديد أسعار الصرف وتعديل موازين المدفوعات على أساسه، علاوةً على تعيين مسارات السيولة، فإنه ينعكس على المحاسبة العالمية عبر معضلة تقلبات قيم العملات ضمن نطاق التعاملات، اعتبار أن المعاملات بالعملة الأجنبية تعتبر من أهم العناصر في المحاسبة الدولية.

4- شركات المحاسبة الدولية: لقد ساهم النمو الكبير والسريع للعمليات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعدد الجنسيات خلال العقود الثلاثة الأخيرة في ظهور المحاسبة الدولية وتطور أهميتها ، حيث أصبح لدى المحاسبين المهنيين اهتمام كبير بالمشاكل المترتبة عن هذه العمليات ومن ثم البحث عن حلول منطقية ومقبولة لها ، وبالتالي فمن الطبيعي جدا ان تكون شركات المحاسبة الدولية هي أول من يتحرك على المستوى الدولي لمحاولة إيجاد الحلول الممكنة لبعض هذه المشاكل التي تواجه هذه الشركات أو زبائنهم، وبهذا تكون قد ساهمت بشكل أو آخر في زيادة أهمية موضوع المحاسبة الدولية.

5- أسواق رأس المال العالمية: ان بروز البورصات المالية الدولية ساهم بشكلٍ جوهري في تنامي العناية بالمحاسبة العالمية، لكونها تُعد رافداً تموالياً من الخارج، حيث ظهرت هذه الأسواق نتيجة للرقابة المتعددة التي تقيد دخول الاجانب أسواق رأس المال الوطنية، بالإضافة إلى ذلك قد تواجه الحكومات والمؤسسات المقترضة فرصا محدودة للتمويل والاقتراض داخليا، مما يجعل لنمو أسواق رأس المال العالمية أهمية كبيرة لموضوع المحاسبة الدولية.

المطلب الثالث: مسار اعداد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

والهيئات المسؤولة عن اعدادها.

اولا: مسار إعداد المعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS).

معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية تساهم في تقديم معلومات موثوقة وذات جودة عالية حول الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، اضافة الى محيطها الاقتصادي والمخاطر التي يمكن ان تتعرض لها، حيث كان يتم اعداد هذه المعايير عن طريق هيئة معايير المحاسبة الدولية (IAS) التي حلّ محلها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IFRS) مطلع عام 2001 إبان مرحلة تنظيم اللجنة، حيث تجرى صياغة تلك الضوابط المحاسبية العالمية طبقاً للنهج الآتي¹:

1. تشخيص ماهية المشكلة التي تقتضي صياغة المعيار المحاسبي، ثم بعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل يقوده فرد من الهيئة، ويشمل منتدبي منظمات التنسيق المالي لثلاثة أقطار بحد أدنى.
2. بعد عرض شامل لمختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المقدم، يتولى الطاقم عرض أبرز المعالجات التي تقرها منظمات التنسيق المحلية، وبعدها يطبقها ضمن الهيكل النظري لتجهيز ونشر التقارير المالية، وبعد ذلك يقترح للمجلس الركائز الجوهرية التي يعتزم البحث معالجتها.
3. بعد استجابة المجلس على الاقتراحات التي عرضها فريق العمل عليه يقوم هذا الأخير بتجهيز وإصدار مسودة ابتدائية للمعيار الموصي به، تتضمن شتى المعالجات المطروحة والمسوغات المصاحبة لها، وعقب إقرار الهيئة يُنشر المقترح بصورة مكثفة لتتقيحه وتلقي التعليقات خلال مهلة زمنية تبلغ غالباً نصف سنة.

¹مرزوقي مرزقي؛ حوني محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية لتوحيد المحاسبي، الملتقى الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، ورقلة، 29-30 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص08.

4. وعقب استلام التعقيبات، يتولى الطاقم تنقيح الإصدار الختامي المتضمن لبيان القواعد، ثم يرفعه للهيئة قصد نيل الموافقة والاعتماد.

5. وعقب إقرار هيئة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IFRS) بياشر الطاقم تجهيز مسودة نموذجية بهيئة بيان توضيحي يُطرح للتنقيح واستقبال التعليقات، شريطة حصولها مسبقاً على تأييد الهيئة بواقع موافقة ثلثي (2/3) مجموع المنتسبين.

6. وعقب فحص واستيعاب كافة التعقيبات وما تضمنته من توصيات، يجهز الطاقم الصياغة الختامية للمعيار وتقديمها للهيئة، حيث يُقر هذا القانون بشرط نيل تأييد ثلاثة أرباع (3/4) منتسبي الإدارة كحد أدنى"

ثانياً: الهيئات المسؤولة عن اعداد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية: خلال سنة 1972 أقيم التجمع العالمي العاشر للمهنيين بسيدني،

أين جرى طرح مبادرة بناء هيئة دولية للقواعد المحاسبية، وبعد برهة يسيرة في 29 جوان 1973 أجمعت تسعة بلدان تضم أستراليا، كندا، أمريكا، بريطانيا، ألمانيا، هولندا، فرنسا، اليابان، والمكسيك على تدشين لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بموجب اتفاقية رسمية¹. وتعتبر هذه اللجنة هيئة خاصة مستقلة في ممارسة عملها، ولا تتلقى أي أوامر من أي هيئة أخرى حكومية او خاصة ، وبعدما كانت تضم لجنة معايير المحاسبة الدولية 9 دول أعضاء عند نشأتها عام 1973؛ التحقت بها معظم الهيئات وال نقابات المتخصصة المنتمية للمجمع العالمي للمحاسبين؛ لكي يضحى إجمالي عدد أعضائها في سنة 2000، 152 عضواً في 112 دولة، وقد اصدرت 41 معيار محاسبي دولي حيث عرفت هذه المعايير عدة تعديلات وتغييرات عبر

¹ Asif Chaudhry and Others, Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Canada, 2015, p04.

السنين، كما الغيت البعض منها أو دمجها في معايير أخرى¹. وتسعى لجنة المعايير الدولية للمحاسبة الى:²

- صياغة ونشر معايير المحاسبة الدولية، لتوظيفها في تجهيز وتقديم التقارير الختامية ضمن شتى أقطار العالم.
- السعي الدائم نحو بلوغ الانسجام بين المعايير المحاسبية المستخدمة في مختلف دول العالم، بغرض تجهيز تقارير محاسبية موحدة على الصعيد العالمي.
- المساهمة بصفة دائمة على تطوير وتحسين النظم المحاسبية لمختلف الدول وجعلها تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وتعد لجنة معايير المحاسبة الدولية من انشط الهيئات في هذا المجال.
- ضمان تحقيق الانسجام بين المعايير الوطنية للمحاسبية مع المعايير الدولية بهدف ضمان حلول ذات جودة عالية.

2- مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB):

بدا المجلس نشاطه في عام 2002 بمقره في لندن (المملكة المتحدة)، كهيئة مستقلة وخاصة بإعداد واصدار المعايير المحاسبة الدولية، وهذا بعد ان نقل مسؤولية اعداد واصدار معايير المحاسبة الدولية اليه بدلا من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والتي أنشأت عام 1973³. حيث يتم تمويل مجلس معايير المحاسبة الدولية من طرف الهيئات المحاسبية الكبرى والمؤسسات والشركات المالية الصناعية عبر العالم، والبنوك المركزية ، اضافة الى المنظمات المهنية والعالمية ، ويقوم مجلس

¹ بوكساني رشيد، حمزة العرابي، معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها - دراسة استكشافية لآراء الممارسين لمهنة المحاسبة-، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 18، الجزائر، ص 12.

² احمد محمد ابو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، 2010، ص 11.

³ Alan J. Richardson, Burkard Eb, Legitimizing Transnational Standard- Setting: The Case of the International Accounting Standards board, Journal of Business Ethics, 2011, p226.

معايير المحاسبة الدولية على تطوير مجموعة من معايير المحاسبة التي تستلزم معلومات تتميز بالشفافية وقابلية المقارنة والفهم في البيانات المالية ذات الأهداف العامة، ولتحقيق هذا الهدف يتعاون المجلس مع الهيئات الوطنية لوضع واعداد معايير المحاسبة من اجل تحقيق الانسجام بين معايير المحاسبة الدولية ، وكانت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد أصدرت خلال الفترة من عام 1973 الى غاية 2000 مجموعة من المعايير باسم معايير المحاسبة الدولية والتي بلغ عددها 41 معيار¹ ، وانطلاقا من عام 2001 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتغيير اسم المعايير لتصبح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. حيث الى غاية 2022 أصدر المجلس 17 معيارا لإعداد التقارير المالية (IFRS) واحتفظ ب 28 معيار للمحاسبة (IAS) من أصل 41 معيار محاسبي دولي في شكلها السابق.²

2-1: هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) :

2-1-1: مجلس الإدارة: وكان يتألف مجلس الإدارة سنة 2006 من 14 عضوا، 12 عضوا منهم بدوام كامل وعضوين بدوام جزئي، وأصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة 15 عضوا بدوام كامل في سنة 2010 وسيصبح عدد الأعضاء في المجلس 16 عضوا ابتداء من جويلية 2012 يمثلون جميع دول العالم³. ويتم تعيين الاعضاء من طرف الأمناء على أساس الكفاءة المهنية والمهارات الفنية

¹ جمعة حميدات، حسام خدّاش، المجمع العربي الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، 2013، ص03.

² Djamel Khouatra. L'intégration des normes comptables internationales IAS-IFRS dans les systèmes comptables francophones : cas du Système Comptable Financier algérien. Comptabilité et gouvernance, May 2016, Clermont-Ferrand, France Cd-rom. ffhal-01901025ff, p02.

³ العرابي حمزة: المعايير الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص45.

إضافة إلى الكفاءات التجارية والترويجية ذات الصلة، بما فيها المدققين ومعدّي البيانات المالية ومستخدميها والأكاديميين، يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته مرة واحدة كل شهر ويقع على عاتقهم مسؤولية إعداد وتطوير مجموعة متكاملة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ذات الجودة العالية والمقبولة عالمياً والمبنية على مبادئ واضحة، كما يتحمل مسؤولية إدارة جميع النشاطات المرتبطة بوضع تلك المعايير¹.

2-1-2: انشاء مؤسسة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية IFRS

:Foundation

حيث تأسست في فيفيري 2001 وتتكون من 22 عضواً، ويعين أحدهم كرئيس، واثنان منهم كنواب للرئيس ويتمثل مهامها فيما يلي:²

- تقديم التقارير إلى مجلس المراقبة.
- استلام المواضيع المقترحة من قبل مجلس المراقبة وتقديمها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).
- تعيين أعضاء لجنة التفسيرات، وفريق تطبيق معيار الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمجلس الاستشاري، ومجلس (IASB) والإشراف عليهم.
- مراجعة الفعالية لأداء المجالس واللجان.
- المسؤولية عن القضايا التمويلية.

¹Stéphan Brun, les normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, paris, 2006, p22

²شونوف حمزة بن حمه ريش، المبسط في تفسير وتطبيق بنود معايير المحاسبة الدولية (IAS2020)، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2021، ص31.

والأمناء هم افراد يمثلون الأطراف المسؤولة عن وضع المعايير بما فيها مدققي الحسابات، ومعدّي القوائم المالية ومستخدميها، الأكاديميون ومسؤولون آخرون يعملون لتحقيق المصلحة العامة، بموجب النظام الداخلي للمؤسسة المعدل عام 2011 ويتم تعيين الأمناء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، شرط ان لا تتجاوز مدة الخدمة في المجلس 9 سنوات¹. ويعين الأمناء بحيث يكون 6 منهم من اسيا/الباسفيك، 6 من أوروبا، 6 من اعضاء من أمريكا الشمالية، وعضو واحد من افريقيا، وأمريكا الجنوبية، و2 من أي منطقة في إطار التوازن الجغرافي القائم².

2-1-3: المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

:Advisory Council

حيث جاء في مارس 2010 المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Advisory Council ليخلف المجلس الاستشاري للمعايير Standards Advisory Council، ويتكون المجلس الاستشاري من 40 عضوا يتم تعيينهم من قبل الأمناء، ويضم أعضاء المجلس كبار الموظفين في قطاع المالية والمحاسبة والذين ينتمون إلى بعض الشركات والهيئات الدولية، بالإضافة إلى محللين ماليين، أكاديميين و منظمين، ومعدّي المعايير الوطنية لمحاسبية وشركاء في شركات المحاسبة الرائدة، ويعمل المجلس على تقديم التوجيهات والارشادات لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص الأولويات وبرنامج العمل وتطوير المعايير، و يوفر المجلس ملتقى للمؤسسات والأفراد المهتمين بإعداد التقارير المالية بهدف تبادل الخبرات وتوفير الاستشارات فيما يتعلق بالقرارات ومقترحات جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية³.

¹كيموش بلال; معايير التقرير المالي الدولية ملخصات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار حميثرا لنشر، مصر، 2021.

²Pascal Barneto, Normes IFRS application aux états financiers, 2^e édition, campus dunod, paris, 2006, p25

³حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص45.

2-1-4: لجنة تفسيرات المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRSIC):

أنشئت هذه الهيئة في ديسمبر 2001 من قبل مجلس (IASB) لتعقب لجنة التفسيرات القائمة (SIC)، وتضم في عضويتها 14 خبيراً يتم تكليفهم بواسطة الأمناء لفترة تمتد ثلاث سنوات قابلة للاستمرار، وتتخذ جلسات الهيئة دورياً كل ستة أسابيع في لقاءات علنية غالباً، حيث يتمحور النطاق الوظيفي لهذه اللجنة حول النقاط التالية:¹

- توضيح وتفسير معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية السارية المفعول
- معالجة القضايا التي قد تتسبب في ظهور تفسيرات غير مرضية او متعارضة او التي قد تظهر في غياب التوجيه وذلك بهدف تحقيق اجماع بشأن المعالجة المحاسبية.
- توفير المعلومات حول القضايا الجديدة المثيرة للجدل والتي لم يتم تناولها من قبل معايير (IFRS).

ثالثاً: الفروق الرئيسية بين لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية

هناك بعض التباين بين مجلس معايير المحاسبة الدولية عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، عدة مجالات رئيسية نذكر منها:²

¹ Maillet boudrier, Normes comptables international IAS/IFRS, copyright Bertie Edition, 2007, p16

² جودي محمد رمزي، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الاولى المعيار (IFARS1) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، الجزائر، 2012، ص84.

- ✓ بخلاف لجنة معايير المحاسبة الدولية، لا يربط مجلس معايير المحاسبة الدولية بعلاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية، وبدلاً من ذلك يدير المجلس مجموعة من الأمناء الذين يتمتعون بخلفيات جغرافية ووظيفية متنوعة، حيث يكونوا مستقلين عن مهنة المحاسبة.
- ✓ وبخلاف أعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية، فإن أعضاء مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية، يتم تعيينهم اعتماداً على الكفاءة والمهارة الفنية والخبرة أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محاسبية وطنية محددة أو منظمات أخرى.
- ✓ وخلافاً لمجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية، الذي يجتمع أربع مرات في السنة فقط، فاعن مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية ينعقد مرة كل شهر، بالإضافة فاعن عدد الموظفين الفنيين والتجاريين الذين يعملون لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية مرتفع بشكل كبير مقارنة مع لجنة معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الثالث: التوجه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي

الدولية (IAS /IFRS).

سيتم التطرق في هذا المبحث الى عرض بعض التجارب الدولية والعربية في تبني معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS)، حيث نجد ان بعض الدول اتجهت نحو التوافق المباشر مع معايير المحاسبة الدولية، اما بعض الدول الأخرى فقررت التنسيق بين معايير المحاسبة الدولية ومعاييرها الوطنية من خلال عمل مجالسها الوطنية بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كما تم استعراض كذلك اهم ركائز ومستلزمات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

المطلب الأول: تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS) في مختلف دول العالم

أولا : الولايات المتحدة الأمريكية في اطار المبادرة الأولى نحو التقارب المحاسبي التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، فضلا عن التقارب الواسع النطاق للمعايير المحاسبية الدولية من طرف العديد من دول العالم ، ازداد الضغط على مجلس (FASB) للعمل الى جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لإعداد معايير محاسبية متقاربة، حيث أدرك مجلس (FASB) أن عزل معاييرها يخاطر بعدم الانضمام إلى بقية القوى الاقتصادية الكبرى في التقارب مع المعايير الدولية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لم يوافق على استبدال معايير المحاسبة بمعايير دولية، بل تم الموافقة على العمل المشترك لتبني أعلى المعايير فيما بينها ووضع معايير جديدة في حالة الاختلاف وحسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فإن تقارب معايير المحاسبة يعد فرصة لتحقيق ثلاث فوائد في وقت واحد من خلال تحسين التقارير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبسيط وتطوير المعايير الأمريكية والاستفادة من التقارب الدولي للمشاركين في السوق الأمريكية¹. وبعد أن وصل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى مسار التقارب في أعقاب اتفاقية نورولك في ولاية كونيتيكت في 18 سبتمبر 2002 أصدر مذكرة تفاهم اتفق فيها المجلسان على تطوير معايير محاسبية متقاربة وذات جودة عالية يمكن استخدامها على المستوى المحلي والدولي، كما تعهد المجلسان باستخدام افضل المعايير بأسرع ما يمكن تطبيقه ، وتنسيق برنامج عملهما للمحافظة على التوافق ، وبعد ذلك أصدر كلا المجلسين سلسلة من المشاريع القصيرة والطويلة الأمد تهدف إلى إزالة الاختلافات بين مجموعتي المعايير، واتفقا على أنه إذا كان أحد المعيارين سواء كان دوليا أو أمريكيا هو الأفضل بشكل واضح، يجب على الطرف الآخر اعتماد هذا المعيار و في حالة

¹ Bouaziz Nacer and Others , IFRS in the U.S. Business Environment - Vision for the Future, International Journal of Econometrics and Financial Management, Vol 6, No1,2018 ,p19

ما كانت معايير كلا المجلسين تحتاج الى تطوير فيجب العمل معا على تحسينها ، تم تحديث هذه الاتفاقية عدة مرات (2006 و 2008)، ولكن الهدف كان دائما هو تحقيق التقارب بين مجموعتي المعايير وهذا التقارب موجود في المبدأ وليس في النص وقد حظي المشروع المشترك بين المجلسين ، بدعم كبير من قبل العديد من المجموعات الدولية مثل مجموعة العشرين (G20) كخطوة أساسية نحو مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الدولية عالية الجودة، في 21 ديسمبر 2007 اتخذت اللجنة الامريكية لتداول الاوراق المالية (SEC) قرارا بإعفاء الشركات الخاصة الاجنبية المدرجة في الاسواق المالية الامريكية ، من تقديم حالة لتقارب عن قوائمها المالية مع معايير المحاسبة الامريكية ، بشرط ان يتم تقديم هذه القوائم وفق معايير المحاسبة الدولية ، كما حث المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على السماح للشركات الامريكية العامة بخيار تبني معايير المحاسبة الدولية في اعداد القوائم المالية لتسهيل المقاربة بين هذه الشركات والشركات المنافسة لها خارج الولايات المتحدة الامريكية¹.

ثانيا: استراليا تعتبر أستراليا من الدول الرائدة في مجال المحاسبة، حيث كان مجلسها الوطني للمحاسبة أحد الأعضاء المؤسسين لهيئة لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1973، ويملك المجلس حاليا مقعد اتصال في مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولتحقيق الانسجام مع المعايير الدولية للمحاسبة، اتبعت أستراليا الاستراتيجية التالية²:

¹ ERIKA M. TRIBUZI, The Inevitable United States Adoption of IFRS: How and Why the United States Should Be Prepared, Indiana journal of global legal studies, vol 25, 2018, p832

² هاجر مزوار: أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص73.

- استهل المجلس الوطني للمحاسبة منذ سنة 1996 تنفيذ خطة لمواءمة الأنظمة المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية، عبر تبني استراتيجية مطابقة كل معيار وطني مع نظيره الدولي.
- اعتمد المجلس الوطني للمحاسبة -وهو هيئة حكومية- في عام 2002 قراراً يقضي بوجوب امتثال الشركات للمعايير الدولية للمحاسبة، وذلك بدخولها حيز التنفيذ الفعلي مطلع سنة 2005.
- بحلول عام 2002، أضحى المجلس الوطني يتبنى أي مسودة معيار محاسبي دولي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث يتم إقرار ذات المشروع وتطبيقه بصفته معياراً وطنياً.
- خلال سنة 2004، قام المجلس الوطني بطرح معيار يشتمل على توجيهات عملية يُستند إليها عند الانتقال الأولي لاستخدام المعايير الدولية للمحاسبة، وبالتزامن مع ذلك، كشف المجلس عن قائمة رسمية تضم تلك المعايير الوطنية التي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وتتطابق معها إلى حد كبير، مع إضافة فقرات معينة تتماشى والبيئة الأسترالية.
- اعتباراً من عام 2005 أصبحت الشركات في أستراليا ملزمة على تطبيق المعايير الوطنية المحاسبية والتي تتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة.

ثالثاً: المملكة المتحدة تعد تجربة المملكة البريطانية مشابهة أيضاً لتجربة أستراليا، وتعتبر بريطانيا موطن الفكرة الرئيسية لصناعة تُعد بريطانيا مقراً لمجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تمتاز بريادتها من خلال تولي أول رئيس للمجلس الدولي (وهو بريطاني الجنسية) رئاسة المجلس البريطاني أيضاً. علاوة على ذلك، تحظى المملكة المتحدة بالتمثيل الأكبر في عضوية مجلس (IAS)، بواقع أربعة أعضاء بينهم الرئيس، مقابل ثلاثة أعضاء للولايات المتحدة؛ مما يستوجب استعراض المنهجية التي اعتمدها مجلس المحاسبة البريطاني وفق التسلسل الآتي¹:

¹ هشام دغوم، مرجع سبق ذكره، ص (45-46).

- على الرغم من كون المملكة المتحدة دولة مؤسسة للجنة معايير المحاسبة الدولية وحاضنة لمقرها، إلا أنها افتقرت لبرنامج زمني محدد للمواءمة مع تلك المعايير؛ إذ ركز المجلس البريطاني على سن القواعد الوطنية وفقاً لمتطلبات السوق المحلي، بصرف النظر عن دور بريطانيا الفاعل في صياغة المعايير الدولية ذاتها.
- أبدت المملكة المتحدة في عام 2002 تأييداً واسعاً للقرار الصادر عن الاتحاد الأوروبي، والذي يقضي بالزامية العمل بالمعايير الدولية للمحاسبة ودخولها حيز التنفيذ الفعلي مع مطلع سنة 2005.
- قامت وزارة التجارة والصناعة في الثلاثين من أغسطس 2002 بتوجيه منشور رسمي إلى الشركات والمدققين، بالإضافة إلى المجلس الوطني للمعايير المحاسبية ومجلس معايير المراجعة والجهات المعنية بالقرار الأوروبي؛ وذلك لحثهم على ضرورة مواءمة وتعديل مراكزهم بما يتوافق مع مقتضيات هذا القرار.
- أعلن مجلس معايير المحاسبة البريطاني (BASB) في الثاني من ديسمبر 2004 عن إقرار ستة معايير جديدة، مثلت نقلة نوعية ومحورية في مسار تقرب القواعد المحاسبية البريطانية من نظيرتها الدولية، حيث شملت هذه المعايير الستة العناصر الآتية:
 - المعيار المحاسبي رقم (22) أرباح الأسهم
 - المعيار المحاسبي رقم (23): آثار التغيرات في أسعار العملات
 - المعيار المحاسبي رقم (24): التقرير المالي عن التضخم
 - المعيار المحاسبي رقم (25): الأدوات المالية: العرض والإفصاح
 - المعيار المحاسبي رقم (26): الأدوات المالية القياس
 - المعيار المحاسبي رقم (2) المحاسبة عن اقتناء الشركات التابعة

قال رئيس المجلس البريطاني خلال تقديمه لهذا المعايير " ان الاصدار يعتبر خطوة هامة في استراتيجية المجلس البريطاني لإدخال المعايير الدولية الى المملكة المتحدة ولإثبات تعهدنا لتحقيق التوافق"، يلاحظ هنا:

✓ الابقاء على المعايير البريطانية.

✓ تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في بريطانيا سوف يكون من خلال معايير المحاسبة الوطنية الصادرة عن المجلس البريطاني.

رابعا: ماليزيا تعتبر ماليزيا من نماذج النوعية لإرساء قواعد محاسبية تتسق مع الأحكام الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي ، من جهة أخرى تتضمن معايير متطورة محليا، وفي عام 1997 تأسس مجلس المحاسبة الماليزي بموجب قانون التقارير المالية لعام 1997، بصفته كياناً مستقلاً يتولى مسؤولية النهوض بمعايير المحاسبة والتقارير المالية في ماليزيا، سعياً نحو الارتقاء بمستوى جودة التقارير المالية وتحسين كفاءتها ، وفي اطار هذا القانون اصبح للمجلس سلطة اعداد معايير التقارير المالية في ماليزيا ، حيث عمل المجلس الى جانب هيئة التقارير المالية لتشكيل اطار جديد لأعداد وصياغة التقارير المالية في ماليزيا ، ويتكون من ممثلين مستقلين من جميع الأطراف ذات العلاقة في عملية وضع المعايير ومهنة المحاسبة ، و في 01 اوت 2008 اعلن مجلس معايير المحاسبة الماليزية (MASB) وهيئة التقارير المالية برنامجهم لتحقيق التوافق الكامل لمعايير المحاسبة الماليزيا مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بحلول 1 جانفي 2012 ، وفي تاريخ 31 ديسمبر 2004 نشرت الجريدة الرسمية (the Gazette) ان التحسينات التشريعية التي تبناها البرلمان الماليزي بخصوص قانون التقارير المالية الصادر عام 1997 قد تضمنت، من

بين جملة تعديلات، السماح للمؤسسات الأجنبية المقيدة في البورصة الماليزية بتبني الخيارات الآتية¹:

❖ المعايير المحاسبية المعتمدة والمطروحة من قبل هيئة معايير المحاسبة في ماليزيا (MASB) .
❖ قبول معايير المحاسبة الدولية الصادرة من قبل هيئات معترف بها من طرف (MASB) المشار إليها في الفقرة 26 أ من القانون المعدل المتعلق بالهيئات الأخرى لإصدار المعايير التي تنص على:

- يجوز للمجلس تقديم اعتراف بالمعايير المحاسبية الأخرى إذا كان المجلس يعتبر ان:
 - إصدارها يتم من قبل هيئات ذات سمعة جيدة.
 - ان تكون البيانات المعدة وفق هذه المعايير المحاسبية بالضرورة متوافقة مع قوانين لجنة الأوراق المالية، البنك المركزي، او من قبل مسجل الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا.
- حيث تستطيع الشركات الأجنبية اختيار استخدام معايير (MASB) او المعايير المحاسبية المعترف بها دوليا اعداد القوائم المالية.
- في إطار صلاحيات المجلس ووفقا للفقرة 26 أ من القانون المعدل فاعن المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات التالية تعتبر معايير محاسبية دولية مقبولة:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)
- مجلس معايير المحاسبة المالية، الولايات المتحدة الامريكية (FASB)
- مجلس معايير المحاسبة البريطاني (BASB)
- مجلس معايير المحاسبة الأسترالي، استراليا (AASB)

¹ طرابلسي سليم ن التجربة الماليزية في اصدار وتبني المعايير المحاسبية الدولية وافاق الاستفادة منها محليا، دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، 2019، الجزائر، ص(326-327).

هذه التعديلات أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 جانفي 2005 وهي لا تؤثر على حالة امتثال الشركات الماليزية للمعايير المحاسبة لمجلس (MASB).

خامسا: ألمانيا تعد ألمانيا من الدول الاولى التي سعت الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) إذ تركز ألمانيا على التشريع التجاري عند صياغة شتى القواعد المتصلة بالمنظومة المحاسبية، فالمبادئ المحاسبية الألمانية المتعارف عليها (German-GAAP) تتأسس وفقاً للمعايير المحاسبية التي تجسد غايات النظام المحاسبي المرتبط بالعملية الاقتصادية، كما تولي تلك المبادئ الألمانية اهتماماً جوهرياً برأس مال الشركات من اجل حماية الدائنين، إن الدور الكبير الذي تقوم به ألمانيا على المستوى الأوروبي في تحقيق انسجام اقتصادي ومالي يعد بمثابة حافز رئيسي في تحقيق التوافق والانسجام بين معايير (IFRS) و الأطر المحاسبية السائدة؛ إذ تنتهج ألمانيا خطة جلية في إنفاذ معايير (IFRS) ضمن نطاق المؤسسات المقيدة وتلك غير المسجلة في سوق الأوراق المالية، علاوةً على أن تطلع الشركات الألمانية للتوسع في الأسواق الأمريكية حفزها مسبقاً نحو اعتماد المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها (US GAAP) ، الأمر الذي أحدث نوعاً من التوافق والانسجام بين النظام المحاسبي الألماني ومعايير المحاسبة الدولية ، والملفت للانتباه أنه في سنة 1997 هناك 20% من الشركات المدرجة في مؤشر (DAX-30) تُظهر بياناتها توافقاً تاماً مع معايير (IFRS) ، في حين أن 10% منها تعتمد النظام المحاسبي الأمريكي في عرض تقاريرها المالية، بينما تلتزم النسبة المتبقية البالغة 70% بالقانون التجاري الألماني أو ما يعرف بالمبادئ المحاسبية الألمانية (German-GAAP) وبحلول عام 2000، أي قبيل صدور تشريعات المفوضية الأوروبية لعام 2005 التي أوجبت على الشركات تبني معايير المحاسبة الدولية (IFRS) ، شهدت معدلات الامتثال لهذه المعايير قفزة ملحوظة بين المؤسسات الألمانية لتصل إلى نحو 53%، متجاوزة بذلك نسب تطبيق كل من (US GAAP) و (German-GAAP) حيث بلغت نسبة تطبيقهم حدود

30% و 17% على التوالي، وهذا ما يؤكد على ان الشركات الألمانية كانت السبابة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) بحيث انه بعد تطبيق معايير (IFRS) ومع مطلع عام 2005، حظرت السلطات الألمانية بموجب القوة القانونية على كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية استخدام أي أطر محاسبية بخلاف معايير (IFRS) ، أما فيما يتعلق بالمؤسسات غير المسجلة في البورصة فلها حرية الاختيار بين معايير (IFRS) او معايير GAAP – German¹.

سابعاً: جنوب إفريقيا يعد الاقتصاد الجنوب افريقي الاقوى في القارة الافريقية، كما أنها تنتمي لمجموعة (BRICS). وتعرف جنوب إفريقيا بسوق مالي متطور من خلال بورصة الأوراق المالية لجوهانسبورغ (JSE). أما من الناحية المحاسبية فتملك جنوب افريقيا منظمتين أساسيتين هما المعهد الجنوب إفريقي لمصف المحاسبين القانونيين (SAICA) و مجلس الممارسات المحاسبية (APB) ، بالإضافة فاعن بلد كجنوب إفريقيا يعتبر جزء من منظومة العولمة الاقتصادية حيث يعمل وفق منظومة معايير المحاسبة الدولية (IFRS) ، وقد تم تعديل النظام المحاسبي المحلي لجنوب إفريقيا خلال عام 1993، سعياً لتحقيق المواءمة مع معايير المحاسبة الدولية (IAS) ، ثم في عام 2004 اتخذ مجلس الممارسات المحاسبية (APB) قراراً بالتحول نحو اعتماد معايير (IFRS) كإطار مرجعي للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) في جنوب أفريقيا. وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ الفعلي في مطلع يناير 2005، بالتزامن مع إجراءات التطبيق داخل الاتحاد الأوروبي. وكان الغرض من تلك الريادة في تبني (IFRS) هو بلوغ الاهداف التي تتركز في جذب الاستثمار الأجنبي بما يخدم النمو الاقتصادي للبلد ولشركات جنوب إفريقيا، اضافة الى إعطاء مصداقية أكبر للقوائم المالية

¹وئام حمداوي؛ أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية – مع الإشارة الى بعض الدول - مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 01، الجزائر، 2020، ص(135-136).

لشركات جنوب إفريقيا في السوق العالمي ، كما أصدرت الهيئات المحاسبية و المالية المشرفة على تطبيق معايير (IFRS) مرسوما يتضمن الطريقة التي تتم من خلالها الممارسة المحاسبية ، بحيث ألزم المرسوم الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية بتطبيق معايير (IFRS) ، اما الشركات الغير مدرجة فلها حرية القيام بذلك طواعية ، إن الانتقال بالمنظومة المحاسبية التقليدية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) لم يكن بالأمر السهل من ناحية التكاليف الكبيرة للتكوين والتدريب و كذلك الحاجة الدائمة إلى الخبرات المحاسبية عالية الكفاءة ، لهذا يمكن القول أن جنوب إفريقيا قد نجحت إلى حد بعيد في خلق نوع من الانسجام والتوافق المطلوب في تطبيق معايير (IFRS) ، مع العلم الجهود مازالت تبذل بالتنسيق مع (IASB) من أجل إزالة الفوارق العالقة بين المنظومتين المحاسبيتين.¹

ثامنا: البرازيل في عام 2004 عرف الاقتصاد البرازيلي نموا ملحوظا، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2% وهو أعلى معدل نمو منذ عام 1994، وتمكنت البرازيل من جذب حوالي 18 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر، في الوقت نفسه بلغ حجم الاستثمار الخارجي من البرازيل 9.5 مليار دولار، اعتبارا من يونيو 2006 كان هناك 31 شركة برازيلية مدرجة في بورصة نيويورك، تتطلب التكامل في الأسواق المالية العالمية وتسهيل تعبئة رأس المال وتعزيز ثقة المستثمرين بالإضافة الى ضرورة تحقيق متطلبات الشفافية لشركات الوطنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية خاصة في مجال التقارير المالية ، لقد شجعت هذه الاتجاهات الجهود الرامية إلى تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة والتقارير الوطنية مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البرازيل، ولهذا تم اجراء عدة إصلاحات في مجال المحاسبة في البلاد حيث تمر

¹بوداح عبد الجليل؛ الزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية -مع الإشارة الى تجارب بعض الدول -، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري، الجزائر، العدد45، 2016، ص(51-52).

البرازيل بعملية تدريجية لتوحيد معاييرها المحاسبية مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتبرز الهيئات الرئيسية المسؤولة عن عملية التوافق المحاسبي في البرازيل في هيئة الأوراق المالية البرازيلية (BSA) ومعهد المدققين المستقلين في البرازيل (IIAB) ، والبنك المركزي البرازيلي الذي أعلن أنه سنة 2010 أنه يتعين على جميع المؤسسات المالية والتي هي تحت إشرافه إعداد بياناتها المالية الموحدة وفقاً لمعايير (IFRS) وقد عززت هيئة الأوراق المالية والبورصات البرازيلية جهودها الرامية إلى التبني التدريجي لمعايير (IFRS) من قبل الشركات المدرجة في الأسواق المالية في البرازيل على سبيل المثال، تعمل (BSA) بشكل وثق مع (IIAB) بهدف تسريع عملية التوحيد مع (IFRS) حيث طالبت الشركات المدرجة في السوق الجديدة لبورصة ساو باولو (بتقديم بيانات مالية معدة وفقاً لمعايير (IFRS) أو وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (GAAP) ، بالإضافة إلى تلك المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية البرازيلية، فالنظام المحاسبي في البرازيل تطور في البداية تحت تأثير الدول الأوروبية (خاصة إيطاليا) ومن ثم تأثر بالممارسات المحاسبية الأمريكية، ويتأثر بشكل كبير بالتشريعات الضريبية في البلاد، والقوانين التجارية، والقواعد التي وضعتها الوكالات الحكومية حيث تشمل هذه الوكالات عدداً من المنظمات مثل البنك المركزي البرازيلي، وهيئة الأوراق المالية البرازيلية ، وإدارة التأمين الخاص والوكالة الوطنية للاتصالات ، والأمانة العامة لصناديق التقاعد التكاملية.¹

تاسعا: الصين بدأت الصين عملية الإصلاح المحاسبي سنة 1993، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة تدريجياً اعتباراً من سنة 1978 من خلال إعادة توجيه دور الدولة

¹ United Nations Conference on Trade and Development, Review of practical implementation issues of international financial reporting standards Case study of Brazil, Geneva, 10–12 October 2006, p (4-6).

في الاقتصاد والانتقال تدريجي لاقتصاد السوق، ونتيجة لانفتاح الدولة على العالم ادى الى زيادة الاستثمار الخارجي وتأسيس العديد من الشركات المختلفة، بالإضافة إلى تزايد عدد الشركات الخاصة والمشاريع المشتركة، إلى جانب القضاء على النظام الاقتصادي الصيني السابق ، ولقد شمل الإصلاح المحاسبي في الصين العديد من الميادين التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعداد معايير محاسبية عامة (قرار 30 نوفمبر 1992، القانون المحاسبي لسنة 1985 المعدل في 29 ديسمبر 1993).
- تنظيم مهنة خبراء المحاسبة (مرسوم تنفيذي 3 جويلية 1996 وقانون 31 أكتوبر 1993).
- تأسيس قانون الشركات (قانون 29 ديسمبر 1993).
- الإصلاح الجبائي (مرسوم تنفيذي 13 ديسمبر 1993).
- تشريع أنظمة البورصة.

بالرغم من مساهمة عملية الإصلاح المحاسبي في إرساء قاعدة قانونية للمحاسبة الصينية، إلا انها تمت بحذر شديد، حيث كانت جد مقيدة بتقرير وزير المالية فقط لـ 7 معايير من بين 30 معيار مقترح منذ سنة 1994، ولقد انتهت آخر مرحلة لتقارب بين معايير المحاسبة الصينية ومعايير المحاسبة الدولية سنة 2006، حيث تبنت الصين مبادئ محاسبية اساسية و3 معايير توصي بممارسات معينة في 14 فيفري 2006، وقد نشرت بعدها تفسيرات لهذه المعايير سنة 2007 و2008 على التوالي¹.

¹ حجاج زينب; مقومات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيبي، البليدة، الجزائر، 2015، ص(55-56).

وفي إطار تطوير المحاسبة الصينية في اتجاه السوق المفتوح والعولمة الاقتصادية وما يتطلب ذلك من الانسجام مع ما هو موجود في الساحة الدولية ، تظهر الحاجة إلى زيادة الموثوقية والشفافية في التقارير المالية المعدة على أسس محلية، وهذا بالفعل ما يشجع على التقارب بين معايير المحاسبة الصينية و المعايير الدولية (IFRS) كخطوة هامة لتحقيق المطلوب، هذه الخطوة كانت محفوفة بالحذر نظرا لوجود عوامل بيئية خاصة تجعل الصين لا تتبنى نسخة المعايير الدولية كما هي، وخصوصا أن الاقتصاد الصيني هو في مرحلة تحول من اقتصاد مركزي مخطط الى اقتصاد السوق، في هذا الصدد أعلنت وزارة المالية الصينية في فبراير 2006 نظام معايير محاسبية جديدة يهدف إلى تقارب كبير مع المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) ، مع اعلان الوزارة بتعهداتها الالتزام بهذا التقارب، و في سنة 2010 أصدرت وزارة المالية خارطة طريق للتقارب المستمر توضح خطة للحفاظ على التقارب مع المعايير الدولية في المستقبل المنظور.¹

المطلب الثاني: عرض تجارب كل من الجزائر، مصر، الاردن في تطبيق معايير

المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS)

اولا: تجربة الجزائر

ان الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وانشاء بورصة الجزائر وفتح المجال للاستثمار الاجنبي فرض على الدولة الجزائرية توفير معلومات محاسبية ومالية أكثر ملائمة وموضوعية من تلك التي توفرها المؤسسات في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) ، وهو ما استوجب ضرورة اصلاح النظام المحاسبي الوطني والاقتداء بالدول العربية من

¹ عماد علي السويح، مؤسسة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية تقيم التجربة بعد اربعة عقود، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 2، جامعة الزاوية، ليبيا، 2015، ص20.

خلال تجربتها في تبني معايير المحاسبة الدولية، والذي نتج عنه إقرار امر تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) وذلك يوم 25 نوفمبر 2007 الذي سيكون ساري المفعول ابتداء من جانفي 2010¹. بدأت عملية الإصلاح حول المخطط المحاسبي الوطني، والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت الى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (CNC)، وتحت اشراف وزارة المالية، وقد تك اقتراح ثلاثة خيارات ممكنة تتمثل فيما يلي²:

الخيار الأول: المحافظة على المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بشكله الأصلي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني الجزائري. إلا أن هذا الحل لا يضمن التوافق مع الممارسات التي تضمنها معايير المحاسبة الدولية ولا يساهم بشكل حقيقي في عصنة المخطط المحاسبي الوطني.

الخيار الثاني: مواعمة المخطط المحاسبي الوطني (PCN) مع المعايير الدولية للمحاسبة؛ إذ يقضي هذا التوجه بالحفاظ على كيان المخطط المحاسبي الوطني وبنائه الهيكلي، مع السعي لتأكيد انسجامه مع المعالجات التقنية التي أرستها معايير المحاسبة الدولية.

الخيار الثالث: تطوير منظومة محاسبية مستحدثة بالكامل، تتسق مع المعايير الدولية للمحاسبة مع مراعاة المقومات والخصوصيات الوطنية.

وقد جرى إقرار الخيار الأخير من قبل المجلس الوطني للمحاسبة خلال دورته المنعقدة بتاريخ 05 سبتمبر 2001، حيث تقرر اعتماد المرجعية الدولية لمعايير المحاسبة العالمية كإطار أساسي.

¹شخي بلال، فقير سامية، مرجع سبق ذكره، 2017، ص120.

²سيد محمد، الاصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، الجزائر، 2013، ص217.

وبعد اكمال انجاز النظام المحاسبي تم إصداره سنة 2007 بموجب القانون رقم 07-11، وتبعه بعد ذلك صدور عدة قرارات ومراسيم وتعليمات توضح كيفية تطبيقه. وفيما يلي أهم هذه النصوص:¹

- ✓ القانون رقم: 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي.
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم: 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07.
- ✓ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- ✓ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم: 09-110 المؤرخ في 07 أبريل 2009، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- ✓ التعليمات الوزارية رقم: 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009 المتضمنة إجراءات الانتقال للنظام المحاسبي المالي وتطبيقه أول مرة في 2010

ويمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى هذا النظام الجديد فيما يلي²:

- ✓ السبب الأول: ينطوي هذا التوجه الدولي على مواعمة تطبيقاتنا المحاسبية مع النظم العالمية، مما يتيح لنا الاستناد إلى ركيزة مرجعية ومعايير أكثر توافقاً مع متطلبات الاقتصاد الحديث.
- ✓ سبب الثاني: التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

¹ بكحيل عبد القادر، متطلبات تكيف النظام المحاسبي المالي الجزائري لتحقيق توافقه مع مستجدات المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، الجزائر، 2021، ص(337-337).

² ككتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 10، 2009، ص(295-296).

✓ السبب الثالث: حول الأسس والضوابط المنظمة للقيود المحاسبية للعمليات وقياسها وتجهيز التقارير المالية، مما يساهم في الحد من فرص التلاعب بالمنهج بالمعايير ويرفع كفاءة التدقيق المحاسبية. كما استوعب النظام المحاسبية المستحدث تطلعات المستثمرين الراهنة والمستقبلية، بما يضمن لهم استقاء بيانات مالية متسقة وواضحة تتعلق بالمؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

✓ السبب الرابع: يتعلق بالمؤسسات الصغيرة ومدى إمكانية تطبيقها لنظام معلومات قائم على المحاسبة المبسطة.

✓ السبب الخامس: معالجة مواطن القصور والاختلالات التي أفرزتها المنظومة القائمة، والتي صُممت لتناسب النمط الاقتصادي الموجه لا آليات اقتصاد السوق.

✓ السبب السادس: لسعي لاستقطاب الاستثمارات الخارجية عبر عولمة الضوابط والممارسات المالية والمحاسبية، وذلك لتحسين المستثمر من عقبات التباين في الأنظمة المحاسبية، سواء على مستوى الآليات الإجرائية أو في طرق صياغة التقارير المخططة.

ثانياً: تجربة مصر

اهتمت الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية واللجان الفنية في مصر بمتابعة التغيرات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي من بينها التغيرات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، كما قامت بعقد مؤتمرات علمية وإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى قياس الأحداث المالية وتوصيل نتائج هذا القياس إلى المستفيدين، ويتم بناء معايير المحاسبة المالية في جمهورية مصر العربية من طرف جهتين حكوميتين مستقلتين هما:¹

¹ شخحي بلال، فقير سامية، مرجع سبق ذكره، ص(118-119).

• وزارة الاقتصاد.

• الجهاز المركزي للمحاسبات.

وُضعت اللجنة الأولى لهذه الضوابط بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لعام 1997 المتعلق بمعايير المحاسبة المصرية، وتحديث نماذج التقارير المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم. وتلا ذلك إدخال تحسينات عبر القرارين الوزاريين رقم 256 لسنة 1998 و 345 لسنة 2002، ليصل إجمالي القواعد المقررة إلى ثلاثة وعشرين معياراً، صيغت لتتوافق مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، مع استثناء بعض التتقيحات المحدودة لتتلاءم مع البيئة المحلية. أما الحزمة الثانية، فقد أقرها الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرار رقم 2644 لسنة 1996، متضمنةً عشرين معياراً لتكون إطاراً متمماً للنظام المحاسبي الموحد، تسري على الجهات الملزمة به كشركات القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية. واستجابةً للتطورات العالمية التي لحقت بالمعايير الدولية، حدّث الجهاز ثمانية معايير وفقاً لآخر الإصدارات الدولية، واعتمدها بالقرار رقم 628 لسنة 2003، وهي¹:

- المعيار المحاسبي المتعلق بالمخزون السلعي وطرق تقييمه.
- المعيار المحاسبي المتعلق بعقود الإنشاء والمقاولات.
- المعيار المحاسبي المتعلق بالأصول الثابتة وطرق استهلاكها.
- المعيار المحاسبي المتعلق بالإيرادات والاعتراف بها.
- المعيار المحاسبي المتعلق بالمعالجة المحاسبية للمنح الحكومية ومتطلبات الإفصاح عن المساعدات العامة.

¹ محمد طويلب، مرجع سبق ذكره، ص (130-131).

- المعيار المحاسبي المتعلق بتكاليف الاقتراض ومعالجتها.
 - المعيار المحاسبي الخاص بالمعالجة المحاسبية للاستثمارات في شركات شقيقة.
 - المعيار المحاسبي المنظم للقوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة.
- كما يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مسؤولية تقديم الإيضاحات الفنية المتعلقة بهذه المعايير، وذلك عبر اللجنة الدائمة للرد على الاستفسارات المنوط بها معالجة التساؤلات وضمان التفسير الموحد لتلك القواعد.

ثالثاً: تجربة الاردن

تُعد الأردن في طليعة الدول العربية التي بادرت بتبني المعايير الدولية للتقارير المالية؛ فمنذ عام 1990، أقرت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنية تطبيق هذه المعايير على الشركات المحلية. ومع ذلك، ظل هذا الامتثال يفتقر إلى الصبغة الإلزامية قانوناً، نظراً لغياب الولاية التنظيمية للجمعية على الشركات. ونقطة التحول الجوهرية جاءت في عام 1998، حين أصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية تعليمات صارمة بشأن الإفصاح، مُستقاة من صلب المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية، فضلاً عن الشروط المطلوبة لمدققي حسابات الجهات الخاضعة وإحكاماً لرقابة الهيئة، اشتملت تعليمات الإفصاح على محاور تفصيلية تنظم الإفصاح عند الإدراج الأولي، والتقارير المالية الدورية، إضافة إلى الإفصاح عن الأحداث الجوهرية والمعلومات المؤثرة، وصولاً إلى المتطلبات الخاصة بشركات الوساطة المالية؛ حيث أقرت الهيئة إلزامية جميع الجهات المعنية بالامتثال لهذه التعليمات الخاضعة لرقابتها بضرورة الالتزام بهذه التعليمات من أجل إيصال رسالة

الإدارة المعبرة عن وضع الشركة بشكل يتناسب مع مصالح مستخدمي البيانات المالية، وجاء الالتزام القانوني لتبني معايير المحاسبة الدولية في الاردن بعد العام 1997 من خلال عدة قوانين اهمها¹:

• قانون ضريبة الدخل رقم 28 لسنة 2009.

• قانون الشركات وتعديلاته رقم 22 لسنة 1997

• قانون الاوراق المالية رقم 76 لسنة 2002

ان اندماج البيئة المحاسبية الأردنية مع البيئة المحاسبية الدولية سيؤدي إلى احداث ضغوط كبيرة على المهنة المحاسبية لتلبية متطلبات المرحلة الحالية والقادمة، ومن الضروري أن تمتلك هذه المهنة أصولها وقواعدها التي تشكل إطار عام يساعد في إعداد التقارير المالية وفقا لمعايير محاسبية دولية عالية الجودة، مما يعزز الشفافية وينتج إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لاستخدامها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وبالتالي ستساهم هذه المعايير في استقرار السوق المالية والنمو الاقتصادي ، وقد تجمعت هذه المعايير المحاسبية تدريجيا لمعالجة القضايا الحالية، بالإضافة إلى المعاملات التي تظهر مع مرور الوقت، حيث كان يتم معالجة هذه المشكلات بالاعتماد على الخبرة والضرورة العلمية وكان يتم اعتماد هذه المعالجات لتصبح متعارفا عليها بناء على تبني الشركات والمؤسسات لها..²

¹ محمد ابو نصار; تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق - التجربة الاردنية-، جامعة الاردنية، 2018، ص (4-5).

² عبد الناصر نور، طلال الجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الاردنية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الاسراء، الاردن ، ص12.

المطلب الثالث: مقومات ومتطلبات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

أولاً: مقومات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

يقصد بمقومات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية في مختلف جوانبها، وينبغي لأي دولة تريد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة من توفر عدة مقومات فيها لكي تندمج بالبيئة الدولية وتتمثل هذه المقومات فيما يلي¹:

❖ الانخراط في بيئة تتسم بالعلومية أو تسعى للاندماج فيها، يفرض حتمية التوافق مع المعايير الاقتصادية العالمية وقواعدها الحاكمة. ويتجسد ذلك من خلال الانضمام إلى المنظمات والمؤسسات ذات الصبغة الدولية؛ وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

❖ تعديل القوانين والنظم وجعلها تتناسب مع المتطلبات الدولية، وإزالة أي تعارض معها بحيث يسهل عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مجالات التجارة والمحاسبة وغيرها.

❖ يستلزم أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد قائمة على أساس بيئة الشركات الاقتصادية، حيث يتراجع دور الدولة إلى دور تنظيمي وتنسيقي، سواء كانت تلك القوة في موقع القيادة، أو التوجيه، أو السيطرة، أو الاستحواذ. ويتطلب ذلك تحقيق التكيف الفني والنفسي للكوادر الوطنية؛ إذ يشير التكيف الفني إلى مهارة تطويع التقنيات الحديثة وتوظيفها في أماكن العمل بكفاءة عالية وإمكانيات كبيرة، أما التكيف النفسي فهو تقبل مواطني الدولة لثقافة العولمة وتوجهاتها.

¹ عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وأثرها على قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2017، ص(65-66).

❖ الارتقاء بمستوى التكيف المهني للممارسين داخل الدولة، والذي يتمثل جوهره في التأهيل المنهجي على آليات تطبيق المعايير الدولية، واكتساب الجدارة في تدقيق القوائم المالية المعدة وفقاً لهذا الإطار. كما يستلزم ذلك استيفاء متطلبات المواءمة المحاسبية الشاملة لضمان الانتقال السلس نحو تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

ثانياً: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS).

1-المتطلبات المتعلقة بالجانب التعليمي والأكاديمي:

ويقصد بذلك ما يجب القيام به لتهيئة وإعداد البيئة المحلية في الجوانب الأكاديمية والعلمية، بما في ذلك الجامعات والمدارس، بهدف تأهيل الطلاب وخريجي الجامعات لمواكبة التطبيقات العملية للمعايير الدولية للمحاسبة، وينبغي أن يكون المتخرج من الجامعة مؤهلاً بشكل جيد وذو كفاءة، ويتميز بالمواصفات التي يتمتع بها نظراؤه في الدول المتقدمة التي وضعت المعايير بناء على مؤهلات المحاسبين لديها وبهدف تحقيق غاية الاندماج مع البيئة الدولية، يمكن عرض متطلبات نجاح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالجانب العلمي والأكاديمي فيما يلي¹:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام وخاصة في المجال الاقتصادي والمحاسبي، بحيث تكون متناسقة مع المناهج الدراسية للبلدان التي اصدرت المعايير الدولية للمحاسبة، ويمكن الاعتماد في هذا ذلك على مناهج وبرامج جامعات عالمية معروف عنها النجاح والتميز في هذا المجال وجعلها تتوافق والبيئة المحلية.

- ولتحقيق المستهدفات السابقة، تبرز ضرورة إعداد وتأهيل الكوادر الأكاديمية عبر برامج تكوينية مكثفة؛ تهدف إلى إطلاعهم بشكل شمولي ودقيق على فلسفة المعايير الدولية للمحاسبة، وتعميق

¹ هشام دغموم، مرجع سبق ذكره، ص(36-37).

فهمهم لآليات تطبيقها العملي وضوابطها الفنية، حتى يتمكنوا من نقل المعارف والخبرة والتجربة الى الطلبة بشكل جيد.

- اعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتماشى والتعديلات المستمرة في المعايير الدولية للمحاسبة.

- كما أصبح من الضروري الاهتمام بالتأهيل والتعليم المحاسبي العالمي، فقد تم قطع شوط كبير وتحقيق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، إلا أن هناك جانباً مهماً ومرتبطاً بهذا الأمر تم تجاهله إلى حد كبير من قبل المنظمات الدولية المعنية، وهو التعليم المحاسبي وتأهيل واعتماد المحاسبين¹.

2- متطلبات تتعلق بالجانب التطبيقي

يقصد بالمتطلبات المتعلقة بالجانب التطبيقي ما ينبغي على الجمعيات والمؤسسات المهنية والمؤسسات المهتمة بمهنة المحاسبة ومكاتب التدقيق وغيرها، أن تقوم به من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي²:

✓ تقوم الجمعيات المهنية بعقد دورات خاصة في طريقة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل يتناسب ومتطلبات البيئة المحلية.

✓ تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية وتطبيقها.

✓ تقوم مكاتب التدقيق والمحاسبة بتكوين وتدريب العاملين من خلال تنظيم دورات تكوينية خاصة بكيفية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وما يرتبط بها.

¹الزين منصوري، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 01، الجزائر، 2011، ص93.

²هاجر مزوار، مرجع سبق ذكره ، ص77.

✓ تقوم الشركات التي ينبغي عليها تطبيق معايير المحاسبة الدولية بإشراك العاملين لديها في أقسام المالية بدورات خاصة في هذا المجال.

خلاصة الفصل:

من خلال التطرق الى الجانب النظري لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS) ، تم التوصل الى ان نشأة و ظهور معايير المحاسبة الدولية كان نتيجة للعولمة الاقتصادية وتوسع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، هذا ما أدى الى زيادة حاجة المستثمرين الدوليين الى معلومات مالية ذات جودة عالية، لهذا اهتمت العديد من الدول والمنظمات الدولية بموضوع معايير المحاسبة الدولية واعتمادها كمرجع محاسبي في اعداد القوائم المالية، وهو ما تجسد فعلا خلال الاجتماع الذي ضم المؤسسات المحاسبية الرائدة في اكبر الدول الاقتصادية سنة 1973 الذي نتج عنه ميلاد لجنة معايير محاسبة الدولية (IAS) التي مقرها لندن كهيئة عالمية تهتم بعملية التوافق المحاسبي واعداد وإصدار معايير المحاسبة الدولية ، وعرفت الهيئة سنة 2001 اعادة هيكلتها وتغيير تسميتها الى مجلس معايير المحاسبة الدولية.

كما تم التطرق كذلك الى التوجه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والذي شهد اقبال كبير للدول على تطبيق هذه المعايير كأساس للقياس والافصاح المحاسبي اما بالتطبيق المباشر او من خلال توفيق نظامها المحاسبي الوطني معها، وهذا يعتبر خطوة هامة نحو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

الفصل الثاني:
التأصيل النظري
للاستثمار الأجنبي
المباشر

تمهيد:

منذ اعتماد الدول النامية على برامجها التنموية، وهي تعطي الاستثمار الأجنبي المباشر امالا كبيرة واهمية متزايدة كمصدر لتمويل برامج التنمية لديها، وباعتباره بديلا لديون التي ارهقت وسببت للدول النامية أزمات كثيرة ، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحد من مجموعة من الركائز التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، ويشير هذا النوع من الاستثمارات الى قيام الشركات او الافراد من دولة معينة بتوظيف رؤوس أموالهم لشراء أصول او اقامة مشاريع في دول أخرى، سواء من خلال انشاء شركات جديدة او الاستحواذ على شركات قائمة، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر احدى اهم مصادر التمويل وتحفيز النمو الاقتصادي، اذ يساهم في نقل التكنولوجيا و خلق فرص العمل و تحسين البيئة التحتية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى دراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

- ❖ **المبحث الأول:** ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ **المبحث الثالث:** اثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر محل اهتمام العديد من الدول المتقدمة منها والنامية، إضافة الى العديد من الباحثين في مجال الاقتصاد، وهذا راجع للإيجابيات الكثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمرين الأجانب والدول المضيفة، فعملية الاستثمار الأجنبي المباشر أساسية لنمو الاقتصاد العالمي حيث تساهم في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وتعزيز التنمية المستدامة، ومن خلاله يتمكن المستثمرين الأجانب من الوصول الى أسواق جديدة والاستفادة من الموارد المحلية وتحقيق عوائد مالية.

ومن اجل الفهم الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر، سيتم في هذا المبحث التطرق الى التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه، أهدافه، أشكاله وأهميته، بالإضافة الى التطرق الى اهم المحددات الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصائص، الاهداف.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات انتقال رؤوس الأموال الطويلة الاجل، وقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة نظرا لكونه شكلا من اشكال التمويل الخارجي واداة حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث سيتناول هذه المطلب اهم التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه إضافة الى أهدافه.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مفاهيم وتعاريف متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث سنعرض بعضها فيمايلي:

أ: تعاريف مختلفة:

يُصنف الاستثمار على أنه أجنبي مباشر عندما يحوز المستثمر الخارجي حصة تبلغ 10% أو تتجاوزها من إجمالي الأسهم العادية التي تمنحه حق التصويت والقرار. المؤسسة، وقد تم اختيار هذا المعيار لأنه يعكس استثماراً طويلاً الأمد، مما يتيح للمستثمر القدرة على التأثير في قرارات إدارة المؤسسة¹.

ويعرف كذلك بأنه استثمار تقوم به إحدى الشركات في دولة معينة في أعمال تقع في دولة أخرى، غالباً ما يتضمن هذا الاستثمار شراء شركة محلية أو توسيع أنشطة شركة قائمة في الدولة المستهدفة، وتحدث مثل هذه الاستثمارات لأسباب متعددة منها الاستفادة من القوى العاملة ذات التكلفة المنخفضة أو الحصول على الامتيازات المتعددة مثل الإعفاءات الضريبية التي توفرها الدولة المستضيفة².

ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة مؤسسة في استثمار مالها في مؤسسة أخرى من خلال إنشاء فرع جديد في الخارج أو زيادة رأسمال تلك المؤسسة أو الاستحواذ على مؤسسة أجنبية، أو تأسيس مؤسسة جديدة بالتعاون مع شركاء أجانب، بعبارة أخرى يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة في المراحل الأولى لإنشاء مؤسسة جديدة³.

¹ بلقاسم مصطفى؛ حلمي وهيب، الاستثمار الأجنبي المباشر بين لعب دور الوساطة لنقل التكنولوجيا وبين احتكاره لها، مجلة دفتار اقتصادية، العدد 01، 2012، ص73.

² Ramesh Kumar, Pinki Rani, Foreign direct investment, international, journal of multidisciplinary educational research, volume3, 2014, P256.

³ بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص59.

تعريف عبد السلام أبو قحف*: يُقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر حيازة المستثمر الوافد لحصة جزئية أو كاملة من أصول مشروع ما، بحيث يمتد دوره ليشمل المساهمة في العملية الإدارية بالتعاون مع الشريك المحلي في المشروعات المشتركة، أو الانفراد بالصلاحيات الإدارية والرقابية التامة في حال كان المشروع مملوكاً له بالكامل الى جانب قيام المستثمر الاجنبي بنقل الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرات المتنوعة الى الدولة المضيفة¹.

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن المدخرات التي تتبع من خارج الاقتصاد وتحاول ان تجد سبيل للاستثمار في اقتصاديات دول أخرى، سعياً وراء تعظيم الارباح في ظل ظروف مستقرة سياسياً واقتصادياً.²

ب: تعريف الهيئات والمؤسسات الدولية:

صندوق النقد الدولي: ويُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النمط من الاستثمارات العابرة للحدود، والذي يجسد سعي جهة مستثمرة في دولة ما للحصول على منفعة طويلة الأمد في منشأة تعمل داخل دولة أخرى، (ويُطلق على الجهة المستثمرة مسمى "المستثمر المباشر"، بينما تُعرف المنشأة التابعة له بـ "مؤسسة الاستثمار المباشر")، وتشير المصلحة الدائمة إلى قيام روابط زمنية ممتدة

¹ بوشقيفة حميد، موسي مروة؛ الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2018، الجزائر، 140.

² ابتهاج هاشم محمد الجزولي، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان (1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد 08، المملكة العربية السعودية، 2024، ص72.

*الدكتور عبد السلام محمود عبد الحميد أبو قحف : هو اكاديمي مصري بارز متخصص في إدارة الاعمال الدولية ومن ابرز أساتذة كلية التجارة بجامعة الإسكندرية.

بين الطرف المستثمر والمنشأة، كما تتضمن امتلاك المستثمر الأجنبي لصلاحيات واسعة تتيح له التأثير الفعلي والفعال في الإدارة داخل المؤسسة.¹

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D): ويُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه نشاطاً استثمارياً يركز بصفة أساسية على قيام علاقة طويلة الأجل بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرين من خلال هذه العلاقة الى التحكم في مشاريع تابعة للبلد المضيف، حيث قد تكون هذه المشاريع مملوكة بالكامل لهم، أو قد يشاركونهم في ملكيتها مستثمرون وطنيون أو أجانب.²

منظمة التجارة العالمية (OMC): يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه النشاط الذي يتحقق حينما يستحوذ مستثمر من بلد ما (الدولة المصدرة لرأس المال) على أصول إنتاجية في بلد آخر (الدولة المستقطبة)، مع تمكنه من ممارسة صلاحيات الرقابة والإشراف الإداري على تلك الأصول.³

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): فترى ان الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمارات العابرة للقارات التي يقوم بها مقيم داخل اقتصاد مغاير بغرض تأسيس منفعة مستدامة في منشأة تابعة تقع ضمن نطاق جغرافي وقانوني يختلف عن موطن المستثمر المباشر، ويتجسد الغرض الجوهرى لهذا المستثمر في إقامة علاقة استراتيجية طويلة الأجل مع شركة الاستثمار المباشر لضمان قدر كبير من التأثير من قبل المستثمر المباشر في إدارة شركة الاستثمار المباشر. وتتحقق

¹Chia-yi Lee, Foreign Direct Investment in ASEAN and its Policy Challenges, S. Rajaratnam School of International Studies, 2019, P36.

²عبد الرزاق حمد حسين الجبوري; دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان - الاردن، 2014، ص33.

³ Halil Kukaj, Faruk B. Ahmeti, The Importance Of Foreign Direct Investments On Economic Development In Transitional Countries: A Case Study Of Kosovo, European Scientific Journal March ,vol.12, No.7,2016,P(291-292)

"المصلحة الدائمة" عندما يمتلك المستثمر المباشر ما لا يقل عن 10٪ من أسهم التصويت في شركة الاستثمار المباشر. كما يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً للمستثمر المباشر بالوصول إلى اقتصاد شركة الاستثمار المباشر، بحيث لا يكون قادراً على الوصول إليه بشكل آخر¹.

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر يعد نوعاً من أنواع التمويل الخارجي، حيث يساهم في سد الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، ومع ذلك يتمتع بخصائص تميزه عن باقي أشكال التدفقات الرأسمالية، مما يجعله يتفوق عليها، ويشكل عاملاً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية، ويمكن توضيح هذه الخصائص كما يلي²:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثماراً يتيح للمنشأة بناء علاقات مستقرة ووثيقة مع الشركة الأم في الخارج، وتعمل هذه العلاقات التي تربط نشاط الشركة الأم بنشاط الشركة المحلية، تساهم في الرفع من الامكانيات الإنتاجية وتطوير نشاط الشركات الأخرى، كما تعمل على تطوير الشركات الوطنية، بالإضافة إلى أنها تسمح بفهم جيد للتكنولوجيات الحديثة والمعقدة في الصناعات المتنوعة.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة التغير المنخفضة حيث أن تدفقاته تتميز بالاستقرار نسبياً مقارنة مع قروض البنوك التجارية وهذا راجع إلى الخصائص الجوهرية التي يتسم بها هذا الاستثمار، حيث إن قرار تعليق النشاط الاستثماري النهائي يترتب عليه نفقات باهظة تقف حاجزاً

¹ Hanna Makhavikov, "Determinants of foreign direct investment in Central and Eastern Europe-the effects of integration with the European Union" PhD Thesis, University of Magdeburg, (2017), P9.

² مودع إيمان; دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017 العدد 49، ص (176-177).

أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعد هي الأخرى بمثابة عائق يجعل المستثمر الأجنبي المباشر ملزماً على البقاء.

- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن اعتباره فقط تدفق لرأس المال الأجنبي، وإنما هو أيضاً فن من الفنون الإنتاجية المتقدمة والمنتجات الحديثة، بالإضافة إلى المهارات الإدارية والتنظيمية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتقدمة التي لا تملكها الدول النامية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر استثماراً منتجاً لأنه يقوم على الاستغلال الأمثل للموارد، وذلك لأن المستثمر الأجنبي المباشر لا يقوم على توظيف رؤوس أمواله وخبراته في الدول المضيفة إلا من خلال الاعتماد على الدراسات المعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمرونة من خلال تحركاته الباحثة عن تعظيم الأرباح حيث يفضل المستثمر الأجنبي المباشر استثمار أمواله في الدول التي تمكنه من تحقيق أعلى عائد صافي، من خلال ما توفره هذه الدول من الامتيازات والإعفاءات واليد العاملة منخفضة الأجور، وبعبارة أخرى فالمستثمر الأجنبي المباشر يفضل الاستثمار في الدول ذات البيئة الاستثمارية المناسبة.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة مغايرة تماماً للقروض التجارية والاعانات التنموية الرسمية؛ بأن تحويل الأرباح الناتجة عنه يعتمد على مدى نجاح المشاريع التي يتم تمويلها عبر هذه التدفقات الاستثمارية، في حين تنعدم العلاقة المباشرة بين التزامات سداد الديون ومستوى نجاح أو أداء المشروعات التي وُظفت فيها تلك الأموال.¹

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص320.

ثالثاً: اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ان عدد كبير من المؤسسات والافراد تعمل على توظيف رؤوس اموالها في دول أخرى، سعيًا منهم وراء تحقيق العديدة من الأهداف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹
- ✓ تعظيم الربحية مهما كان المشروع الاستثماري، فالهدف الرئيسي من أي استثمار هو تحقيق الربح.
 - ✓ الاستفادة من التكاليف المنخفضة في الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال اجر العامل في الدول النامية اقل منه في الدول المتقدمة.
 - ✓ الحصول على المواد الأولية والمواد الخام التي تتمتع بها الدول المضيفة، وهذا من اجل استخدامها في صناعاتها المتعددة.
 - ✓ البحث عن أسواق جديدة لتسويق مختلف المنتجات والبضائع التي حققت منها الشركات الأجنبية فائض كبير.
 - ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات ومختلف الاعفاءات الضريبية والحوافز التي تمنحها الدول المضيفة من اجل استقطاب أكثر لرؤوس الأموال الاجنبية.
 - ✓ قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على منافسة الشركات المحلية والمنتج المحلي، وهذا لما تملكه هذه الشركات من التكنولوجيا المتقدمة واليد العاملة المؤهلة وتوفرها على الإمكانيات المالية الكبيرة، إضافة الى تميز منتجاتها بالجودة والسعر المنخفض.

¹ هيايش فوزية: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية –BOT- حالة الدول النامية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص58.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتعدد أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر وتتباين صورها تبعاً للأهمية النسبية والسمات التي تميز كل صنف عن غيره؛ ويعود هذا التنوع إلى تفاوت المتطلبات بين الدول المستقطبة والمستثمرين الأجانب، فضلاً عن التحولات الجوهرية التي طرأت على الاقتصاد العالمي. ونستعرض فيما يلي أبرز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- الاستثمار الأجنبي المشترك:

يرتكز الاستثمار الأجنبي المشترك على مبدأ المساهمة في رأس المال الوطني بنسب قد تكون متكافئة أو متفاوتة تبعاً للمناخ التشريعي والظروف السائدة؛ ولا تقف حدود الشراكة عند الجانب التمويلي فحسب، بل تتعدى ذلك لتشمل نقل الخبرات الفنية، والمهارات الإدارية، وحقوق الملكية الفكرية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية. وفي هذا النمط، تحوز الشركة الدولية حصّة تخولها المشاركة في توجيه المشروع أو العملية الإنتاجية دون الاستئثار بالسيطرة المطلقة. وتفضل الدول النامية هذا النموذج الاستثماري لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة، أبرزها تقليص هيمنة المستثمر الأجنبي على المفاصل الاقتصادية الوطنية، والسعي نحو التحرر من التبعية للدول المتقدمة، مما يتيح للدولة المضيفة ممارسة قدر أكبر من الإشراف والرقابة على كافة العمليات المرتبطة بالنشاط الاستثماري.¹

¹بولعجين فايزة؛ دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية-دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2022، ص08.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهو من أكثر الأنواع المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأسمالها في دولة معينة من خلال مشاريع إنتاجية أو خدماتية تكون مملوكة لها بالكامل، وتكون مسؤولة عن مختلف العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وفي هذه الحالة تكون درجة المخاطرة عالية مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في الدولة المضيفة عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها، إذ كانت القوانين في الدولة المضيفة تسمح بذلك، أو إنشاء شركة جديدة في الدولة المضيفة، وهذا بالاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بهذا الاستثمار.¹

3- مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تكون على شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي يتم من خلالها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج ما، سيارة مثلا لتجميعها لتصبح منتجا كاملا، وفي معظم الدول النامية يوفر الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات، طرق التخزين، الصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه مسبقا، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثماري من قبل الطرف الأجنبي.²

¹ زبير عياش، سمية عابسة، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، الجزائر، 2015، ص163.

² جاسم احمد سلو الارتوشي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1996-2010)، مجلة دراسات - العدد الاقتصادي-، العدد 01، الجزائر، 2014، ص200.

4- عمليات الاندماج او التملك:

شهد هذا النمط من العمليات تصاعداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، حتى غدا ركيزة أساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يعتمد المستثمر الوافد إلى الاستحواذ على منشآت قائمة أو الاندماج مع شركات محلية في الدولة المضيفة بغية تأسيس كيان قانوني مبتكر. فعملية الاندماج هو عملية قانونية تتحد بموجبها مصالح الشركتين اما بذوبان احدهما في الاخرى وتعرف بطريقة الضم او من خلال مزج الشركتين في شركة جديدة تحل محلها تعرف بالشركة الدامجة، تنتقل اليها حقوق الشركات المندمجة والتزاماتها، وكذلك مساهموها وشركاؤها.¹

5- الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسيات:

يستخدم مصطلح الشركات متعددة الجنسية لدلالة على ان الشركة لها فروعاً أجنبية تعمل على زيادة القدرة الإنتاجية والتسويق الخاص بالشركة الأم إلى مختلف دول العالم، وهي شركات تملك امكانيات كبيرة من رأس المال، والتكنولوجيا، والكفاءات الإدارية، ومهارات التسويق لتنفيذ العمليات الانتاجية في دولة أجنبية². ولا تقتصر ملكية الفروع الخارجية على الشركة الأم فقط، بل قد تساهم في ملكيتها مجموعة من الشركات التابعة لجنسيات متباينة، والشركة الأم لها صلاحية رقابة وتوجيه هذه الفروع، يُعرّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الشركات متعددة الجنسيات بأنها كيانات عابرة للحدود تمتد أذرعها الاستثمارية لتشمل دولاً شتى، حيث تتجز حصة من عملياتها الإنتاجية الواسعة والمتنوعة سواء في القطاع السلعي أو الخدمي خارج حدود موطنها الأصلي، كما تتفرد

¹هوام جمعة، لمزاودة عمار؛ أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد34، 2014، ص412.

² Mohammed Ghani Dass , and Abdulmajid Jamal, Multinational Corporation and Foreign Direct Investment: An Implication for Third World States, Arts and Social Sciences Journal, Volume 9,2018,P2.

بهيمنتها على التقنيات التكنولوجية الأكثر تطوراً. وفي سياق متصل، حددها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنها كيان اقتصادي يمارس نشاطه التجاري والانتاجي عبر القارات وله في دول متعددة شركات فرعية تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها.¹ تستحوذ هذه الشركات على ما يزيد عن 80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، وباتت تمتلك نفوذاً احتكاريًا في صناعات حيوية ترتكز على التقنيات المعقدة، كصناعة الحواسيب والمعدات الصناعية الدقيقة. وعلاوة على ذلك، يمتد نشاطها في الاقتصادات الناشئة ليشمل قطاعات استخراج المواد الخام والزراعة، وصولاً إلى المجالات الخدمية الحيوية مثل الصيرفة والتأمين والنشاط السياحي وغيرها من المشروعات والمرافق.²

6- الاستثمار في الأنشطة الاستخراجية:

وذلك من خلال إبرام عقود في مجال الأنشطة الاستخراجية بمختلف أنواعها وبالأخص قطاع المحروقات، بين مؤسسة أجنبية عادة ما تكون شركة متعددة الجنسيات حيث تتولي هذه الأخيرة تنفيذ العمليات الاستكشاف والتنقيب وحتى التنفيذ الفني للإنتاج لاحقاً لصالح المؤسسات المحلية التي تبقى تتمتع بحقوق الملكية والإدارة العامة، حيث يتفق الطرفان على أنه في حالة تمكن المؤسسة الأجنبية من إيجاد واستكشاف المواد، فإنها لها الحق في جزء من الإنتاج لتعويض تكاليف تلك العمليات، ومن ثم تسعى المؤسسة الأجنبية المستثمرة لجعل هذه الخطوة كوسيلة لتحقيق شراكة

¹ هيل عجمي جميل الجنابي؛ التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص371.

² نصر حميداتو، ولد محمود عيسى محمد، عقبة عبد اللاوي، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2024، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 02، 2017، 327.

مشتركة بين الطرفين، وأما في حالة الفشل فإن المؤسسة الأجنبية لا يحق لها الحصول على التعويض¹.

7- الاستثمار في المناطق الحرة:

تتمثل الغاية من تأسيس المناطق الحرة في تحفيز نشوء الصناعات الموجهة للتصدير، بما يعزز من وتيرة النشاط التجاري في الدول المستقطبة للاستثمار؛ ويستوجب ذلك العمل على تطوير البنية الإنتاجية وتوسيع نطاق التصنيع من أجل استيفاء احتياجات الحركة التجارية، ولتحقيق ذلك تحتاج المناطق الحرة الى وسائل صناعية وإنتاجية معينة، كما يمكن ان تساهم المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الفنية والإدارية اللازمة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، ولهذا تعمل العديد من الدول على جعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات من خلال تقديم جملة من الحوافز والامتيازات والاعفاءات الضريبية².

8- الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الثروات الطبيعية:

وفرة الموارد الطبيعية والمواد الخام في بعض الدول يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، حيث نجد هذا النوع من الاستثمارات بشكل كبير في الدول النامية وهذا راجع لتوفرها على موارد طبيعية هائلة، وتنعكس آثاره على الإنتاجية بشكل يسمح بزيادة معدل التبادل التجاري من خلال

¹ميدون الياس؛ الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر وطرق احصائه (دراسة استكشافية)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد02، الجزائر، 2020.

²حري المخطارية؛ دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص09.

استيراد المعدات والآليات المستعملة في الإنتاج، لاستخراج الموارد الطبيعية بالإضافة إلى زيادة معدلات التشغيل الكامل بفضل المشاريع التي تم إقامتها.¹

9- الاستثمار الباحث عن الاسواق او استثمارات لإحلال الواردات:

الهدف الرئيسي من الاستثمار الباحث عن السوق هو تلبية احتياجات الأسواق المحلية، حيث يتم إنتاج السلع في البلد المضيف وبيعها في السوق المحلية، وبالتالي فإن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز من خلال الطلب المحلي مثل الأسواق الكبيرة وارتفاع مستويات الدخل في البلد المضيف.² ويتأثر هذا النوع من الاستثمارات بحجم السوق وتكاليف النقل والحوافز التجارية، ظهر هذا الشكل من الاستثمار بشكل كبير في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال فترة الستينيات والسبعينيات، وذلك في إطار سياسة إحلال الواردات التي تتضمن عادة اجراءات حماية لدعم الصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية، على الرغم من استمرار وجود هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية، الا ان دوره سيتناقص من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها متطلبات حرية التجارة العالمية.³

¹قبايلي ذهبية؛ دور حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - دراسة حالة الجزائر -، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2023، ص86.

² Elizabeth Asiedu, On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different, World Development , Volume 30, Issue 1, 2002, P115.

³فايزة شاقور جلطية؛ المعوقات المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة -دراسة مقارنة للجزائر تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2020، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2021، ص17.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يرتكز استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على حزمة من المحددات والعوامل الجوهرية التي تشكل المناخ الاستثماري للدول المضيفة، وبالتالي فهي تتحكم في قرار المستثمر الأجنبي المباشر في اختيار الدولة المناسبة لتوظيف رؤوس أمواله، حيث تختلف هذه المحددات من دولة الى أخرى فيمكن ان تكون متعلقة بالدول القائمة على الاستثمار او الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، او قد تكون كذلك متعلقة بالدول المضيفة، وفي هذا السياق يمكن ان نميز بين نوعين من المحددات والتي نستعرضها فيما يلي:

أولاً: المحددات الداخلية: وهي مرتبطة بالدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن عرضها فيما يلي:

1- المحددات الاقتصادية

1-1 حجم ونمو السوق الداخلي: يتم قياس حجم السوق الداخلي بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي الطلب الجاري، أما بالنسبة لنمو السوق في المستقبل فيقاس بعدد السكان، فالدولة التي تتميز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من جهة وارتفاع عدد سكانها من جهة أخرى تعد دولة مشجعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

¹فيصل زمال؛ الشريف بقة، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2002 الى 2017، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 16، 2018، ص 249.

2-1 معدل التضخم: يعتبر معدل التضخم عاملا أساسيا في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر، فمعدلات التضخم المرتفعة تعني عدم الاستقرار الاقتصادي للدول، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر¹.

3-1 سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث

ان ارتفاع الكتلة النقدية في الدولة المضيفة يؤدي بشكل مباشر الى ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع الواردات (المواد الأولية، السلع الإنتاجية)، وانخفاض الصادرات وهذا ما يستوجب زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية، ما يعني ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية اي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وبالتالي عدم اقبال المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذه الدولة².

4-1 الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي : يفضل المستثمر الأجنبي المباشر التوجه الى

الدول ذات الاقتصاد المفتوح ، والتي تتميز بحرية كبيرة في حركة التبادل التجاري او عناصر الإنتاج ، مما يضمن كفاءة اقتصادية عالية في توجيه الموارد، وضمان عدم حدوث اختلالات في التوازنات السوقية؛ وبمعنى آخر فإن تعاضل درجة الانفتاح الاقتصادي على المنظومة العالمية يعزز بشكل طردي من قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويُمكن رصد هذا المؤشر من خلال قياس نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي، ومدى تنوع الهيكل التصديري، علاوة على حجم التسهيلات الممنوحة عبر تقليص القيود الجمركية وغير الجمركية³.

¹بن مسعود عطا الله؛ محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية -، العدد 03، الجزائر، 2010، ص167.

²عيماد داتو سعيد، مكديش محمد ؛ دراسة قياسية لأثر المحددات السوسيوسياسية والاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر -حالة الجزائر-، مجلة دفاتر، العدد01، الجزائر ،2012، ص182.

³مدادي عبد القادر ؛ دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع اشارة خاصة الى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، 2012، الجزائر، ص (239-240).

1-5 تطوير وترقية القطاع الخاص: ان تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتحقق الا بتطوير

القطاع الخاص، وما يصاحب ذلك من سياسات اقتصادية ثابتة وتشريعات قانونية، توفر بيئة مناسبة لاستثمارات هذا القطاع، لهذا يجب ان تكون القوانين واضحة وصريحة وان تحافظ الدولة على مصداقية العقود التجارية، ومن هنا لابد على الجهة التنفيذية والمتمثلة في الحكومة ان تتماشى مع ما جاء في الوصايا الدستورية التي تحت على تشجيع القطاع الخاص¹.

1-6 الحوافز المالية والتمويلية: وتتمثل فيايلي:²

❖ **الحوافز المالية:** وتتجسد هذه المحددات بصفة جوهرية في الحوافز الضريبية، والتي من أبرز صورها: منح إعفاءات ضريبية لفترات زمنية محددة، وتطبيق نظام الاستهلاك المتسارع للأصول الرأسمالية، وإعفاء المعدات والسلع الاستثمارية المستوردة من الرسوم الجمركية والضرائب المرتبطة بالاستيراد. وبضاف إلى ذلك حوافز دعم التصدير، فضلاً عن الامتيازات الخاصة الموجهة لتنشيط الاستثمار داخل المناطق الحرة عبر مختلف مراحل العمليات التصديرية.

❖ **الحوافز التمويلية:** تعتبر الإعانات الحكومية المباشرة من اهم أنواع التحفيزات الجبائية والتي تُمنح بغرض استرداد جزء من النفقات الرأسمالية، وتكاليف الإنتاج والتسويق المرتبطة بالنشاط الاستثماري، بالإضافة إلى توفير الائتمان الحكومي الميسر. كما تشمل هذه الحوافز مساهمة الدولة في الحصص الرأسمالية للمشروعات ذات المخاطر التجارية العالية، وتقديم برامج تأمين حكومية بأسعار تفضيلية لتغطية مخاطر معينة، كتقلبات أسعار الصرف، أو المخاطر غير التجارية التي تشمل التأمين والمصادرة القسرية.

¹ صاولي مراد وآخرون؛ محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (1974-2017)، مجلة المالية والأسواق، العدد 10، الجزائر، 2019، ص 07.

² منور أوسيرير، عليان نذير؛ حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، ص 120

2- المحددات السياسية والقانونية:

2-1 : درجة الاستقرار السياسي: يعد النظام السياسي القائم في دولة معينة احدى اهم

العوامل المكونة للبيئة السياسية ، حيث ان استقرار النظام السياسي يعتمد على الحرية واحترام حقوق الانسان، وكذلك استحسان ورضى غالبية مواطني ذلك البلد يعد شرطا اساسيا لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر¹، لأنه مرتبط بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي المباشر ، فغياب الاستقرار السياسي يمكن أن يؤدي إلى تصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشاريع الأجانب كلياً أو جزئياً، كما أن المستثمر الأجنبي المباشر يقوم باتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما ليس فقط على أساس دراسة المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع ، وإنما يقوم بدرجة كبيرة على مدى استقرار النظام السياسي السائد، إذ أن المستثمر الاجنبي المباشر يفضل الاستثمار في الدول ذات النظام الديمقراطي والابتعاد قدر الإمكان عن:²

➤ الاوضاع الغير امنة والفوضى التي من شأنها ان تؤثر بشكل سلبي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

➤ غياب استقرار القوانين والتشريعات التي تصدرها هذه الدول.

➤ التدخل الحكومي المستمر في القطاع الاقتصادي الذي يعرقل المنافسة ويؤثر سلباً على الامكانيات والموارد المتوفرة التي يستعملها المستثمر الاجنبي المباشر في مشاريعه واستثماراته.

¹مفتاح بختة؛ أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد6، العدد01، الجزائر ،2023، ص599.

²يقور احمد، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص38.

2-2: التشريعات والانظمة القانونية: لا يمكن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى أي

دولة دون وجود نصوص قانونية واضحة تعزز من مصداقيتها، حيث يتطلب تفعيل جاذبية هذه الاستثمارات تهيئة الأطر القانونية والأنظمة التشريعية التي تمنح للمستثمر حرية الاختيار و حق الملكية للمشاريع الاستثمارية ، اذ يعد قانون الاستثمار الذي يتميز بالوضوح والشمولية في جوانب الاستثمار بما في ذلك النشاطات المصرح بها و الية معالجة النزاعات إن العوائد والنتائج الإيجابية المتوقعة من تنفيذ أو تشغيل أي مشروع استثماري تشكل قوة دفع جوهرية ومحفزاً لاستقطاب رؤوس الأموال عموماً، ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.¹

3- وفرة الموارد الطبيعية، البشرية والبنية التحتية:

3-1: وفرة اليد العاملة المؤهلة: اذ تعد احدى تعد هذه العناصر من أهم محددات الاستثمار

الأجنبي المباشر؛ إذ يُعتبر رأس المال البشري ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم كفاءته وجودته في تعزيز الميزة التنافسية للدولة المضيفة. فالمستثمرون الأجانب يبحثون عن اليد العاملة المؤهلة في ظل تحديات العولمة والمتغيرات التقنية والتكنولوجيا، وأيضاً بسبب تنظيم سوق العمل، والمستثمرين الأجانب يفضلون اليد العاملة المؤهلة وذات التكلفة المنخفضة، حيث كانوا سابقاً يتجهون نحو البلدان التي تتوفر على يد عاملة مدنية التكلفة فقط.²

3-2: البنية التحتية الملائمة: ان جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يستلزم وجود بنية تحتية متطورة،

مثل الطرق والجسور، المطارات، الصحة، الطاقة والتعليم، وشبكات اتصالات سلكية ولاسلكية ،

¹ عبد الحق طير واخرون:جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الاشارة الى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، العدد 06، الجزائر ،2017، ص(148،149).

² حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل; محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، العدد01، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر ،2017، ص407.

لدعم عمليات الانتاج والتصنيع، والتي تشمل الخدمات المالية كالبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وشركات التأمين، ومن المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نجد قطاع الاتصالات والذي يتطلب تهيئة قاعدة حديثة لوسائل الاتصال والمواصلات، بحيث يسمح للشركات متعددة الجنسيات الناقلة للاستثمار الاجنبي المباشر بالاتصال بكل فروعها في مختلف الدول.¹

3-2: توفر الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية احدى اهم المحددات الأساسية الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث ان توافرها سيزيد من احتمالية تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اما إذا كانت قليلة فان ذلك سيأثر بشكل سلبي على جاذبية الاستثمارات الاجنبية المباشرة.²

4-المحددات الاجتماعية والثقافية:

4-1: تعداد السكان وتركيبهم: ان زيادة عدد السكان في أي دولة سيؤدي الى زيادة الاستهلاك المباشر، مما يخفض المداخل المخصصة للاستثمار، كما ان معدل عمر السكان يؤثر بشكل سلبي وهذا لان جزء كبير من السكان سيكون في سن صغير لا يسمح لهم بالعمل، فترتفع اذن قيمة الاستهلاك وتخفض مستويات الادخار في تلك الدولة.³

4-2: الاستقرار الاجتماعي والثقافي: ويشمل على مجموعة من العوامل نستعرضها فيما يلي:⁴

- النظام التعليمي والتربوي ومدى ملائمته مع احتياجات سوق العمل.

¹ علي ناظم عبد الامير الشيخ؛ دور جودة الابلاغ المالي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة المثلى للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، 2017، ص84.

² علي ناظم عبد الامير الشيخ؛ المرجع نفسه، 2017، ص 85.

³ مريم تومي؛ محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد2، الجزائر، 2021، ص201.

⁴ عزوز وافية واخرون؛ تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية، مداخله ضمن الوطني حول الاستثمار والبيئة الجزائرية: الفرص، التحديات والمعوقات، جامعة البليدة، يوم 17 اكتوبر 2024، ص06.

- مدى التوافق بين الشعب والحكومة في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية.
- الدور الذي تلعبه نقابات العمال في اتخاذ القرارات المتعلقة بمطالب العمل ونظام العمل داخل المشروعات.
- مدى استحسان ورضى الراي العام بوجود الاستثمارات الأجنبية لسلع الجديدة والمتطورة.

ثانياً: المحددات الخارجية: وهي متعلقة بالمستثمر الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل فيمايلي:

1- التطور التكنولوجي:

يتميز المستثمرين الأجانب وبالأخص الشركات متعددة الجنسيات بامتلاكها التكنولوجيا الحديثة، مقارنة بالشركات المحلية أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة ، وهذا راجع للإمكانيات المالية الكبيرة التي تملكها هذه الشركات ،والتي تسمح لها بالإنفاق على البحوث والتطوير، اذا يلاحظ ان 80% من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً يتركز في ست دول رئيسية هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، واليابان، وسويسرا، وهولندا؛ حيث تفرض الشركات التابعة لهذه الدول هيمنتها على التقنيات التكنولوجية المتطورة في البلدان المضيفة، مما يمنحها القدرة على ابتكار عمليات إنتاجية وتطوير منتجات حديثة تلبي متطلبات السوق المتغيرة¹.

2- راس المال:

يتمتع المستثمر الأجنبي بوجود مصادر تمويل، افضل من منافسيه في الدولة المضيفة، وذلك بفضل الشبكة المالية المتطورة التي تربطها بالشركة الأم؛ حيث تسخر الشركة كافة مواردها وإمكاناتها التمويلية في سبيل تحقيق هذه الاستثمارات، نظرا للعوائد المرتفعة مقارنة مع بلده الأصلي أو بلدان

¹مدادي عبد القادر؛ مرجع سبق ذكره، ص235.

أخرى، ومن ناحية أخرى عندما تتساوى الموارد الذاتية بين المؤسسات، تحص المؤسسات الأجنبية على شروط تفضيلية في منح القروض مقارنة بغيرها من المنافسين المحليين ، كما أن سمعة الشركات متعددة الجنسيات وعلاماتها التجارية تجذب الأفراد للاستثمار في أسهمها، بالإضافة الى ارتباطها بالبنوك الدولية الموجودة داخل او خارج البلد المضيف نكل هذه العوامل تجعل الوضعية المالية للمؤسسة الأجنبية افضل من وضعية منافسيها بالبلد المضيف، ولهذا تعتبر وفرة رؤوس الأموال عاملاً حاسماً في توجه وتوسع الشركات الأجنبية نحو الأسواق الدولية الأخرى¹.

3-التسويق:

تشهد الشركات المتعددة الجنسيات الشركات طلباً متزايداً على منتجاتها، حيث تملك هذه الشركات إمكانيات تسويقية ضخمة ومتطورة، تمنحها القدرة على تمييز منتجاتها وخدماتها، وهو ما يسهل عملية ولوجها إلى الأسواق العالمية بكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها.²

4-تجنب خطر سعر الصرف الأجنبي:

سيمكن هذا الامر الشركة من تدويل أنشطتها، مما يساعدها على التغلب على واحدة من أكبر التحديات التي تواجه المستثمر الأجنبي المباشر في مشاريعه الاستثمارية، وهذا يعتمد على امكانياتها

¹عبد الحق طير; محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وجدواه في الجزائر-دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية (1995_2015)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص28.

²ازاد شكور صالح، الاستثمار الاجنبي المباشر سبل استقطابه وتسوية منازعاته، دار شتات لنشر والبرمجيات، مصر، 2011، ص65.

في تطبيق استراتيجيات متنوعة في هذا المجال، مثل اعتمادها على تنويع استثماراتها، أنشطتها في العديد من الدول أو من خلال الصرف الاجل¹.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد قام العديد من الباحثين الاقتصاديين ومختلف المدارس الفكرية بدراسة وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا لتأثير المزيج لهذه الظاهرة الاقتصادية على المستثمر الأجنبي المباشر او الشركات المتعددة الجنسيات من جهة وعلى الدول المضيفة من جهة أخرى، فاعن العديد من النظريات تناولت هذا الموضوع وكل نظرية لها تفسيرها الخاص، لهذا ظهرت العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تناول هذا المبحث النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، النظريات القائمة على هيكل السوق إضافة الى النظريات التجميعية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

أولاً: النظرية الكلاسيكية

تستند هذه النظرية الى تفسير حركة رؤوس الأموال للاستثمار الاجنبي المباشر ، اعتمادا على حركة التجارة الدولية والمالية، حيث أن هذه النظرية واجهت الكثير من التحديات التي جعلتها لا تقدم تفسيراً واضحاً للاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها افترضت عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال عبر الحدود، كما ان الشركات تمارس نشاطها في سوق تسوده المنافسة ينفصل فيه البائع عن المشتري، مما يمنع أي منهما من التأثير على مستويات الأسعار ، و الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبر انتقالاً

¹ حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، مرجع سبق ذكره، ص406.

لعوامل الانتاج ، ويتم التبادل الدولي عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في اسواق احتكار القلة ، حيث تهيمن غالبية هذه الشركات خاصة الاقوى منها.¹

تطورت هذه النظرية على يد هكشر وأولين والذي أكد ان الاختلاف في التكاليف بين الدول يعود إلى الاختلاف فيما يتعلق بمدى توافر عناصر الإنتاج المختلفة فيها، هذا الاختلاف من شأنه ان يحدث اختلاف وتفاوت في مختلف اسعار المنتجات، وبالتالي تتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي تنتجها محليا بأقل التكاليف، فالتبادل العالمي للمنتجات هو تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول بشكل غير مباشر.²

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

ترى النظرية النيوكلاسيكية أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وتُعزى هذه التحركات إلى التباين في معدلات الفائدة بين البلدان، حيث تنجذب رؤوس الأموال إلى الدول ذات العائد المرتفع مع احتمال وجود سوق تنافسية كاملة، ويرجع الفروق في اسعار الفائدة بين الدول إلى مسألة وفرة او ندرة راس المال فيها، مما يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه

¹ بوعبد الله مسعود؛ تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الفقر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2019، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص ادارة التسويق، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023، ص(49-50).

² بودالي بلقاسم، دور سياسة التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر - حالة الجزائر-(2012-2018)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2019، ص89.

من البلدان التي تتمتع بوفرة رأس المال، حيث تكون الانتاجية الحدية منخفضة الى البلدان التي تعاني من ندرة رأس المال حيث تكون انتاجيته الحدية مرتفعة.¹

كما ترى هذه النظرية ايضا ان الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم بشكل ايجابي في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف ويعزز من مستوى الرفاه الاجتماعي، ويرجع سبب ذلك الى ان المستثمرين الاجانب يقومون بجذب رؤوس الاموال الى البلد المضيف، مما يؤثر على تكوين رأس المال هناك، ويساهم في تخفيف من ضغوط ميزان المدفوعات بهذا البلد.²

الانتقادات الموجهة لنظرية النيو كلاسيكية:

لم تتمكن النظرية النيو كلاسيكية من تقديم شرح واضح للاستثمار الاجنبي المباشر لأسباب متنوعة وهي:³

- عدم الخلط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر؛ نظراً لتباين الدوافع والنتائج المترتبة على كل نمط منهما.
- عدم تناول مسألة قيام فئة محدودة من المنشآت باستغلال الفرص المتاحة لتتحول إلى شركات متعددة الجنسيات، بينما تحجم شركات أخرى عن خوض هذا المسار الاستثماري.

¹ جابر سطحي؛ دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي واوريدو)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص(3-4).

² بدو امال، دور النوعية المؤسساتية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة قياسية لعينة من الدول النفطية خلال الفترة(1990-2014)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص36.

³ خبالي خيرة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 20.

• الفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي من خلال افتراض وجود منافسة كاملة وغياب تكلفة الانتقال، ووجود معلومات غير كافية.

• عدم القدرة على تفسير حالة حدوث الاستثمار بين دولتين أو في نفس الوقت، بالإضافة الى عدم القدرة على توضيح الاسباب التي تجعل الشركات تفضل الاستثمار الاجنبي المباشر بدلا من التصدير.

المطلب الثاني: النظريات القائمة على هيكل السوق

أولاً: نظرية عدم كمال السوق

تذهب هذه النظرية إلى أن الشركات المستثمرة خارج موطنها الأصلي تحوز حزمة من السمات التنافسية التي تفرقها عن الشركات العاملة في الدولة المضيفة ، كما ترى كذلك أن الشركات المحلية تواجه مجموعة من الصعوبات التي تمنعها من الاستفادة من الميزات التي تملكها الشركات المتعددة الجنسيات، كما تقوم هذه النظرية على فرضية غياب حرية الانتقال لعوامل الانتاج بين الدول، كما تفترض وجود تكاليف وعوائق ترتبط بانتقال الأيدي العاملة والمدخلات الإنتاجية الأخرى، علاوة على فرض قيود وضوابط على حركة رؤوس الأموال بين الدول ، وهذا راجع لعدم كمال أسواق الموارد المختلفة المستخدمة في الانتاج ، هذا ما يشجع الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة بشكل كبير من موارد البلد الأجنبي¹.

¹بشير هارون؛ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2022، ص34.

وتعرضت هذه النظرية لمجموعة من الانتقادات نستعرضها فيما يلي:¹

- تعتقد هذه النظرية ان الشركة المتعددة الجنسيات لديها معرفة مسبقة بكافة فرص الاستثمار الأجنبي المتاحة خارجياً، وهو أمر يفتقر للمنطقية من الناحية العلمية والواقعية".
- ان هذه النظرية لم توضح اي تفسير مقبول لتفضيلات الشركات المتعددة الجنسيات في تملك المشروعات الاستثمارية بشكل كامل، كأداة للاستغلال مواطن القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات، بينما يمكنها استثمار ذلك عبر صيغ بديلة أو عمليات خارجية كالتصدير، وعقود تراخيص الإنتاج أو التسويق.

ثانياً: نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة الانتقادات التي تعرضت لها نظرية عدم كمال السوق، من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتماشى مع أهداف الشركات المتعددة الجنسيات ولا يتحقق هذا بمجرد اختلال توازن المنافسة بين هذه المنشآت والشركات المحلية؛ ومن ناحية أخرى، فإن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في بلوغ غاياتها، يرتكز على الشروط والقوانين والرقابة التي تفرضها الدول النامية والتي من شأنها ان تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المتعلقة بهما.²

تشير الحماية الى الممارسات الوقائية التي تتبناها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق الى الجهات

¹ هشام بوعافية؛ التنمية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017، ص24.
² بن عباس حمودي؛ دور سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين: الجزائر، الصين والبرازيل، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2023، ص11.

المحلية في أسواق الدول المضيفة اوالى الإدارة بشكل عام، تهدف هذه الشركات إلى الحفاظ على هذه المعلومات لأطول فترة ممكنة مستهدفة تحقيق أقصى عوائد من استثماراتها الأجنبية المباشرة، ويتم ذلك من خلال حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على منع خروجها إلى مشروعات أخرى في البلدان المضيفة مما يسهم في تحقيق الحماية اللازمة للاستثمار الأجنبي المباشر ويعزز أهدافه¹.

ثالثاً: نظرية الميزة الاحتكارية:

يعد هايمر من الرواد الذين أسسوا منهجاً لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال أطروحته الرائدة التي قدمها في عام 1960، حيث نُشرت بعد وفاته في عام 1976 بواسطة مشرفه تشارلز ب. كيندلبرغر، وتعتبر نظرية هايمر للاستثمار الأجنبي المباشر في تنظيم الصناعة إحدى أهم الأعمال التي تشرح الإنتاج الدولي، أن جوهر نظرية هايمر هو منافسة الشركات المتعددة الجنسيات للشركات المحلية التي هي في وضع متميز من حيث تفضيلات المستهلكين، اللغة، الثقافة، النظام القانوني، وغياب مخاطر الصرف الأجنبي، لهذا يجب معالجة هذه العيوب ببعض أشكال القوة السوقية لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر مربحاً، حيث بالإمكان الحصول على القوة السوقية فقط في ظل ظروف من المنافسة غير الكاملة و مصادر القوة السوقية، التي يطلق عليها "المزايا الخاصة بالشركة" في مصطلحات هايمر أو "الميزة الاحتكارية" في مصطلحات كيندلبرغر، تكون في شكل امتلاك تكنولوجيا متقدمة، ومنتجات محمية ببراءات اختراع، علامات تجارية و كفاءات إدارية،

¹مرابط بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي (دراسة قياسية للدول النامية خلال الفترة 1996-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 27.

اقتصاديات الحجم، مصادر تمويل أرخص، او بعبارة أخرى تطور الشركات المتعددة الجنسيات ميزتها التنافسية من خلال استغلال عيوب السوق في البلد الأم الناتجة عن أوضاع سوق احتكارية.¹

وكان هايمر أول من اكد أن حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم على رغبة الشركة في تعظيم الارباح، وهذا بالاعتماد على الخصائص التي تتمتع بها الشركة ضمن بيئة سوق احتكارية؛ وقد شهدت هذه النظرية تطوراً ملحوظاً، غير أن هذا التطور ظل محصوراً في نطاق الأسواق الاحتكارية ولم تأخذ بعين الاعتبار هذه النظرية السوق اليابانية؛ حيث تنشط الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن هياكل سوقية تنافسية نسبياً، ويركز هذا النموذج على نقل التقنيات المتقدمة للعمالة، بخلاف النموذج الأمريكي الذي يستند إلى الحجم وتخفيض عنصر العمل و الميزة التنافسية ، و لم يتم توضيح الحكمة في أن الإنتاج يعتبر أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.²

رابعاً: نظرية دورة حياة المنتج:

ان نظرية دورة حياة المنتج لـ Vernon تربط بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية عدم كمال السوق، حيث كان لهذه النظرية دوراً كبيراً في تفسير انتقال الصناعات التحويلية الأمريكية من التصدير الى الاستثمار الاجنبي، وقد اشار Vernon في نظريته

¹Edward E. Marandu, Tebo Ditshweu, An Overview of the Key Theories of Foreign Direct Investment: The Way Forward, Advances in Social Sciences Research Journal , Vol.5, No.12,2018,P32

²كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2011، ص14.

الى أن الاختيار بين التصدير والإنتاج في الخارج بالنسبة لشركة يعتمد على المرحلة الدورية التي يقع فيها هذا المنتج.¹

يمكن تفصيل مضمون مراحل دورة حياة المنتج في نموذج فيرنون فيما يلي:

1- مرحلة الإنتاج: في هذه المرحلة تقوم الشركة المخترعة للمنتج في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج المنتج الجديد وهذا راجع لامتلاكها التكنولوجيا المتقدمة، حيث تقوم ببيعه في السوق الداخلي للدولة الأم، كما تهدف الى تصدير منتوجها الى الدول المتقدمة الأخرى، ذات الدخل المرتفع نتيجة تشابه أذواق المستهلكين مع الأفراد في الدولة المبتكرة للمنتج، وهنا يكمن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أواخر مرحلة التقديم للمنتج الجديد، وذلك من خلال رغبة الشركة الأم في الحفاظ على القوة الاحتكارية في السوق ليكون أمام الشركة خيارين إما الاستمرار في الإنتاج محليا لتلبية طلبات التصدير أو تقديم تراخيص الإنتاج وفتح فروع للشركة الأم في دولة أخرى، وهذه الصورة تعد من الأشكال الرائدة للاستثمار الأجنبي المباشر.²

2- مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة يرتفع حجم الصادرات إلى الدول المتقدمة الأخرى، حيث تزود الشركة المبتكرة هذه الدول من مصانعها في بلدها الأم، إن الزيادة في المبيعات في الدول المتقدمة تمثل حافزا لتطوير وسائل الإنتاج وظهور آليات الإنتاج الكبيرة، وتبدأ العملية الإنتاجية في أن تصبح نمطية لأسباب تجارية، ومع ظهور المنافسين يقومون بإجراء تعديلات

¹ قارة ابراهيم، أثر انظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019، ص121.

² مروي مقيدش، ليلي شيخة، دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل النماذج النظرية والدراسات القياسية، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 01، الجزائر، 2023، ص608.

وتحسينات على السلعة، مما يعني أن إنتاجها يتطلب تدريجياً عمالة أقل مهارة مما كان عليه في البداية، يستمر الطلب في النمو في الأسواق العالمية، سواء الغنية أو الفقيرة¹.

3- مرحلة النضج : في هذه المرحلة يكون المنتج لقي رواجاً واسعاً في السوقين المحلي والأجنبي،

وبات المستهلك بفضل تجربته الإيجابية مع المنتج يميل إلى تكرار عملية الشراء، وفي هذه المرحلة يكون هدف الشركة هو المحافظة على مستوى جودة منتوجها، والتأكد من أن ثقة المستهلك المحلي أو الأجنبي في منتوجها مستمرة ، ومن أجل التخطيط للمرحلة المقبلة، تسعى الشركة لترسيخ موقعها في الأسواق المحلية والدولية وضمان استدامة أرباحها ومبيعاتها، ويتحقق ذلك من خلال تطوير استراتيجيتها التسويقية عبر نقل مراكز الإنتاج لتكون أقرب إلى الأسواق الدولية، نظراً لتشبع السوق المحلية؛ أما في الأسواق الخارجية فقد تدرك الشركة أن مكانتها باتت مهددة ، بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب فرض قيودا حمائية مثل الرسوم والجمارك والضرائب من قبل الدولة المستوردة ، وهذا ما يدفع الشركة الى تأسيس وبناء فروع انتاجية في الاسواق الخارجية التي يكون فيها الطلب على منتوجاتها مرتفع ، وبمرور الوقت تكتشف المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من قبل الدولة والشركة المبتكرة للمنتوج ، حيث يصبح المنتج معروفاً ومألوفاً وبالتالي يكون امر تقليده وارداً ، وعندئذ تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية بشكل تدريجي حتى تصل الى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات².

4- مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تعمل الشركة على إعادة تجديد دورة حياة المنتج

في دول أخرى لم يصل المنتج أسواقها، حيث تقوم بإجراء تحسينات، مثل اجراء بعض التغييرات

¹عبد الرزاق الرحالة، زاهد محمد ديري، دراسة متعمقة في ادارة الاعمال الدولية، الطبعة العربية الاولى، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص93.

²علي عباس، ادارة الاعمال الدولية المدخل العام، الطبعة الثالثة، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص(152-153).

على شكل المنتج، حجمه، لونه، عيوبه وأسعاره وهذا بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، وفي الوقت نفسه تعمل الشركة على ابتكار منتج جديد لدخول بقوة الى الأسواق، حيث تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تقوية مكانتها في السوق¹.

لقد مزج Vernon المراحل الثلاثة التي يمر بها المنتج بثلاثة مستويات من التطور للبلدان باعتبار العرض والطلب، ويعتبر تحليل دورة حياة المنتج دقيقا من خلال السلوكيات الاقتصادية الكلية، الإنتاج، الاستهلاك، التبادل والاستثمار الأجنبي، غير أنها تعرضت لانتقادات نذكر منها ما يلي:²

➤ اعتماد الميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية المسؤولة عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يعكس بشكل كامل الدافع الفعلي وراء تلك الاستثمارات.

➤ ان ترتيب اقتصاديات الدول كما ورد في النظرية ليس مطلقا، حيث تم تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، وذلك بناء على الاختلافات الواضحة في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الإنتاج خلال فترتي الخمسينات والستينات، أما في الآونة الأخيرة، فإن التناغم المتزايد في مستويات التطور التقني وهياكل الأجور وحجم الطلب المحلي لا يفسر الاستثمارات المتشابهة بين الدول الأوروبية، ولا يفسر قيام الدول النامية نفسها بإجراء استثمارات دولية مباشرة.

➤ إن هذه النظرية تحصر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في المرحلة الثانية والثالثة أي يصبح المنتج ناضجا ومعياريًا، ولكن قد توجد سلعا جديدة في الأسواق وتعرف استثمارات أجنبية.

¹ ساحلي جميلة، مجاهد سيد احمد، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 02، 2021، ص200.

² بن عاشور رتيبة، مقارنة لنظريات الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة الى نظرية الموائمة المؤسسية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، الجزائر، 2022، ص268.

المطلب الثالث: النظريات التجميعية او التركيبية (تنظيم الشركة)

اولا: نظرية الموقع:

تهتم هذه النظرية بكيفية اختيار الشركات متعددة الجنسيات، تجاه الدولة المضيفة التي ستغدو مركزاً لاستثماراتها وميداناً لممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية؛ وبعبارة أخرى فإنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة والتي تؤثر في القرارات الاستثمارية لشركات متعددة الجنسيات¹.

ويرى دنجج" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج، التسويق، الإدارة، ويمكننا ذكر بعض هذه العوامل فيما يلي:²

❖ **عوامل السوق:** حجم السوق ودرجة المنافسة ومدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الاشهار،

بالإضافة الى معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، إمكانية التصدير للدول الأخرى.

❖ **عوامل التكاليف:** القرب من المواد الأولية، مدى توافر القوى العاملة ورؤوس الأموال، مدى

انخفاض تكاليف نقل المواد الأولية والسلع الوسيطة، تراجع الاجور والتسهيلات الاخرى المرتبطة بالإنتاج.

❖ **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفات الجمركية ونظام الحصص وغيرها من العوائق المفروضة

على حركة التجارة الخارجية بالإضافة إلى ما يُقدم من إعفاءات وتسهيلات لدول المضيفة.

❖ **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الاجنبي:** مثل مدى تقبل الدولة المضيفة بالتواجد الاجنبي

واستثماراته، الاستقرار السياسي، استقرار اسعار الصرف، اجراءات صرف العملات الاجنبية،

¹ حايذ زهية، درفوف محمد الامين، محددات وعراقيل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: وصف حالة واقتراحات مجلة استراتيجيات ضمان الجودة، العدد 01، الجزائر، 2021، ص39.

² اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة بين تركيا -كوريا الجنوبية-مصر)، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص32.

التعامل مع النظام الضريبي، توفر البنية التحتية، القيود المفروضة على ملكية الاجانب الكاملة للمشروعات الاستثمار.

❖ عوامل اخرى: مثل العوائد والتدفقات البيعية المرتقبة، والحيّز المكاني، ووفرة الموارد الخام، والمعوقات التنظيمية لتحويل الأرباح والتدفقات المالية نحو الخارج.

ثانيا: نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السابقة الذكر، في العديد من الجوانب حيث تُدرج اشتراطات ومتغيرات إضافية، تساهم في التأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر حيث يعتبر روبوك وسيموندس أحد اهم رواد هذه النظرية، إذ يفترض استناد المشروعات والاستثمارات العابرة للحدود وما يتصل بها لثلاث فئات من المؤثرات؛ أولاها المتغيرات الظرفية، وثانيها العناصر المحفزة، أما الثالثة فتتمحور حول جملة من المعايير الحاكمة أو الضابطة¹. يمكن تلخيص هذه العوامل على النحو الاتي:

المجموعة الاولى: وتتضمن المتغيرات الشرطية وتتمثل في مميزات المنتج، مستوى الطلب في السوق المحلي، مدى وفرة الموارد البشرية والطبيعية، العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الاخرى.

المجموعة الثانية: وهي عبارة عن العوامل الدافعة وتتمثل في الخصائص التي تتميز بها الشركة ومركزها التنافسي في السوق.

المجموعة الثالثة: وهي عبارة عن المتغيرات الحاكمة او الضابطة وهي عبارة عن الخصائص المميزة للدولة المضيفة مثل الامتيازات والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة الى الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدول الاخرى المستثمرة.

¹ عبد الكريم كاكي؛ الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص87.

ثالثاً: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

يُعد كوجيما وأوزاوا مؤسسي هذا الطرح الذي ركز على تفكيك ركائزه ضمن فرضيات الاقتصاد الكلي، حيث دمجت النظرية بين المعايير الجزيئية كالإمكانات والأصول غير الملموسة للمؤسسة و الامكانيات التكنولوجية ، وكذلك الأدوات الكلية و التي تشمل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات، هذا من اجل تحديد عوامل الميزة النسبية للدولة ، و تؤكد هذه النظرية على أن السوق غير قادر على مواكبة التطورات والابتكارات التكنولوجية المستمرة ، وعليه، نادت النظرية بضرورة التدخل الحكومي عبر السياسات التجارية لتحقيق المواءمة المطلوبة؛ إذ يشدد كوجيما على أن الاستثمار الأمريكي يمثل مجرد إحلال للتجارة، بخلاف نظيره الياباني الذي يسعى لتأسيس مرتكزات تجارية فعلية. ويتميز الهيكل الصناعي لتدفقات الاستثمار الياباني عن الدول الأخرى بقدرته على خلق بيئة تجارية في الدول المستضيفة، بينما يقتصر النمط الأمريكي على كونه بديلاً للتبادل التجاري. ورغم ذلك، تُنتقد هذه النظرية لفرط تبسيط إطارها المرجعي، وعدم كفاية نموذجها لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر شمولياً، رغم تأكيدها على دور هذه الاستثمارات في تعزيز المزايا التنافسية وتسريع برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول المستقطبة لها.¹

رابعاً: النظرية الانتقائية: قدمت هذه النظرية تفسيراً اقتصادياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر، وقد اهتمت بشكل أساسي باختيار الموقع للشركات متعددة الجنسيات، كما تهتم هذه النظرية بتحديد العوامل الجغرافية التي تؤثر على توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في ثلاثة أنواع من العوامل التفسيرية: عوامل التكلفة والمتمثلة في التضخم، اليد العاملة وعوامل الإنتاج والعوامل

¹ بكطاش فتحة، مقالاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي،

المتعلقة ببيئة الأعمال والتي تشمل الاستقرار السياسي ، الديمقراطية ومستويات الديون، وعوامل متعلقة بالسوق مثل حجم ونمو السوق المحلية، تستند هذه النظرية إلى مبادئ نظرية التنظيم الصناعي، وتعمل على تعزيز التفسير الأولي لهذه النظرية من خلال تقديم مدخل انتقائي يوضح محددات تلك التدفقات، وهذا ما يساعد على فهم العوامل التي تفسر تدفقات المال الدولية بشكل أفضل¹.

حيث افترض دينينغ وجود ثلاث شروط أساسية من أجل اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن عرض هذه الشروط فيما يلي²:

مزايا الملكية: والتي يقصد بها تملك المؤسسة ممتلكات غير مادية كآليات التسويق، والإدارة المالية، والخبرات التقنية والابتكارات المتطورة، علاوة على وفورات النطاق المتمثلة في إمكانية تعدد المنتجات، وتيسير النفاذ إلى مراكز الإنتاج العالمية.

مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: تقوم الشركة المستثمرة بالاستفادة الداخلية من مزاياها الاحتكارية لتجاوز التدخل الحكومي، مما يساهم في تقليل تكاليف المعاملات، والتغلب على عدم اليقين لدى المشتري، والتحكم في قنوات الدفع.

مزايا الموقع: والتي يجب ان تفوق شركات الدول الام مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية ملائمة، استقرار سياسي، يد عاملة منخفضة التكاليف، مختلف التحفيزات والامتيازات.

¹ مصيبح احمد، عدمان مريزق، مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغربية حالة: الجزائر، المغرب وتونس، الملتقى الدولي حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير 25-26 ماي 2016، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص341.

² Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2, Issue 2, December 2010, P (107-108).

خامساً: نظرية توزيع المخاطر:

سلط كوهين الضوء في نظريته لعام 1975 على مفهوم تشتيت المخاطر كركيزة لتفسير دوافع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، حيث تتضمن استراتيجية تحجيم المخاطر منظومة الإنتاج سلع جديدة أو تقليد منتوجات شركات أخرى وكذلك الدخول الى اسواق جديدة ، وفقا لنظرية توزيع المخاطر تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في الخارج بهدف تعظيم عوائدها عبر تقليص حدة التهديدات المحتملة التي تعترضها، ويتحقق هذا الحد من الأخطار عن طريق تنويع النشاطات، ما ينتج عن ذلك من تفاوت في عوائد الاستثمار بين بيئات مختلفة، حيث يتم الاستثمار في دول متعددة وغير مرتبطة ببعضها البعض، وتتميز كل منها باقتصاديات مختلفة وقد أجرى لكليج سنة 1989 استبيان على الرؤساء التنفيذيين لـ 193 شركة في 15 دولة في أوروبا الغربية، وأكد هؤلاء أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لاستمرار نمو شركاتهم.¹

على الرغم من أن هذه النظرية تُطبق بشكل جزئي في حياتنا المعاصرة، إلا أن الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2001 كانت ضربة قاسية للعديد من الشركات متعددة الجنسيات العاملة هناك، خاصة تلك التي تستهدف السوق الأمريكي، حيث لم يؤثر ما حدث في الولايات المتحدة على السوق المحلي فحسب بل امتدت تأثيره الى كافة الأسواق العالمية، وبالتالي لن يحدث توزيع أنشطة الشركة في دول أخرى غير الولايات المتحدة فرقا كبيرا، علاوة على إخفاق هذه النظرية في صياغة تبرير منطقي حول مبررات اختيار المؤسسات للاستثمار المباشر عوضاً عن الاستثمار المحفظي كأداة لتشتيت المخاطر.²

¹بودالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص96.

²بكطاش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص90.

المبحث الثالث: اثار ومخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر احدى المحركات الاساسية للنمو الاقتصادي في العديد من الدول حيث يحمل هذا النوع من الاستثمار اثارا ايجابية مثل تحسين البنية التحتية وتوفير فرص الشغل وزيادة الانتاجية ومع ذلك لا يخلو الاستثمار الاجنبي المباشر من المخاطر والاثار السلبية فقد يؤدي الاعتماد على الاستثمارات الخارجية الى تأثيرات سلبية على الاقتصاد المحلي بما في ذلك فقدان السيطرة على القطاعات الاستراتيجية وتقلبات في الاقتصاد المحلي نتيجة للتغيرات في السياسة الاقتصادية العالمية، لهذا تم التطرق في هذا المبحث الى دراسة اثار الاستثمار الاجنبي المباشر ومخاطره على الدول المضيفة و القائمة على هذا الاستثمار، بالإضافة الى الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الاول: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر

تترتب على التدفقات الاستثمارية الأجنبية تداعيات متباينة بين المكاسب والأضرار، حيث تمتد تلك التأثيرات لتشمل الدول المستقطبة لرؤوس الأموال او على الدول القائمة به والشركات المتعددة الجنسيات، وتختلف هذه الثار من دولة الى اخرى وذلك حسب ظروف البيئة الاستثمارية التي يتواجد عليها أي مشروع استثماري، ويمكن عرض مختلف اثار الاستثمار الاجنبي المباشر فيمايلي:

اولا: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

تعريف ميزان المدفوعات: هناك علاقات اقتصادية تربط الدول فيما بينها، وهذا ما يستلزم انتقال الأفراد ورؤوس الاموال والاستثمارات وغيرها، ويترتب عليه حقوق والتزامات لكل دولة تجاه الاخرى، حيث تقوم هذه الدول بتدوين كافة العمليات التي تتم فيما بينها في دفتر خاص يسمى بميزان

المدفوعات، لهذا تعددت تعاريف ميزان المدفوعات، فهناك من يعرفه على انه سجل حسابي يتم فيه تسجيل حقوق الدولة والتزامها تجاه العالم الخارجي وهذا راجع للمعاملات التي قامت بها الدولة مع دول اخرى خلال مدة زمنية محددة¹.

كما عرف ميزان المدفوعات بانه سجل محاسبي نقدي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدول ، او بعبارة اخرى هو كشف حساب للمعاملات مع الدول الاخرى ويقصد بالمعاملات الاقتصادية جميع عمليات تبادل السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين وقد تكون في شكل تدفق حقيقي نقدي او مالي²، و المقيمون هم جميع الأفراد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة ، هؤلاء الأفراد يخضعون لقوانين الدولة ولديهم مصلحة مستمرة مع الإقليم لمدة سنة أو أكثر³ وينقسم ميزان المدفوعات الى مايلي⁴ :

1) الحساب الجاري: ويضم المعاملات التجارية والخدماتية وعوائد الدخل بين دولة معينة ودول اخرى وينقسم هذا الحساب الى ما يلي:

- أ- الميزان التجاري: ويسجل فيه جميع المعاملات التجارية الخاصة بعملية التصدير والاستيراد.
- ب- ميزان التجارة غير المنظورة: ويسجل فيه جميع الحقوق والالتزامات الناتجة عن تبادل الخدمات بمختلف انواعها (نقل، تأمين، بنوك الخ).

¹ ناصري نفيسة؛ ثر تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة على ارصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، الجزائر ،2019، ص233.

² خالد احمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الايام لنشر والتوزيع، الاردن ،2015، ص39.

³ Dominick Salvatore, International Economics, Eleventh Edition, Wiley, 2013, P498.

⁴ هيل عجمي ، مرجع سبق ذكره، ص(234-238).

(2) **حساب رأس المال:** ويتم فيه تسجيل جميع المعاملات المالية مع التمييز بين المعاملات المالية طويلة الاجل والمعاملات المالية قصيرة الاجل، وهي معاملات تتضمن فقط تحويل النقود (الصرف الاجنبي)، الحقوق على النقود او حق تملك الاستثمار، وفي كثير من الأحيان تعتبر المعاملات المالية معاملات رأسمالية ومن جهة أخرى فإن هذه المعاملات لا تؤثر مباشرة على مستوى الدخل للدول المعنية، حيث تتم فقط من خلال نقل الحقوق بين الدول فهي تتضمن تغييرات مباشرة في رأس المال أو في الأصول والالتزامات المالية للدول وليس في الناتج أو الدخل الخاص بها.

(3) **حساب التحويلات دون مقابل:** تختلف هذه المعاملات عن المبادلات الأخرى لكونها تكون دون مقابل، وتتم بقيام متعامل ما بتقديم قيمة اقتصادية معينة الى متعامل آخر دون مقابل لذلك، ومثال ذلك الهدايا والهبات والتعويضات من الافراد والحكومات سواء كانت من الاجانب الى المقيمين او العكس.

(4) **حساب التسويات الرسمية (حساب الذهب النقدي او المعادن النفيسة):** ويسجل حركة التدفق الداخلي والخارجي لحساب التغيير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الاجانب والتغيير في الاصول الاحتياطية للدولة خلال مدة سنة.

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعزيز استقرار ميزان المدفوعات في الدول المستقطبة عبر تطوير بنود الحساب الرأسمالي والميزان التجاري معاً؛ إذ ينتعش الأول بفضل كثافة التدفقات النقدية الوافدة، بينما يزدهر الثاني نتيجة تقويض الاعتماد على الواردات وتنامي القدرات التصديرية. ويُعزى هذا التحسن الهيكلي في ميزان المدفوعات إلى دور الاستثمارات الأجنبية في ردف الأسواق برؤوس الأموال والتقنيات الحديثة والخبرات الإدارية، ما يفضي بالضرورة إلى الارتقاء بالطاقة الإنتاجية وبالتالي التوجه نحو التصدير للخارج، ومن ناحية أخرى فاعن المشاريع الاستثمارية المنجزة برؤوس

أموال اجنبية تنتج سلعا بنفس مستوى وجودة السلع المتواجدة في اسواق الدول المتقدمة ، وبالتالي امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات العالمية يجعلها أكثر قدرة على تسويق سلعها وفق السعر المناسب وهذا ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات ¹.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر سلاح ذو حدين في التأثير على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، فكما يؤثر إيجابا فهو يؤثر سلبا في الوقت نفسه، فنشاط الشركات يتطلب استيراد لحاجياتها من سلع وسطية وخدماتية، وتحويل أرباحها إلى بلدانها مع جزء من أجور عمالها الأجانب إلى دولهم مع دفع فوائد عن التمويل الخارجي، ومقابل عن براءات الاختراع والمساعدات التقنية ما يزيد من أعباء إضافية على ميزان المدفوعات وحدوث العجز ².

ثانيا : الأثر على هيكل السوق المحلي: ان امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات للميزة الاحتكارية، وسيطرتها على المعاملات الدولية من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر بأشكاله المتعددة ، وتقلات رؤوس الأموال والخبرة و التكنولوجيا، اذ يُحتمل أن ينعكس ذلك سلبا على النشاط التجاري المحلي؛ نظراً لعدم كفاءة السلع الوطنية في مجارة منتجات المؤسسات الدولية ،هذا الامر يتطلب على الدول المضيفة حماية منتوجاتها الوطنية من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي يضمن الاستمرارية للصناعات المحلية، بالإضافة الى ان الشركات المحلية ذات الامكانيات التكنولوجية والابتكارية المحدودة، قد تضطر الى توقيف نشاطها أو التوجه الى الأسواق المهملة من قبل الشركات المتعددة الجنسية ، ومن ناحية اخرى يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يساهم في توسيع مخزون رأس المال المادي والبشري للاقتصاد المحلي، كما انه يرفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي و يؤثر على مستويات التوظيف من خلال جذب التكنولوجيا الأجنبية وتقنيات الإدارة، اضافة الى توفير المنتجات والعمليات التي تحتوي على المعرفة الأجنبية، و يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً في سد الفجوات المتعلقة بالأفكار، يمكن أن يحسن ذلك كفاءة الإنتاج ويرفع متوسط مستوى الإنتاجية في الاقتصاد بشكل عام، مع اعتماد الشركات المحلية لأساليب الإنتاج الجديدة ستنقل التقدمات التي

¹ دلال بن سميّة، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية، العدد 03، 2008، ص(18-19).

² يقور احمد، مرجع سبق ذكره، ص34.

حققتها الشركات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية بشكل أسرع¹. علاوة على ذلك قد تسعى الشركات المحلية إلى التقليد والمحاكاة مما يعتبر دافعا لتعزيز السوق المحلي والارتقاء به.²

ثالثا: الاثر على العمالة: تعد البطالة احدى اهم الدوافع والاسباب التي تجعل الدول تتنافس على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث ترى في الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة لتخلص من مشكل البطالة او على الاقل الحد منها ويُقصد بالبطالة الحالة التي يكون فيها الفرد مؤهلاً وقادراً على العمل، ولديه الرغبة في الالتحاق به، ويسعى للحصول على وظيفة، إلا أنه لا يتمكن من إيجاد فرصة عمل متاحة عند مستويات الأجور السائدة، حيث يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر خلق فرص للعمل وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية:³

❖ وجود الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر في الدول المضيفة يسهم في تطوير علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين مختلف مشروعات تقديم الخدمات والنشاطات الاقتصادية في تلك الدول، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع جديدة وتزويد الشركات الأجنبية بالمواد الخام، ارتفاع عدد المشاريع الوطنية الجديدة، مما ينعش صناعة المقاولات ويخلق مزيداً من فرص العمل.

❖ أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح التي تحققها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة، وفي ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة مداخيل الدولة

¹ Vladimir Benacek , Mirosław Gronicki, Dawn Holland, and Magdolna Sass, The Determinants and Impact of Foreign Direct Investment in Central and Eastern Europe: A comparison of survey and econometric evidence, published in Transnational Corporations, Journal of United Nations, vol.9, no. 3, New York, December, 2000, p5

² عبد الكريم كاكي، المرجع السابق، ص(98-99).

³ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية -دراسة مقارنة -، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص(410-419).

سيترتب عنها انشاء مشاريع استثمارية جديدة سواء صناعية، تجارية، خدماتية ... إلخ) وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة.

❖ يُسهم توسّع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في نطاق أنشطتها، سواء كان ذلك توسعاً أفقياً أو رأسياً، مع انتشارها الجغرافي، سيساهم في خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية التي تعاني من التأخر الاقتصادي داخل الدولة.

❖ إن كثافة وجود الشركات في المناطق الحرة تسهم في خلق عدد كبير من فرص العمل الجديدة.

❖ وجود شركات متعددة الجنسيات التي تقدم اجور مرتفعة وتحفيزات كثيرة للعمال مقارنة بالشركات المحلية فانه سيحفز اليد العاملة المؤهلة والكفاءات الادارية للعمل بهذه الشركات.

رابعاً: الاثر على النقد الاجنبي:

وهنا وجهتي نظر مختلفتين:

حيث يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن تواجد الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية المستضيفة يترتب عليه ارتفاع تدفقات النقد الأجنبي إلى الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويُعزى ذلك، من وجهة نظرهم، إلى عدة عوامل، من أبرزها ضخامة الأرباح المحوَّلة إلى الخارج، واستمرار تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم، فضلاً عن الأجور الخاصة بالعمال الاجانب، اضافة الى رؤوس الاموال القليلة التي تمتلكها الشركات الأجنبية في بداية المشروع الاستثماري، بينما يعارض رواد المدرسة الحديثة رأي المدرسة الكلاسيكية. فمن وجهة نظرهم فأن الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي حيث ان هذه الشركات بإمكانياتها المالية و حجمها الكبير وقدرتها العالية على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تتمكن هذه الشركات من تغطية الفجوة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي لتمويل مشاريع التنمية ومدخراتها المحلية

المتاحة. ويمكن لهذه الشركات من خلال ما تقدّمه هذه الفرص الاستثمارية الجذابة والمريحة حافزاً للمواطنين على الادخار، كما يساهم أيضاً وجودها في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية والدولة الأم نحو الدول النامية المضيفة¹. بالنظر إلى هذين الجانبين يعتمد حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في تعزيز التدفقات الأجنبية إلى الدول النامية المستضيفة على العوامل التالية²:

- مقدار رأس المال الذي تجلبه الشركات متعددة الجنسيات مع انطلاق المشروع الاستثماري.
- حجم القروض الممنوحة للشركات من البنوك المحلية، والتي تعمل على تشجيع جذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
- مدى تأثير هذه الشركات على توجيه المدخرات المحلية نحو مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.
- مقدار الأرباح التي أعيد ضخها كرأس مال مقابل الجزء من الأرباح الذي جرى تحويله إلى الخارج
- المتطلبات المالية الإضافية اللازمة لتمويل الاستثمار.
- نطاق المشروع الاستثماري.
- ماهية الاستثمار أو أسلوب حياة النشاط الاستثماري.

خامساً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا

يُمكن وصف التكنولوجيا بأنها تقنية التصنيع، إذ تشتمل على كافة المناهج والأدوات الموظفة ضمن مسارات العمليات الإنتاجية كما يمكن اعتبارها مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لصنع منتج

¹ جمال منصر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة واثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة دفا تر المتوسط، العدد 01، الجزائر، 2015، ص 50.

² خروف منير، اثار ومحددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، مجلة جامعة أروى العلمية المحكمة، العدد 10، 2013، ص 4.

معين بالإضافة إلى السيطرة على الآليات المستخدمة في إنتاجه ، تشمل التكنولوجيا أيضا جميع الموارد المادية والبشرية والقدرات التنظيمية اللازمة لتوليدها وإدارتها واستخدامها بكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وزيادة تطويرها بما يتماشى مع الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومع ذلك تسيطر الدول المتقدمة على الأسواق العالمية بفضل شركاتها التكنولوجية المتطورة، بينما تعاني الدول النامية من فجوة تكنولوجية واسعة مما يضعها أمام تحديات كبيرة في مواكبة التطورات التكنولوجية، إذ تُعتبر وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة فيها بدائية أو متخلفة مقارنة بالدول المتقدمة مما يؤدي إلى تهميشها في الاقتصاد العالمي لهذا لجأت الدول النامية إلى جذب التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتضمن تنظيمًا وأساليب تخطيط وإنتاج وتسويق، بالإضافة إلى المعرفة الفنية والمعلومات اللازمة لتركيب وصيانة العمليات والمعدات ، وتعتبر هذه هذه المساهمات من أبرز المنافع التي يوفرها الاستثمار الخارجي لتلك الدول، وهو ما يترك أثراً ملموساً على معدلات الإنتاج وجودة استغلال الموارد المتوفرة؛ ومع ذلك، فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل التقنية إلى الأقطار المستضيفة يظل سلاحاً ذو حدين، حيث تتأرجح تداعياته بين الإيجاب والسلب¹.

فالأثر الإيجابي: يتجسد ذلك في مبادرات الاستثمار الاجنبي المباشر لدى الأقطار المستقطبة التي تحوز طاقات متقدمة في البحث والتطوير، وهذا ما يساعد على دعم وتطوير قدراتها إذ تتيح الاستثمارات الاجنبية المباشرة فرصة التفاعل المباشر بين المؤسسات الوطنية والشركات الدولية، مما يمهّد الطريق لامتصاص الابتكارات التقنية وتوطينها. وتستطيع الشركات المحلية استثمار التوسع المطرد في التقنيات الحديثة التي تطرحها الشركات عابرة القارات، فضلاً عن العوائد المعرفية الناتجة

¹حسين كلف عزيز وآخرون؛ دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية نقل التكنولوجيا في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2022)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، العدد 52، العراق ،2024، ص29.

عن تقديم الخدمات للجانب الأجنبي؛ وعلاوة على ذلك يبرز الحراك العمالي كقناة فاعلة لانتقال الخبرات التقنية عند انتقال الكوادر البشرية من المشروعات متعددة الجنسيات إلى الكيانات المحلية. أما الاثر السلبي: ويتجسد ذلك في النهج الاستراتيجي الذي تتبناه المجموعات الدولية عابرة القارات، عبر فرض تدابير تحول دون انتفاع الدولة المستضيفة من التقنيات المتطورة؛ إذ تعتمد هذه الكيانات إلى توظيف تكنولوجيات تعتمد بشكل كثيف على رأس المال في بيئات قد تقتصر لمقومات الخبرة والكفاءة المتوائمة معها، مما يؤدي بالتبعية إلى تقليص فرص التوظيف المنتظرة، وعلاوة على ذلك تحجم الكيانات الدولية عابرة القارات عن تمويل عمليات البحث والتطوير ضمن الأقطار المستقطبة لها، مفضلةً حصر هذه الأنشطة في دولها الأصلية؛ وتتذرع في ذلك بتعذر التنسيق بين مراكز البحوث في حال لامركزيتها، فضلاً عن ادعاء ندرة الكوادر التخصصية والخبرات الفنية في الأسواق المضيفة. كما قد تقتصر بعض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل تقنيات متهاكة تجاوزها الزمن، مما يساهم في تكريس الفجوة التقنية والإبقاء على التفاوت المعرفي بين الدول المتقدمة والبلدان النامية

سادساً: الآثار على السياسة الاقتصادية والسيادة الوطنية:

يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة قضايا تتعلق بتأثير هذه الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة، فضلاً عن إمكانية تعرضها لضغوط من الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر عبر الشركات المتعددة الجنسيات، كما يمكن أن تتعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط، مما يجعلها تتعرض لتبعية الاقتصادية والسياسة لهذه الشركات وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بالإضافة إلى ذلك يساهم نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في خلق طبقة من المستفيدين ترتبط مصالحها بمصالح هذه الشركات تتكون هذه الطبقة من التجار والموردين والوكلاء

والسماسرة الذين يشكلون مجموعة ضغط تدافع عن مصالح تلك الشركات حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية، وهناك العديد من الوقائع التي تؤكد استخدام الدول المصدرة لرأس المال لأساليب تهدف تتجلى الخطورة الكامنة للشركات متعددة الجنسيات في قدرتها على تقويض سيادة الدول النامية، من خلال ممارسة ضغوط تهدف لفرض أجندات سياسية معينة؛ الأمر الذي يضع القرار الوطني رهينة لإرادة هذه الشركات، لا سيما في الحالات التي تشعر فيها بتهديد يمس مصالحها واستثماراتها¹.

سابعاً: الاستثمارات الأجنبية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي: وتعد من الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ تفتقر معظم الاقتصاديات الناشئة إلى التدفقات المالية الضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي، نتيجة تدني مستويات الدخل القومي ومحدودية القدرة على الادخار؛ الأمر الذي يضطرها لسد هذا العجز عبر المفاضلة بين خيارين: إما الارتهان للقروض الخارجية وما يترتب عليها من أعباء خدمية وفوائد مرتفعة تُثقل كاهل الاقتصاد المحلي في الأمدين القصير والمتوسط، أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتمثلة غالباً في الشركات عابرة القارات. وتستهدف هذه الكيانات عادة قطاعات حيوية تعجز المؤسسات الوطنية عن ولوجها، نظراً لما تتمتع به تلك الشركات من كفاءة في إدارة المخاطر الاستثمارية في مجالات قد تكبد موازنات الدول المستضيفة تكاليف مالية ضخمة².

¹ نصير احمد؛ أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2015، ص38.

² وسام مجدي عطية؛ الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية ، مصر، 2012، ص(81-82).

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدول المضيفة.

يذهبُ الكثير من الأكاديميين إلى اعتبار التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة أحد الروافد الخارجية لتمويل المبادرات التنموية والخدمية في الدول المستقطبة؛ بيدَ أن ذلك لا ينفي وجود تحديات ومخاطر جوهرية تقتزن بهذا النمط من الاستثمار، تبرز في مقدمتها:¹

- نادراً ما تستهدف مبادرات الاستثمار الخارجي المباشر القطاعات الاستراتيجية الحيوية في البنيان الاقتصادي المحلي، والتي من شأنها توليد الانعكاسات الإيجابية المرجوة السالفة الذكر، بحيث لا يتم من خلال اتجاهات هذه المشاريع إحداث تطور حقيقي في الاقتصاد الوطني، وهذا بسبب أنها تتجه نحو إقامة مشاريع ثانوية غير مثمرة وفي ميادين خدمية كالمجالات التمويلية والسياحية ونحوها، مما يفتقر لتقديم دعائم حيوية لمنظومة الاقتصاد ونموه، أو الاستجابة للمتطلبات الجوهرية لأفراد المجتمع.

- عندما يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو مراحل الإنتاج الأولية في الدول النامية، فإنه عادة ما ينتج قيمة مضافة منخفضة حيث غالبا ما يرافق يرتكز هذا النمط الاستثماري على توريد المواد الأولية نحو الأسواق الخارجية، ليتم تحويلها لاحقاً إلى سلع مصنعة عبر مسارات الصناعات التحويلية وبالتالي تحقق المراحل اللاحقة قيمة مضافة تفوق عدة أضعاف ما تحققه مرحلة الإنتاج الأولي، وهذا يحرم الدول النامية من الاستفادة من هذه القيمة المضافة.

في الغالب تعتمد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر على تكنولوجيا لا تتناسب الدول النامية من حيث درجة تطورها ولا تتناسب كذلك مع مواردها ولا تلبي احتياجاتها، حيث تستخدم تقنيات مالية ضخمة، وبالنتيجة تعجز عن تأمين وظائف وافية لامتناس الزيادة في القوى العاملة لدى الدول.

¹ حري المخطارية، مرجع سبق ذكره ، ص(37-38).

- المستضيفة، ويؤدي التركيز على التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الى الاعتماد بشكل كبير على الآلة بدل الانسان، وهذا ما يؤدي الى تسريح كم هائل من العمالة، ومن ثم يتراجع دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في استحداث وظائف جديدة.
- قد يساهم التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر في تقليص فجوة التباين داخل الأقطار عبر رفع عوائد بعض فئات المجتمع المرتبطة بهذه المشاريع، وفي الوقت نفسه قد لا تستفيد الفئات الأخرى في المجتمع من هذه المشاريع، مما يخلق فئات مرتبطة بمصالح هذا الاستثمار وتسعى لدعمه وتعزيز مصالحه، هذه الحالة قد تضاعف من وطأة النزاع المجتمعي والسيادي لدى الأمم الناشئة الحاضنة لتلك المبادرات.
- بالإمكان أن تؤثر مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً على ميزان المدفوعات خصوصاً عندما لا توفر هذه المشاريع القدرة على التصدير أو لا تتيح إمكانية إحلال الواردات، إذا كانت التحويلات المرتبطة بهذا الاستثمار تفوق عوائد الاستثمار وأرباحه، فإن ذلك يؤدي إلى خروج تيار التدفق من الدول النامية المستقبلية لهذا الاستثمار، الأمر الذي يضاعف فجوة العجز والاضطراب في موازين سدادها المالية.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدول القائمة به

- هناك حزمة من المخاطر التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر وتكمن فيما يلي:¹
- ❖ **خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:** إذ لا تحفز الأسواق المحدودة النشاط الاستثماري إلا بمجاورة الموارد الأولية أو منافذ كبرى، وغالباً ما يُقاس نطاق السوق من خلال إجمالي الناتج المحلي.

¹يوسف مسعداوي؛ تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، 2008، ص(183-184).

❖ **البنية الأساسية:** تمثل المرافق القاعدية المتردية والعمالة المفتقرة للمهارات العالية عوامل طاردة لتدفقات الاستثمار الخارجي المباشر.

❖ **الاستقرار السياسي:** ينعكس الاضطراب السياسي سلباً على توجهات الشركات الأجنبية الاستثمارية، ويقلل من جدوى استقرار أصحاب رؤوس الأموال في تلك الدولة.

❖ **حجم الصادرات:** يعتبر من ضوابط جذب رأس المال الأجنبي، لكون الاستثمارات الأجنبية تنشد القطاعات ذات المردودية المرتفعة قياساً بالمجالات الاقتصادية البديلة.

❖ **المخاطر التكنولوجية:** بصرف النظر عن المزايا الجمة لتوظيف تقنيات ومعالجة البيانات، تبرز تهديدات متنوعة مقترنة بها، إذ تنامي التلازم الوثيق بين تطبيقات الحاسب والأنظمة وبين معايير حمايتها بالإضافة إلى ذلك قد يتسبب تبني تكنولوجيا جديدة في المنظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق إلى مخاطر تتعلق بفشل هذه التكنولوجيا، مما يؤدي إلى فقدان المنظمة لجل مقوماتها، فضلاً عن أن أنماطاً تقنية لاسيما البرمجية منها تنتشر سريعاً وتتطلب نفقات تأسيسية باهظة ، مما يجعل من الصعب على الشركات الرائدة استثمارها اقتصادياً بسبب سرعة تقادمها التكنولوجي.

❖ **مخاطر سعر الصرف:** إن العائد على الاستثمار في أسواق رأس المال الدولية يشمل العائد الناتج من التغير في سعر الصرف ، وبالتالي فإن الأرباح الرأسمالية التي يحققها المستثمر الأجنبي المباشر تتأثر بالتغيرات في أسعار الصرف، مما يعني أن علاوة المخاطر التي يحصل عليها المستثمر تكون جزءاً منها مقابل المخاطر العامة، أما الجزء الآخر فيغطي مخاطر سعر الصرف، وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي المباشر في الأسواق الدولية يواجه مخاطر أسعار

الصرف بالإضافة للمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة حيث تؤثر التغيرات في سعر العملة على

إجمالي عائد الاستثمار.¹

❖ **مخاطر التضخم:** حيث يؤدي التضخم الى تخفيض القدرة الشرائية للنقود، فالأموال التي تستثمر

لها قوة شرائية أكبر من قيمتها بالمقارنة مع فترة زمنية لاحقة مصحوبة بتضخم.²

وتتجلى أبرز هواجس المستثمر الاجنبي المباشر عند الشروع في النشاط ضمن الدول المستقطبة

في الآتي:³

✓ **نزاع الملكية:** شخّصها البعض كخطوة حكومية تهدف لانتزاع الحيازات العقارية الفردية بغية نفع

المجتمع، عبر مرسوم رسمي من سلطة معنية، وهي وسيلة تلجأ إليها البلدان المستقطبة للاستثمار

في أي لحظة وفق مقتضيات الحاجة.

✓ **المصادرة:** تُعد المصادرة آلية حكومية تقضي بالاستحواذ على كامل الأصول أو بعض الامتيازات

المالية للفرد، دون تقديم تعويضات مالية؛ وقد وصفها قانونيون بانتزاع الحيازات الخاصة قسراً وبلا

مقابل أيّاً كانت مبرراتها أو مسمياتها، حيث تعتبر سيادةً وطنية تمارسها الأقطار حينما تستدعي

الظروف ذلك.

✓ **التأميم:** تعتمد بعض الأقطار التأميم كوسيلة لامتلاك الأصول، لاسيما في الأنظمة ذات النهج

الاشتراكي سابقاً، فهو تدبير يهدف لتحويل ملكية المنشآت إلى كيان الدولة؛ بغرض إنهاء الاستحواذ

¹قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

²نشأت على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص219.

³عبد الكريم كاكي، المرجع السابق، ص (105-106).

الخاص على أدوات الإنتاج، أو لتحجيم نفوذ الاستثمارات الخارجية في السوق المحلي فيما يُعرف بالتأمين التصحيحي، والذي بات نادراً عقب تفكك المنظومة الاشتراكية.

خلاصة الفصل:

تكّ التطرق خلال هذا الفصل الى مختلف الجوانب النظرية التي عالجت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية مهمة تساهم في تدفق رؤوس الأموال من دولة الى أخرى على المدى الطويل بالإضافة الى نقل التكنولوجيا والأساليب الحديثة في الإدارة، لهذا يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من الخبراء والباحثين والمذاهب المالية، إضافة إلى شتى الأقطار العالمية المتطورة منها أو الناشئة.

ويمثّل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً لتمويل بالنسبة لدول النامية، إضافة الى انه يحقق العديد من المزايا لهذه الدول منها دعم التنمية الاقتصادية، خلق مناصب الشغل والمساهمة في تحسين المستوى الرفاهية المجتمعية، ولذلك تجتهد دول كثيرة لاستقطاب تدفقات رأسمالية خارجية عبر تبني حزمة من التعديلات الهيكلية الشاملة والسياسية، القانونية والإدارية، إضافة الى تحسين كفاءة ودور المؤسسات وتقديم مختلف الحوافز والضمانات وإلغاء القيود على تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية وتوفير بنية تحتية جيدة.

الفصل الثالث:

دور معايير المحاسبة الدولية
في تهيئة البيئة الاستثمارية
من الناحية المحاسبية

تمهيد:

تسعى العديد من الدول خاصة النامية منها الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في توفير رؤوس الأموال وتحقيق النمو الاقتصادي، اذ يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للمستثمرين من خلال محاربة الفساد وتحقيق الاستقرار السياسي إضافة الى تقديم الامتيازات والتحفيزات الجبائية اللازمة، وقد تناول هذا الفصل أهمية تهيئة البيئة الاستثمارية من الناحية المحاسبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تبني أنظمة محاسبية مستمدة من معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ، حيث ان اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) يساهم في تهيئة جاذبية البيئة الاستثمارية من خلال توفير تقارير مالية تعكس بشكل دقيق الواقع الاقتصادي للشركات، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين الأجانب، كما تسهل معايير المحاسبة الدولية عمليات المقارنة بين الشركات وتعزيز فرص التمويل والاستثمار في مختلف الدول. ومن هذا المنطلق فانه من الضروري دراسة وتحليل العلاقة الغير مباشرة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وتهيئة البيئة الاستثمارية من الناحية المحاسبية، حيث تساهم هذه المعايير في خلق بيئة استثمارية مستقرة وأكثر شفافية وكفاءة من خلال سعيها الى توفير معلومات مالية عالية الجودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر ودعم حوكمة الشركات من خلال إرساء الإفصاح والشفافية بالإضافة الى تنشيط سوق راس المال وتعزيز كفاءتها.

من خلال ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في توفير معلومات مالية ملائمة لاحتياجات المستثمر الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال

ارساء مبادئ الافصاح والشفافية

المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تنشيط سوق راس المال.

المبحث الأول: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

في توفير معلومات مالية عالية الجودة.

لقد أصبحت المعلومات المالية احدى الموارد الأساسية التي لا تقل أهمية عن الموارد المالية والبشرية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، اذ يعد المستثمر الأجنبي المباشر أكثر الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية، حيث يفضل التوجه نحو الدول التي تتوفر على أنظمة محاسبية قادرة على مده بمعلومات مالية عالية الجودة، وفي هذا السياق تناول هذا المبحث دور معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية عالية الجودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر، كما سيتم التطرق الى عرض اهم الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية رفيعة المستوى، علاوة على ضوابط تقييم كفاءتها الفنية

المطلب الأول: ماهية جودة المعلومات المالية

أولاً: مفهوم جودة المعلومات المالية

يمثل مصطلح جودة المعلومات المالية ركيزةً تباينت حولها رؤى الأكاديميين؛ كل حسب وجهة نظره، حيث تم تحديد مدخلين لمفهوم جودة المعلومات المالية،

المدخل الأول: من حيث منفعة المعلومة لاتخاذ القرار حيث تركز على القرار الذي يتخذه مستخدم المعلومة المالية وهذا الاتجاه يركز على خاصية ملائمة المعلومة المالية لعمليات اتخاذ القرار فكلما كانت لها أثر على عمليات اتخاذ القرار فهي ذات جودة أعلى، بينما **المدخل الثاني:** فهو مدخل للحوكمة حيث يعتمد هذا المدخل على تسهيل عملية مراقبة أداء المؤسسة من طرف أصحاب المصلحة هذا الاتجاه يركز على خاصية المصادقية أو التمثيل الصادق، حيث كل ما كانت المعلومة

دقيقة كانت ذات جودة أعلى كما استخدم كذلك طرح مجلس (FASB) مصطلحات متنوعة لبيان كفاءة البيانات، شملت: جودة الممارسة المحاسبية، ورصانة المعايير، وسلامة التقارير الختامية، وكفاءة العوائد المحقق¹.

ويُشار إليها بوصفها المعلومات التي تتسم بالمصداقية العالية والتي تحقق منفعة لمستخدميها، بحيث تكون خالية من التضليل والتحريف، وان يتم اعدادها بالاعتماد على المعايير القانونية والرقابية والمهنية، مما يؤدي الى تحقيق الهدف من استخدام هذه المعلومات².

تُعد كفاءة البيانات المحاسبية مقياساً موثقاً لتقييم فاعلية التقارير في بلوغ غاياتها، فضلاً عن كونها مرجعاً للمقارنة بين البدائل الإجرائية المتعلقة بقياس ونشر النتائج ضمن التقارير الختامية، مما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، أي ان المعلومات المالية ذات الجودة العالية هي أكثر كفاءة في اتخاذ القرارات³.

ثانياً: معايير قياس جودة المعلومات المالية

يُعتبر تقديم معلومات مالية رفيعة المستوى ركيزةً لصياغة التقارير، نظراً لانعكاساته الإيجابية والمباشرة على مستخدميها في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالاستثمار، لان الهدف الرئيسي في اعداد

¹ البركة نصيرة، ديش فاطيمة الزهرة، أثر حوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية المدرجة في السوق المالي عمان، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2024، ص74.

² سليمة مالية، قويسى مبروك، أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية " القوائم المالية " مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2023، ص292.

³ مزبود ابراهيم، بلحياي خديجة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسة البناء للجنوب الشرقي وحدة المدية، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2019، ص89.

تتمثل غاية التقارير المالية في تقديم بيانات محاسبية رصينة، لضمان توظيفها السليم عند صياغة القرارات الاستثمارية ، حيث أن تقدير تكلفة المعلومات المالية يمكن أن يتم بدقة لكن تحديد المنفعة مختلف تماما ، بالنظر لتنوع الأغراض وقابلية التكرار، وتأثير توظيف البيانات على أصعدة شتى، فإن وزن التقارير يُشتق من كفاءتها، وتتحدد ضوابط تقييم مستواها الفني وفقاً للمحاور الآتية¹:

❖ **الدقة كمقياس لجودة المعلومات:** تتجلى كفاءة المعلومات المالية عبر مختلف الأزمنة فمن المؤكد أن ارتفاع مستوى الضبط المعلوماتي يعزز قيمتها في عكس الوقائع الماضية وبلورة التقديرات الآتية بدقة.

❖ **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات:** تتضمن المنفعة عنصرين هما حصة المعلومة وسهولة استخدامها، وتأخذ المنفعة إحدى الصور الآتية:

○ المنفعة الشكلية والمقصود بها اتساق القوالب العرضية مع مقتضيات العملية التحليلية.

○ المنفعة الزمنية وتتمثل في استحضار البيانات ضمن المدى الزمني الفعّال للمفاضلة.

○ المنفعة المكانية والمقصود بها انسيابية النفاذ للبيانات.

❖ **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات:** تُقاس الفاعلية بمستوى بلوغ المنشأة لغاياتها الاستراتيجية،

بينما تتبلور فاعلية البيانات في مدى نجاعة المعلومات المحاسبية في تلبية تطلعات المؤسسة أو

صانع القرار ، عبر الاستغلال الأمثل لموارد تقنية محددة.

¹ قمان عمر؛ باكرية علي؛ أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الاطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة تحليلية-مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 1، الجزائر، 2019، ص134.

❖ **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات:** يتمثل الاستشراف في توظيف المعطيات التاريخية والراهنة

لاستقراء المخرجات المستقبلية؛ حيث تُمثل هذه البيانات ركيزة التخطيط وصناعة القرار، وبناءً عليه فإن كفاءة المعلومات المالية تتمثل في تخفيضها لحالة عدم التأكد.

❖ **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات:** يقصد بالكفاءة الاستخدام الامثل للموارد، وبعبارة اخرى تحقيق

أهداف المؤسسة باستخدام موارد اقل، وتطبيق مبدأ اقتصاديات المعلومات الذي يهدف الى تعظيم جودة المعلومات المالية بأقل التكاليف الممكنة التي يجب ألا تتجاوز قيمة المعلومة.

ثالثا: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المالية: تتعدد المتغيرات المحورية المؤثرة في

كفاءة المخرجات المحاسبية ضمن التقارير المالية، ونستعرض أبرزها في الآتي:¹

1. العوامل البيئية: جودة المعلومات المالية تتأثر بشكل كبير بالظروف التي تعيش فيها المؤسسة،

حيث تختلف المعلومات المالية المعروضة في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، حيث

أكد العديد من الباحثين أن السبب الرئيسي لهذا الاختلاف يعود الى تنوع واختلاف الظروف البيئية من دولة الى اخرى.

2. العوامل الاقتصادية: يجب على المؤسسة عند وضع قرارات متعلقة بالسياسات المالية، ان تقابل

هذه القرارات نتائج اقتصادية، وإذا لم ينتج عنها نتائج مالية فلا داعي لهذه القرارات، إذ أن هذه

النتائج تساهم في تحسين جودة المعلومات المتاحة لمستخدميها.

¹ سدره رحيمة؛ عوادي مصطفى، التحديات المعاصرة للمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية للآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر، 2022، ص 510.

3. **العوامل الاجتماعية:** تؤثر العوامل الاجتماعية بشكل كبير على التطبيقات المحاسبية، حيث ان البعد الاجتماعي للمحاسبة يحث على ضرورة الافصاح المحاسبي لجميع المعلومات التي تلبي احتياجات جميع افراد المجتمع دون التحيز لفئة عن اخرى، لأن هذا سيؤثر على عدالة الإفصاح بين الفئات المكونة للمجتمع.

4. **العوامل السياسية:** ان اختيار السياسة المحاسبية ينتج عنها آثار اجتماعية واقتصادية، حيث أن هذه الآثار قد تكون حقيقية او وهمية، ويترتب كذلك عن اختيار السياسات المحاسبية عدة اراء سواء كانت مؤيدة أو معارضة لهذه السياسة.

5. **العوامل القانونية:** تتأثر الممارسات المحاسبية بمجموعة من القوانين والتشريعات التنظيمية الأخرى، حيث ان هذه القوانين تؤدي الى زيادة جودة ومنفعة المعلومات المالية.

6. **العوامل الثقافية:** يعتبر المستوى التعليمي احدى اهم العوامل الثقافية المؤثرة على النظم المحاسبية والرقابية شمولاً، وعلى السمات النوعية للمعلومات المالية ضمن التقارير المحاسبية تخصيصاً.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المطلوبة من قبل المستثمر

الأجنبي المباشر

تتشكل السمات النوعية للبيانات المالية من حزمة مقومات جوهرية، يُشترط توافرها لضمان كفاءة تلك المعلومات حتى تكون ذات جودة عالية ومناسبة لاتخاذ القرارات من طرف مستخدميها ، فمن خلال هذه الخصائص يمكننا الحكم على مدى كفاءة وجودة المعلومات المالية ، وتشير الخصائص النوعية إلى مدى مطابقة المعلومات المالية للقواعد والمعايير المطبقة بما يعكس شفافية وموثوقية الحسابات المالية للمؤسسة ، فهذه الخصائص عبارة عن مجموعة من الاخلاقيات والقواعد التي تكمل

بعضها البعض، حيث يجب النظر إليها على أنها مجموعة متجانسة ومتكاملة ولا ينظر إلى مجموع مكوناتها بشكل مستقل¹. ويمكن استعراض السمات النوعية للبيانات المالية وفقاً للتصنيف الآتي:

أولاً: الخصائص الرئيسية: وتتمثل في خاصيتي الملائمة والموثوقية

1- الملائمة: وتعني أن تكون المعلومات مناسبة للمستخدمين في عمليات اتخاذ القرار، فالمعلومات الملائمة هي التي لها القدرة على التأثير في اتخاذ القرارات ولها القدرة على التنبؤ بالنتائج الحاضرة والمستقبلية وتصحيح أو تأكيد النتائج الماضية، بالإضافة إلى المساهمة في القيام بعمليات التغذية العكسية². ولتحقيق خاصية الملائمة في المعلومات المالية يجب توفر ثلاث خصائص فرعية وهي:³

أ- التغذية العكسية: وهي إمكانية استخدام المعلومات في تصحيح معلومات حالية أو استشرافية، حيث يُستند إليها في فحص التقديرات السالفة، مع ضرورة تمتعها بكفاءة عالية في التغذية العكسية للمفاضلات الماضية، والقدرة الفائقة على التنبؤ بالمسارات المستقبلية، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.

ب- خاصية التنبؤ: وتشير إلى القدرة الاستشرافية للمخرجات بناءً على المعطيات التاريخية، مما يعكس الارتباط الوثيق بين الماضي والتنبؤ؛ فالمستقبل لا يمكن رصده بمعزل عن بياناته

¹ سيد علي باني، جميلة الجوزي، جودة المعلومات المالية بين تعدد الصفات النوعية واختلاف احتياجات المستخدمين، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 2، الجزائر، 2022، ص 252.

² سيد علي باني، جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 253.

³ فؤاد صديقي، تعزيز جودة المعلومات المالية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب BATISUD ورقة - المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2022، ص (41-42).

السابقة، وتتجلى قيمة هذا التنبؤ في ترشيد القرار عبر خفض منسوب عدم اليقين ووضع تقديرات احتمالية للمسارات القادمة.

ت- التوقيت المناسب: لكي تكون المعلومة ملائمة يجب توفرها في الوقت المناسب، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة غير نافعة، وتكمن العلاقة بين اتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون مرتبطة بمدة زمنية وتوفر المعلومة خلال تلك الفترة تؤثر على اتخاذ القرار¹.

2- الموثوقية: تكون المعلومات المالية ذات موثوقية شريطة تجردها من الأخطاء المادية والتحيز؛ وبذلك يستطيع المستخدمون الركون إليها كبيانات تعكس التمثيل الصادق للجوهر الاقتصادي الذي وُضعت لتصويره ولأجل إضفاء صفة الموثوقية يجب ان تتوفر على الخصائص التالية:

أ- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: ان جوهر العمليات المالية والاحداث الأخرى لا يتطابق دائما مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني، وحتى تكون المعلومات والاحداث الأخرى تمثل تمثيلا صادقا فانه يجب ان تكون قد تمت المحاسبة عنها وفقا لجوهرها الاقتصادي وليس لشكلها القانوني، فعلى سبيل المثال يمكن ان تتخلص المؤسسة من اصل ما الى طرف اخر بطريقة يفهم من وثائقها انها تمرير ملكية الأصل الى الطرف الاخر ، بينما تبقى المؤسسة العملية عملية بيع في هذه الحالة لا يمثل بصدق العملية التي تمت².

¹ Kristina Rudzioniene , Toma Juozapaviciute , Quality of Financial Reporting in Public Sector, Social Sciences / Socialiniai mokslai , Nr. 4 (82) , 2013, p21.

² حنان قسوم، اسهامات النظام المحاسبي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية - دراسة تطبيقية-، مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر، 2017، ص65.

ب- الحياد: حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب ان تكون خالية من التحيز، أي ان القوائم المالية غير موجهة لخدمة طرف معين، بل موجهة لخدمة جميع المستخدمين وصناع القرار مثل: عدم تضخيم الأرباح لخدمة الإدارة وجذب المستثمرين او التلاعب واخفاء بعض المعلومات المالية عن إدارة الضرائب.¹

ت- الحيطة والحذر: يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الاحكام الضرورية لأجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل او تقليل الالتزامات والمصروفات، ان ممارسة الحيطة والحذر لا يسمح مثلاً بإيجاد احتياطات سرية او مخصصات مبالغ فيها.²

ثانيا: الخصائص الثانوية

1- القابلية للمقارنة: يُقصد بالقابلية للمقارنة إتاحة الفرصة للمحللين لربط القوائم المالية الحالية للمنظمة بسجلاتها التاريخية السابقة، فضلاً عن تمكينهم من عقد مقارنات بين أداء الشركة وأداء نظيراتها في القطاع خلال نفس الإطار الزمني. ويستهدف جمهور التقارير المالية من اجراء المقارنة الى اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل ومتابعة أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى، واجراء المقارنة بين الشركات الأخرى.³

¹ محمد لمين ميرة؛ لجان المراجعة كألية للإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية، اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص120.

² جنينة جمال؛ محصول نعمان، أثر الافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2023، ص41.

³ Elona Fejzaj , and Others , Qualitative Characteristics of Financial Reporting: An Evaluation According to the Albanian Users' Perception , Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Vol 10 No 6, 2021 ,p37.

2- القابلية للفهم: تتمحور خاصية قابلية الفهم حول ضرورة تبويب وإفصاح البيانات المالية بأسلوب

يتسم بالشفافية والمنطقية، مع مراعاة الدقة في العرض. وينطلق هذا المفهوم من افتراض مفاده أن جمهور المطلعين على هذه المعلومات يمتلكون مستوى مقبول من المعرفة في مجال المالية والمحاسبة وفي أعمال المؤسسة والنشاطات الاقتصادية، ولديهم رغبة كبيرة في دراسة المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية للشركة، ويجب أن تكون المعلومات المعروضة خالية من التعقيد والصعوبة، ولا ينبغي أن يفهم من ذلك استبعاد البيانات المالية المرتبطة بالأنشطة ذات الطبيعة المعقدة، مثل التعاملات الخاصة بالمشتقات والأدوات المالية المتطورة؛ يُلزم الباحث بتقديمها ضمن أطر إفصاح تتسم بالبساطة والوضوح الكافي لاستيعاب جوهرها.¹

3- القابلية للتحقق تُشير خاصية القابلية للتحقق إلى بلوغ مستوى رفيع من التوافق بين المقيمين

المستقلين عند استخدامهم لذات معايير القياس المحاسبي للوصول لنتائج متقاربة. ففي حال تباينت مخرجات الفحص التي يجريها مدققون خارجيون بشكل جوهري، فإن ذلك يفقد البيانات المالية مصداقيتها ويجعلها غير جديرة بالاعتماد. وبناءً عليه، تشترط هذه الخاصية صياغة المعلومات بطريقة تسمح لمقيسين مختلفين بالتوصل لنتائج منسجمة؛ ولا يُشترط هنا التماثل الرقمي المطلق، بل يُسمح بهوامش تفاوت ضئيلة وضمن نطاقات مقبولة.²

4- التوقيت المناسب: ويقصد به توفير المعلومات المالية للمستخدم في الوقت المناسب، لكي تكون

قادرة على التأثير على قراراتهم، فكلما كانت المعلومات المالية متأخرة كلما كانت أقل فائدة، رغم

¹Mbobo Erasmus Mbobo, Ntiedo Bassey Ekpo, Operationalizing the Qualitative Characteristics of Financial Reporting, International Journal of Finance and Accounting, 5(4), 2016, p187.

² صحراوي إيمان؛ أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على اعداد القوائم المالية في الجزائر -دراسة حالة مجمع صيدال ومجمع بيوفارم -، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020، ص54.

انه قد تستمر بعض المعلومات في الوقت المناسب بعد وقت طويل من نهاية فترة اعداد التقارير لأنه يحتاج المستخدمين الى تحديد الاتجاهات وتقييمها¹.

المطلب الثالث: مدى تأثير معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) على جودة المعلومات المالية.

سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية عبر إرساء دعائم المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى الارتقاء بمستويات الجودة والوضوح في البيانات المالية، لضمان تجسيدها للواقع الاقتصادي الفعلي للمنشأة. كما يطمح المجلس من خلال توحيد هذه المعايير إلى تعزيز خاصية المقارنة بين التقارير المالية، مما يمنح المستثمرين قاعدة بيانات صلبة تدعم صياغة قرارات استثمارية رشيدة. وعلاوة على ذلك تهدف هذه المعايير إلى ابتكار حلول محاسبية نموذجية تركز على إفصاحات شاملة تلبي تطلعات كافة الأطراف المستفيدة، حيث يشترط في كفاية هذا الإفصاح أن تكون في المعلومات المالية مستمدة من معايير المحاسبة الدولية ولتحسين جودة المعلومات المالية عملت لجنة المعايير الدولية على ما يلي:²

➤ تسعى الهيئة لتحديث أدوارها عبر موازنة الممارسات المحاسبية، وذلك من خلال صياغة بدائل فنية تنصهر في إطار منظومة معايير عالمية موحدة. كما تمتد جهودها لتشمل إصدار إيضاحات

¹ منصر عبد العالي، جوامع اسماعين، مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة المالية بمشاركة المحاسبين دراسة حالة مؤسسة الاسمنت تبسة، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد7، العدد 1، الجزائر، 2021، ص693.

² بوشايب حسينة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص200.

تحليلية مرافقة لهذه المعايير، بهدف تفادي أي انحرافات أو أخطاء أثناء التنفيذ الميداني، علاوة على توفير المساندة والتوجيهات الضرورية التي تضمن سلامة التطبيق المحاسبي.

➤ طرحت منظومة المعايير الدولية تفسيراً شاملاً للمصطلحات والمدلولات، إذ يستهل كل معيار بتقديم قائمة تعاريف جوهرية ترمي إلى الضبط الدقيق للمفاهيم المهنية المعتمدة في نصوص المعيار. فضلاً عن ذلك، تتضمن أغلب المعايير تبياناً مفصلاً لمنهجية القياس الملائمة لكل واقعة مالية لضمان تقييدها محاسبياً بطريقة سليمة، حيث إن التوصيف المحدد لآليات قياس الأحداث المالية علاوة على أن التحديد المحكم لمكونات التقارير المالية يُسهم في ترقية المعالجات المحاسبية، الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة تناغم قواعد الإثبات والاعتراف.

كما تسعى معايير المحاسبة الدولية لتحسين جودة المعلومات المالية عبر بيان آليات تقييمها وإدراجها ضمن التقارير المحاسبية والملاحق المرفقة بها، وفيما يلي استعراض لبعض معايير المحاسبة الدولية التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية:¹

1. المعيار المحاسبي الدولي IAS1 عرض القوائم المالية:

يرمي معيار المحاسبة الأول نحو تبيان ركائز وضوابط إفصاح التقارير المالية، لضمان اتصاف بياناتها بالملاءمة والتمثيل العادل والقدرة على المضاهاة، وذلك عبر:

- أوجب المعيار نمطاً ومضموناً محدداً للتقارير الراهنة والمنصرمة، مما يدعم إمكانية المقارنة تاريخياً أو مع منشآت القطاع ذاته، علاوة على ترسيخ سمة الملاءمة عبر تمكين أصحاب

¹ بن عواق العربي، أهمية معايير المحاسبة الدولية في تعزيز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها في الكشوف المالية - قراءة تحليلية لبعض المعايير -، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2024، ص(595-596).

المصلحة من صياغة التوقعات المستقبلية. كما أقرّ كذلك الضوابط الدنيا لعمليات الإفصاح، الأمر الذي يضيف على البيانات صبغتي القابلية للفهم والتحقق.

- يطمح المعيار لتكريس ميزة التعبير الواقعي للبيانات المنشورة عبر تأكيده على وجوب تقديم التقارير المالية طبقاً للوقائع والأنشطة الفعلية، ومنهجية إدراجها وحوكمة عناصر الأصول والالتزامات والإيرادات والأعباء المُعلن عنها.

2. معيار التقرير المالي الدولي IFRS13 "قياس القيمة العادلة":

يسعى المعيار نحو تحديد مفهوم القيمة العادلة وإقرارها كقاعدة للتقييم المحاسبي في معظم المعاملات المالية، وذلك بغية الارتقاء بجودة البيانات المالية المدرجة ضمن التقارير المحاسبية عبر الآتي:

- يستند التقييم بالسعر العادل إلى الأسواق النشطة التي تراعي المستويات العامة للأسعار، ومن ثمّ فهي توفر بيانات تجسد الواقع الفعلي للوقائع بعيداً عن أي مغالطات أو تزييف أو محاباة لطرف ما، الأمر الذي يرسخ سمتي التعبير الواقعي والموضوعية.
- تُسهم في تقويم الوقائع التاريخية الماضية كمعالجة أرصدة النقدية الناشئة عن تقلبات الزمن وتآكل القوة الشرائية لوحدات القياس، مما يمنح الأحداث أوزانها الحقيقية ويُدعم ميزة التوقيت المثالي للبيانات المتاحة لتغدو أكثر ملاءمة للمستفيدين حالياً، وتتيح صياغة توجهات مستقبلية أكثر عقلانية تجعل الوقائع أكثر تجانساً بما يخدم غرض المقارنة بينها. بيد أن تقييم العناصر قد ينعكس سلباً على سمة الموثوقية نظراً لاستناده إلى تقديرات وافتراسات تركز على الاجتهاد الشخصي الذي قد يجانبه الصواب أحياناً، كما يصعب من إجراءات التدقيق عند تبني القيمة العادلة لكونها لا تستند إلى مستندات تاريخية بل إلى توقعات وظنون وهذا ما يؤثر خاصيتي القابلية للتثبت والموضوعية. فضلاً عن ذلك، فإن تفضيل السعر العادل على التكلفة التاريخية

يُعد اختياراً لنمط قياس غير مستقر لتأثره بتذبذبات الأسعار، بخلاف نظام كان يتجاهل تغيرات القيمة، مما يُربك عملية السيطرة على المعلومات المالية المنشورة ويُعقد فهمها وتحليلها من قبل المستخدمين لاتخاذ شتى القرارات المتعلقة بها.

3. المعيار المحاسبي الدولي (IAS 7) قائمة التدفقات النقدية

يهدف المعيار نحو وجوب تقديم بيانات تتعلق بالتحويلات الزمنية في السيولة النقدية وما يعادلها من خلال اعداد قائمة للتدفقات النقدية، وتصنيفها الى تدفقات من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، كما يجب على المؤسسة اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار وتقديمها كجزء من قوائمها المالية لأي فترة لتوفير معلومات للمستخدمين حول مدى قدرة المؤسسة على توليد النقد وكيفية استخدامه¹.

¹ كيموش بلال، مرجع سبق ذكره، ص 147.

المبحث الثاني: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

في دعم حوكمة الشركات.

يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية احدى المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات هذه الأخيرة تعد من العوامل الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي المباشر في اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث ان توفر إجراءات حوكمة الشركات يضمن قدر معقول من الشفافية والافصاح الكافي للمعلومات المالية في القوائم والتقارير المالية من خلال الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

المطلب الاول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمثل حوكمة الشركات أحد اهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة او في الدول النامية، ولقد اكتسبت قضية الحوكمة أهمية كبيرة بعد سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية مثل فضيحة شركة "انرون" للطاقة، وتلاعب حوكمة المؤسسات دوراً حيوياً في ميادين التطوير المالي والتنظيمي للمنشآت، وتعزيز طمأنينة المساهمين في دقة التقارير المحاسبية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

اولاً: تعريف حوكمة الشركات

حوكمة الشركات عبارة عن نظام شامل يحتوي مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ويتضمن مؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة داخليا أو خارجيا من التأثير بصفة سلبية

على أنشطة المؤسسة، وهذا ما يضمن الاستخدام الجيد للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمؤسسة لصالح ملاكها وللمجتمع بصفة عامة¹.

وتعرف حوكمة الشركات كذلك بأنها مجموعة من المبادئ التي تعمل على تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه، وتطوير أداء المؤسسة لحماية وارضاء المساهمين من خلال تعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها².

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يضمن توزيع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمساهمين والأطراف ذات العلاقة، كما يقوم بوضع القواعد والإجراءات الضرورية لتقييم ومراقبة الأداء³. وحسب البنك الدولي فحوكمة الشركات هي عبارة عن عملية التسيير والإصلاح المؤسسي المرتبطة بالإدارة، وذلك عن طريق اختيار السياسات وتحسين مستوى التنسيق إضافة الى تقديم الخدمات العمومية، عبر اعتماد المنهجيات القوية وقيم النزاهة والوضوح، بغية بلوغ الغايات المحددة سلفاً وتجسيد أبعاد التطوير الشامل والمستمر⁴.

¹ مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة؛ أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، الجزائر، 2013، ص42.

² البشير زبيدي، جمال خليفاتي، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية-دراسة ميدانية-، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، الجزائر، 2022، ص522.

³ Manuel Alfonso Garzón Castrillón, The concept of corporate governance, Revista Científica "Visión de Futuro", vol25, núm 2, Argentina, 2021, P180

⁴ نسيم شرطي؛ تحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1996-2020)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، 2023، ص166.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات

اختلفت اراء الباحثين حول الأهداف التي تسعى لتحقيقها حوكمة الشركات كل حسب اهتماماته

ومجال تخصصه ويمكن عرض أهم هذه الأهداف كما يلي¹:

- حماية حقوق المساهمين من خلال الاحتفاظ بسجلات ملكية الأسهم وشفافية الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، بالإضافة الى حماية حقوق أصحاب الملكية من خلال ضمان حقهم في الانتخاب وفي الحصول على جزء من الأرباح.
- تحقيق العدالة من خلال ضمان حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وكذلك المساواة بين جميع المساهمين داخل أو خارج المؤسسة.
- ان توفير المعلومات وحماية قنوات الاتصال بشكل مناسب لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة يعكس كفاءة التحكم في نشاطات المؤسسة، وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية، اضافة الى تطبيق القوانين، وهذا ما يدعم حوكمة الشركات.
- إدارة مختلف المخاطر بكفاءة وفعالية، بالإضافة الى وجود نظام رقابة داخلي يعمل بالتنسيق مع المدقق الخارجي.

¹رحمة غزالي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية لمجموعة من شركات المساهمة بولاية سطيف -، مجلة المالية وحوكمة الشركات، العدد 02، الجزائر، 2019، ص04.

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 1999 مبادئ حوكمة الشركات، بكونها المرجع الجوهري والرئيسي للكثير من التطبيقات المتعلقة بالحوكمة، وتتبلور تلك القواعد المحدثة عام 2004 في النقاط الآتية:¹

❖ **ضمان وجود إطار فعال لحكومة الشركات:** تسعى حوكمة الشركات الى تحقيق التوافق بين معدلات الوضع وفاعلية التداول المالي مع نصوص التشريع، علاوة على توزيع الاختصاصات بين شتى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بشكل واضح.

❖ **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتُفيد إرساء مبدأ التكافؤ بين سائر حاملي الأسهم، وتمكينهم من اقتضاء امتيازاتهم التشريعية، والمشاركة التصويتية في المداولات العمومية حيال القرارات الجوهرية، مع ضرورة تيسير وصول كافة البيانات ومراقبة التعاقدات المبرمة مع أعضاء الهيئة الإدارية أو كبار التنفيذيين.

❖ **دور أصحاب المصالح في أسلوب ممارسة السلطة الإدارية للشركة:** إذ يكفل الإقرار بامتيازات ذوي المنافع وجبر الأضرار الناجمة عن أي مساس بتلك الحقوق، علاوة على تيسير سبل التعاون بينهم وبين المنشأة عبر تزويدهم بالبيانات الضرورية.

¹يسرى ليعلاوي وآخرون: مساهمة اليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، الجزائر، 2023، ص(37-38).

❖ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجسد تشكيل هيئة الإدارة والتزاماتها التشريعية، فضلاً عن مهامها الرقابية على الطاقم التنفيذي، وواجباتها تجاه الملاك وسائر ذوي المنافع ومختلف المنهجيات المرتبطة بصناعة القرارات الرشيدة.

❖ **حقوق المساهمين:** وتتضمن حق ملكية الأسهم، حق التصويت في اجتماع الجمعية العامة، الحق في انتخاب مجلس الإدارة، الحق في الحصول على جزء من الأرباح، بالإضافة إلى الحق في مراجعة القوائم المالية وما إلى ذلك¹.

❖ **الإفصاح والشفافية:** يضمن الإفصاح في الوقت المناسب عن جميع المسائل الخاصة بالمؤسسة، حيث يكون ذلك بطريقة عادلة بين كافة المساهمين في الوقت المناسب، ويتضمن الإفصاح كل من النتيجة المالية، حقوق المساهمين، أطراف مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، هياكل ونظم حوكمة المؤسسات، مع ضرورة اتساق منهجية الإفصاح مع المعايير المحاسبية والمالية، بما يحقق أهداف الإبلاغ عن البيانات غير المالية واشتراطات إجراءات المراجعة والتدقيق².

المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر حوكمة الشركات إحدى أهم العناصر التي تساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما أن قوة قطاع مؤسسات الأعمال له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بصفة عامة علاوة على ترسيخ طمأنينة الممولين، إذ تشمل حوكمة المؤسسات على شبكة من الروابط بين إدارة

¹ Organization for economic co-operation and development , Principles of Corporate Governance, OECD Publications Service, France ,1999 ,p27.

² منير إبراهيم هندی؛ حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية للتوزيع، مصر، 2015، ص23.

الشركة والاطراف ذات العلاقة، كما ان التزام المؤسسة بالمبادئ الاساسية لحوكمة الشركات هي احد العوامل التي تتزايد اهميتها بالنسبة لقرارات الاستثمار و تأثيرها يكون من خلال اقناع المستثمرين بالمساهمة و التمويل، و عملية الاستثمار بصفة عامة تتميز بقدر من المخاطر، فقد كلفت الازمات المالية المستثمرين خسائر كبيرة ، الامر الذي دعاهم الى التحقيق والتقييم للتأكد من مدى تطبيق القوانين والقواعد والمعايير الخاصة بالحوكمة قبل مباشرة عملية الاستثمار¹. وفي هذا السياق يشكل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات احدى اهم الضمانات التي من شأنها ان تسهل عملية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ما يلي:

1. دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات:

يقصد بحالة عدم تماثل المعلومات الحالة التي تكون فيها المعلومات متاحة ومعروفة لطرف واحد فقط، بينما الطرف الثاني لا تتوفر لديه هذه المعلومات، ويترتب عن هذه الحالة عدم كفاءة الأسواق لان اغلب المستثمرين لا يتمكنون من الوصول إلى المعلومات الضرورية في عملية اتخاذ القرارات، كما ان عدم تماثل المعلومات يؤثر على العديد من القرارات المالية مثل سياسات توزيعات الأرباح ، التمويل ، الإفصاح الاختياري للمعلومات ، اضافة الى احتفاظ الإدارة بالملكية في إصدار الأسهم الجديدة، والانتقاء الاختياري للمدققين الخارجيين، فالمعلومات لها محتوى إعلامي وبالتالي فان عدم تماثلها سيؤثر بشكل سلبي على كفاءة السوق وقدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر².

¹ عيسى حمد محمد الفارسي، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاد الليبي، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة - المؤسسات واشكالية التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجا)، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، يومي 11-12 نوفمبر 2012، ص303.

² رجم محمد خميسي، صلاح سعاد، دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد2، الجزائر، 2015، ص88.

لهذا تسعى حوكمة الشركات للحد من التلاعب والغش وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات، من خلال اليات تحقق الرقابة والسيطرة على جميع الوحدات الاقتصادية وتحقيق مصالح كافة الأطراف، ويتحقق ذلك من خلال قدرتها على تحسين الإطار القانوني والتنظيمي الملزم لتوجيه حركة النشاط الاقتصادي في كل من المجتمع المحلي والدولي للوفاء بمتطلبات العولمة، حيث يتطلب تحقيق تلك الأهداف ضرورة تحسين فعالية واستقلالية دور مدقق الحسابات.¹

2. نظام قضائي مستقل ودعم مكانة الموظفين:

في ظل الاقتصاد الحر وما يشهده من منافسة حيث تكون الدول هي المنظمة للمنافسة الحرة في هذا النوع من الاقتصاد وذلك عبر مجموعة من القوانين والقواعد التي تضبط عمل الأسواق، ولكن اغلب هذه القوانين والقواعد المنظمة للمنافسة في السوق لا يمكن أن تحقق أي نتيجة أو تأثير إلا بوجود نظام قضائي مستقل يجسد المعنى الحقيقي للأمن القضائي، والمستثمر الأجنبي لا يضمن حقوقه إلا إذا كانت هنالك سلطة منظمة للسوق الحر تضبط تطبيق القوانين على جميع الأطراف، حيث لا وجود لاستثمار دون ضمانات قضائية واضحة ، لهذا يفضل المستثمر الأجنبي المباشر اللجوء إلى التحكيم كآلية للفصل في نزاعات قانون الاستثمار ، كما ان دعم مكانة الموظفين تمثل إحدى الضمانات التي تدعمها حوكمة الشركات في إطار دعم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يتم ذلك من خلال اختيار أفضل الموظفين الذين يساهمون في الرفع من مستوى الخدمات المقدمة من خلال كفاءتهم ومؤهلاتهم ، كما تحرص الحوكمة على ضرورة تقديم الاجور والتحفيزات المناسبة للموظفين لتأدية مهامهم بشكل افضل ، بالإضافة إلى تقديم تأهيل احترافي للموظفين تماشياً

¹ عبد الوهاب نصر علي؛شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص17.

مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم ، وفي إطار دعم مكانة الموظفين و أصحاب المصالح دعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى ضرورة الاهتمام بمكانة الموظفين في الشركة وتطوير قدراتهم، حيث نصت على أنه يجب أن يتضمن الإطار الخاص بحوكمة الشركات اعتراف بحقوق أصحاب المصالح في الشركة وذلك من خلال تشجيع التعاون ما بين الشركات وأصحاب المصالح فيها ،بهدف خلق قيمة مضافة للشركة وتحقيق الثروة وبالتالي توفير مناصب عمل أكثر وتحقيق الاستدامة للشركات القائمة، وذلك من خلال منح اصحاب المصالح الحق في المطالبة بالتعويض نتيجة الانتهاكات التي تتعرض لها حقوقهم، بالإضافة الى فتح المجال امامهم للمشاركة في حياة الشركة وتطوير آليات تحسين الأداء، وضمان حقهم في الإفصاح عن المعلومات والحصول عليها في الوقت المناسب ¹.

3. دور الحوكمة في معالجة مشكلة الفساد المالي والإداري:

مفهوم حوكمة الشركات لا يعني فقط احترام مجموعة من القواعد والإجراءات الموضوعية لإدارة الشركة، بل هي ثقافة وأسلوب تستخدم لضبط العلاقة بين ملاك الشركة ومديرها والمتعاملين معها، نظراً لوجود العديد من الأنشطة والتطبيقات التي تتخطى الأطر التشريعية والضوابط الحتمية في تسيير المنشأة، والتي قد تؤدي إلى مخالفة آليات السوق الصحيحة وما تفرضه من معايير حازمة لتقنين الأداء والتعاملات بغرض صيانة الاقتصاد القومي وضمان حقوق الممولين والملاك، كما تُعد الممارسات التدليسية والتضليل من المرتكزات الأساسية للفساد الإداري والمالي لهذا يجب اكتشاف

¹ بن ضياف محمد الأمين، حوكمة الشركات وتأثيرها في عملية جذب المستثمر الأجنبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2024، ص(493-494).

العش الذي يحصل في المؤسسات عبر صياغة منهجية متكاملة لمجابهة الانحرافات التنظيمية

والمالية المتفشية داخل المنشآت، وتتشكل هذه الخطة من المكونات الآتية:¹

❖ الرفع من كفاءة ومستوى العاملين من خلال برامج تدريبية مما يساهم في تطوير قدرات الهيئات الحكومية والإدارية والتنفيذية.

❖ تطوير النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانات التي تساهم في تطبيق عادل للقوانين.

❖ وضع استراتيجيات لتنفيذ حوكمة الشركات، حيث يتطلب تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إصلاح الكثير من القوانين واللوائح المعمول بها.

❖ النزاهة والعدالة في العمل ولتحقيق ذلك يجب تطوير العلاقة بين أصحاب المصالح لتحقيق أهداف الشركة وجعله جزءا من استراتيجية الشركة طويلة المدى، كما أن تقبل المحاسبة والمسؤولية تجاه المساهمين وأصحاب المصالح يعطي للشركة ميزة أكثر تنافسية.

❖ ممارسة حوكمة الشركات في المؤسسات العامة والخاصة يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

❖ الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية حيث أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في دعم كفاءة الإدارة المالية، وتوفير تقارير تحتوي على معلومات موثوقة تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لهذا تم وضع معايير محاسبية دولية موحدة حيث ان تطبيق وقبول المعايير الموحدة يؤدي إلى زيادة القدرات المالية وتحقيق المرونة والشفافية في المعاملات المالية الدولية وزيادة جودة التقارير المالية، وقد أدى استخدام المحاسبة المالية الى ظهور ما يعرف بالمسائلة التي تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق الحوكمة السليمة.

¹ رجم محمد خميسي، صلاح سعاد، مرجع سبق ذكره، ص(91-92).

المطلب الثالث: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في إرساء

مبدأ الإفصاح والشفافية

تسعى معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الى تقديم معلومات مالية موثوقة وذات مصداقية مما يعزز الثقة لدى المستثمرين في التقارير المالية، ويكمن دور معايير المحاسبة الدولية في دعم مبادئ الإفصاح والشفافية من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأدائها المالي بما يساعد على تحقيق العدالة والشفافية في بيئة الاعمال ويحد من التلاعب المالي.

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي

1- تعريف الإفصاح المحاسبي: يُعد الإفصاح المحاسبي من الركائز والقواعد المالية الجوهرية التي لها دور كبير في زيادة قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، والتي تستخدم في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، إضافة الى تحقيق الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني للاقتصاد.¹ ويعرف كذلك على انه توفير وإتاحة الوصول إلى مجمل البيانات الضرورية لمعاملتي البورصات في الأمد المطلوب، سواء ارتبطت تلك الإيضاحات بالكشف عن المنافع أو تقارير مالية أو حقائق جوهرية أو توجهات ذات انعكاس على نشاط وقيمة الصكوك المتداولة.²

¹ صلاح سعاد، الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية - دراسة ميدانية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، العدد2، 2012، ص313.

² Satiya Klinsukhon, Phapruke Ussahawanitchakit, Accounting information transparency and decision making effectiveness: evidence from financial businesses in Thailand, The Business and Management Review, Volume 7 Number 5, 2016, p114.

2- أنواع الإفصاح المحاسبي:

ينقسم الإفصاح المحاسبي الى مجموعة من الانواع نستعرضها فيما يلي:¹

❖ **الإفصاح الكامل (الشامل):** يشير إلى نطاق استيعاب التقارير المحاسبية وجدوى اشتغالها على

شتى البيانات ذات الأثر على المستفيدين، وينبع الاهتمام بحتمية العرض الشامل من قيمة القوائم

المالية كمرتکز رئيسي في صياغة التوجهات الاستثمارية، ولا ينحصر الإفصاح في المعطيات

المسجلة أثناء الدورة المالية فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل الأحداث اللاحقة لتواريخ التقارير

الختامية التي تنعكس بعمق على قرارات مستخدمي تلك الوثائق.

❖ **الإفصاح العادل:** يعتني الإفصاح المنصف بالاستجابة المتكافئة لمتطلبات شتى الفئات المستفيدة

من البيانات المالية حيث من الضروري إعداد القوائم المالية بصورة تضمن عدم ترجيح طرف معين

على مصلحة الأطراف الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع الأطراف بشكل متوازن.

❖ **الإفصاح الكافي:** يتضمن هذا الإفصاح تحديد الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها

في القوائم المالية، والحد الأدنى في هذه الحالة غير مقيد بصيغة قطعية إذ يتباين تبعاً للمتطلبات

والمنافع بصفة أساسية نظراً لانعكاسه الجوهرى على عملية صناعة القرار، فضلاً عن اتساقه مع

مستوى الدراية والمهارة التي يحوزها الطرف المستفيد.

❖ **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح المناسب للاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية وكذلك ظروف

المؤسسة وطبيعة نشاطها، حيث ان الإفصاح عن المعلومات المالية ليس هو الأهم فقط بل الأهم

¹ عامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية،

مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد4، الجزائر، 2018.

من ذلك هو ان تكون هذه المعلومات ذات تأثير وفائدة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتكون ملائمة لطبيعة عمل المؤسسة ومعطياتها الذاتية.

❖ **الإفصاح الإعلامي:** ويُراد به تبيان البيانات الملائمة لبلورة التوجهات، كعرض التوقعات المالية عبر التمييز بين البنود الاعتيادية والاستثنائية في التقارير المحاسبية، ويُلاحظ أن هذا النمط من العرض يساهم في تقليص الاعتماد على القنوات الداخلية لنيل المعطيات التكميلية بأساليب غير معلنة، والتي ينجم عنها منافع لشرائح معينة مقابل حرمان غيره.

❖ **الإفصاح الوقائي:** يرتكز هذا النمط من الإفصاح على الزامية تقديم التقارير المالية بصورة تخلو من التدليس تجاه ذوي العلاقة، والغاية الجوهرية هنا تكمن في صون المتعامل البسيط الذي يمتلك قدرات متواضعة في معالجة البيانات، ولذا ينبغي أن تنتم المعطيات المالية بمستوى رفيع من الحياد، حيث يتقاطع العرض الاحترازي مع الشمولية في كونهما يستهدفان طرح الإيضاحات اللازمة لضمان شفافيتهما وعدم تضليل الأطراف الخارجية.

3- المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات أساسية نستعرضها فيما يلي:

❖ **تحديد المستخدم والمستهدف للمعلومة المالية:** ينقسم مستخدمي المعلومات المالية إلى مجموعتين، تتمثل المجموعة الأولى في أصحاب المصلحة المباشرة وهم الملاك الدائنون الموردون ، الإدارة الضريبية، العاملون، وكذلك المستهلكون، أما المجموعة الثانية فتتمثل في مستعملي المعلومة المالية ذو المصلحة الغير مباشرة وتتمثل في المحللون الماليون، أسواق المال، المحامون، المحاسبون السلطات الرقابية، والمنظمات التي تهتم بالتقارير المالية ويمكن تحديد مستخدمي

المعلومات المالية في وضع إطار مناسب للإفصاح وذلك للإجابة عن الاحتياجات المتنوعة، كما يسهم ذلك في تعيين السمات اللازم تواجدها في تلك المعطيات، وذلك لأن هيئة وطبيعة البيانات ينبغي أن تتسجم مع طموحات المستفيد¹.

❖ **تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المالية:** تعتبر القوائم المالية الأساسية التي تقوم المؤسسة باعدادها والمجسدة في المركز المالي وبيان الأرباح والخسائر، وجدول تغيرات حقوق المساهمين وبيان السيولة النقدية كأحدى أبرز آليات الإفصاح عن المعلومات المالية ، كما يمكن الاستعانة بقوائم إضافية تسمى الملاحق، مثل تلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو القوائم المعدلة بناء على التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح ، أما من أجل زيادة الإفصاح عن المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية والإضافية لتقديم معلومات أخرى توضيحية أو تفصيلية حتى تكون الصورة واضحة ومكتملة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للمؤسسة عن فترة معينة ، فإنه يمكن استخدام أساليب وطرق نذكر منها : الملاحظات، بنود مقابلة أو متصلة، الجداول المرفقة... إلخ.²

❖ **توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية:** لكي يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى شرط موثوقية المعلومات وكفايتها وقابليتها للمقارنة والفهم يجب أن يتم اعداد المعلومات وعرضها لمستخدميها في الوقت المناسب، لذلك فقد ألزمت قوانين الشركات وتعليمات هيئات أسواق المال

¹ طاح فضيلة، قمان عمر؛ دور النظام المحاسبي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، الجزائر، 2020، ص 576.

² دواق سميرة، فرحات عباس؛ الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 14.

العالمية الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بقوائم مالية مرحلية أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.¹

❖ **تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المالية:** إن تحديد الغرض من توظيف المعطيات المحاسبية يجعل عملية الإفصاح عنها أكثر ملائمة، وتعتبر الأهمية النسبية من المعايير النوعية في تحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وبالتالي فإن الحكم على المعلومات على أنها ملائمة أو غير ملائمة يتم من خلال تحديد الغرض من استعمالها أولاً.²

❖ **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها:** تتجسد البيانات المالية الواجب عرضها ضمن التقارير الختامية في بيان المركز المالي، وتقرير الأداء الدوري، وجدول الأرباح، وعرض التدفقات السائلة وتطورات حقوق المساهمين، فضلاً عن المعطيات المدرجة بالهوامش والتفسيرات والجدول الملحقة، والتي تُصنف كعنصر أصيل من تلك التقارير؛ حيث يتم إعدادها استناداً إلى حزمة من المسلمات والتقاليد والقواعد المحاسبية، وفي ظل ضوابط ومقيدات تحكم طبيعة وحجم البيانات المستعرضة.

¹ بن عوالي الجيلالي وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، مجلة الدراسات الأكاديمية، العدد 3، الجزائر، 2019، ص 153.

² قلوب حنان؛ حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 60.

ثانيا: ماهية الشفافية المحاسبية

1-تعريف الشفافية المحاسبية: وتعني قيام المؤسسة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة

بنشاطها ووضعها المالي للمساهمين وأصحاب المصلحة والمتعاملين في السوق، وعدم حجب المعلومات لمن يرد الاطلاع عليها باستثناء تلك التي يمكن ان تؤثر سلبا على مصالح الشركة، لهذا من حق المؤسسة الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات تعبر بصدق عن المركز الحقيقي لشركة.¹

وتعتبر الشفافية على أنها ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة شفافة، فهي تسمح لمن لهم مصلحة في موضوع ما أن يتحصلوا على معلومات حول هذا الموضوع وقد يكون لها دور اساسي في حماية مصالحهم والكشف عن الامور السلبية، فالشفافية تعتمد على التدفق الحر للمعلومات وهي تسمح لأصحاب المصلحة على المعاينة المباشرة للأنشطة والبيانات المتعلقة بتلك المنافع، فضلاً عن إمدادهم بمعطيات وافية تعينهم على استيعابها ومتابعتها وتيسير بلوغ المعلومة؛ وهو ما لا يمكن إنجازه إلا عبر آلية الإفصاح.²

¹ Sandileno Alves Santiago and Others , The Importance Of Accounting Transparency In Public Management For The Strengthening Of Social Control , Journal of Business and Management, Volume 26, Issue 11, 2014 ,p48.

² جريو كلثوم; يدو محمد، دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد16، 2017، ص114.

في حين وصفت منظمة الأمم المتحدة الشفافية بأنها سلاسة تدفق البيانات، والمتمثلة في إتاحة المعطيات بمرونة تمكّن ذوي العلاقة من نيل الإيضاحات الضرورية لصيانة منافعهم، وبلورة شتى التوجهات التمويلية.¹

2- شروط الشفافية المحاسبية:

- ثمة حزمة من الضوابط اللازم تجسدها في أي معلومة أو تدبير يُوصف بالشفافية، ومن أبرزها:²
- أن تتحقق الشفافية في الأمد المطلوب، إذ إن الشفافية المتأخرة تفقد جدواها الاقتصادية ويجري الاعلان عنها فقط لاستيفاء الشكل ومثال ذلك ميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات من صدورها.
 - أن تكون الشفافية متاحة لكافة الاطراف في نفس الوقت، فليس هناك مثلاً فائدة من نشر إعلانات التوظيف التي تصدر بعد توظيف الأقارب والمعارف.
 - يجب ان تكون الشفافية خالية من الغموض وان تشرح نفسها بنفسها، فما الفائدة من ضبابية الشفافية؛ إذ قد تعتمد بعض المنشآت إلى إدراج قوائمها المحاسبية بالصحف امتثالاً للمتطلبات التشريعية فحسب، دون إلحاق الإيضاحات أو شهادة مراقب الحسابات أو تحليل الأرصدة، كما يلزم الا تؤثر الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات العلاقة بسرية العمل.

¹لخضر رينوبة، اممر عزوي، الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات - دراسة ميدانية-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2018، ص 44.

² المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ حوكمة الشركات وأسواق المال العام العربية، مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2007، ص (22-23).

➤ الشفافية ليست غاية بل أداة لإظهار الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها وذلك في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك، لهذا يجب ان يعقب الشفافية مساءلة.

3- عوائق الشفافية المحاسبية:

تواجه الشفافية مجموعة من العوائق منها:¹

❖ **عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الاسهم:** يتوفر لدى المديرين معلومات اكثر من غيرهم من الاطراف الخارجية فيما يتعلق بالأداء الحالي والمستقبلي حيث يجب ان ترتبط الحوافز بالإفصاح عن المعلومات ، فوجود هذه الحوافز لدى مديري الشركات لها أثرين، الأثر الأول هو أن وجود هذه الحوافز تدفع المديرين إلى اختيار البديل الذي ينتج عنه بيان رقم الربح بصورة عالية، وذلك إذا كانت مكافآتهم مرتبطة بما تحققه الشركة من أرباح، أما الأثر الثاني هو قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن المعلومات دون إخفائها، لكن بطريقة الحوافز هذه سوف تجعل الإدارة تقدم معلومات صحيحة عن نتائج وحداتهم.

❖ **الميزة التنافسية:** يرى المدراء التنفيذيين للشركة أن الشفافية المحاسبية تقلل من قدرتهم على المنافسة، على الرغم من غياب أي دليل من قبل الباحثين أو الهيئات يثبت ذلك، وتبنى هذا الرأي جاء من كون العلاقة ما بين الشفافية والقدرة التنافسية علاقة منطقية، حيث ان من شروط اقتصاديات السوق الحرة هو التدفق الكبير للمعلومات ، والشفافية تحث وتشجع على المنافسة والتي بدورها تؤدي إلى تطوير الأعمال ومن دون ذلك من المستحيل النمو والاستمرار في ظل بيئة

¹ رزيقات بوبكر ; سعيداني محمد السعيد، مدى ارتباط المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) بالإفصاح والشفافية وانعكاسها على تطوير التقارير المالية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 3، الجزائر، 2015، ص(101-102).

الأعمال التي تشهد منافسة كبيرة، رغم اعتراض إدارة الشركات على أن الشفافية تقلل من قدرتها التنافسية في السوق.

❖ **الموازنة بين التكلفة والعائد:** إن المعلومات المالية ليست مجانية حيث أن الشفافية عادة ما تكلف أموال، وهذا ما يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار النظام المحاسبي المسؤول على تحقيق هذه الشفافية، حيث من الضروري أن تكون العوائد المتوقعة أكبر من التكاليف المتوقعة لذلك النظام المحاسبي.

ثالثاً: العلاقة بين معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) وحوكمة الشركات:

ان معايير المحاسبة الدولية تشكل إحدى المتطلبات الضرورية لنجاح حوكمة الشركات، حيث أشارت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن (OECD) ضمن مبادئها الخامس المرتبط بالإفصاح والشفافية إلى ضرورة الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن المعلومات المالية ، لهذا تعتبر معايير المحاسبة الدولية احدى الآليات الأساسية لتحقيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، كما اشارت الإصدارات الدولية الأخرى المرتبطة بحوكمة الشركات إلى الاتجاه نفسه، حيث أشار تقرير كادبوري (Cadbury) إلى قائمة تحتوي على جملة من الواجبات التي ينبغي على ادارة المؤسسة التعهد بها في إطار نظام الحوكمة، ومن بينها حتمية التثبت والتيقن من صياغة

المعلومات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية التي تحظى بالقبول العام¹. بالإضافة الى وجود مجموعة من الإرشادات الواجب اتباعها عند تطبيق المبدأ المرتبط بالإفصاح والشفافية وهي²:

1. يجب أن يتضمن الإفصاح المعلومات التالية:

- المخرجات المالية والأدائية للمؤسسة.
- الغايات الإستراتيجية للمؤسسة.
- امتيازات الكتل الكبرى من حيث الحصص الرأسمالية وصلاحيات الاقتراع.
- المخصصات والعطايا الممنوحة للقيادات العليا والمستويات الإدارية الفاعلة، متضمنة كفاءاتهم العلمية وآلية استقطابهم وتعيينهم.
- مسببات المخاطر المرتبطة.
- القضايا الجوهرية المرتبطة بالقوى العاملة وكافة الأطراف ذات الصلة.

2. يتعين صياغة المعلومات ونشرها استناداً إلى المعايير النوعية والإفصاح المالي وغير لمالي، وبمعنى آخر ضرورة إبراز الدلائل غير الرقمية كقناعة الكوادر الوظيفية ، ولاسيما العناية اللاحقة بالتعاقد والتدريب التخصصي وغيرها.

ويتمثل دور معايير المحاسبة الدولية في تعزيز آليات الرقابة المؤسسية عبر المعطيات الرقمية المعلنة، والتي تسعى لرفع سقف الإفصاح لتعزيز طمأنينة المستفيدين وصيانة حقوق الملاك وذوي المصلحة، بما ينسجم مع فلسفة الحوكمة المرتكزة على حماية الأطراف المرتبطة؛ إذ تخصص

¹صاغور مسعود؛ تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 4 العدد 2، الجزائر، 2013، ص84.

²دغوم هشام؛ أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS /IFRS في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر - دراسة ميدانية استقصائية -، مجلة جديد الاقتصاد، العدد10، 2015، ص 63.

المعايير بنوداً مستقلة للمتطلبات الإفصاحية، مما يرسخ ركيزة الشفافية الجوهرية. كما أن الاستناد إلى محاكاة الواقع والمصادقية في العرض عبر تقديم المحتوى التمويلي على الصيغة القانونية وفق الضوابط الدولية، يحد من التضليل في مخرجات المنشآت ويقوض أساليب التجميل المحاسبي، مما يهيئ المناخ اللازم لتوطيد دعائم الحوكمة وضمان استحقاقات المساهمين.¹ وبناءً عليه، فإن الأثر الذي تحدثه المعايير المحاسبية العالمية في تنشيط الغايات المتوخاة من تطبيق قواعد الحوكمة، ولاسيما ما يرتبط باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتجلى عبر تكريس هذه القواعد للمتطلبات التالية²:

- ❖ إنجاز القياس المنضبط والافصاح المحاسبي الوافي والموثوق في الآجال المحددة بخصوص شتى القضايا المتعلقة بنشأة المؤسسة ومركزها الائتماني ونتائج أعمالها وهيكل الملكية ونمط التوجيه الإداري، علاوة على أن الوثائق المالية للمؤسسات تلزم ان تتضمن على جميع المعلومات اللازمة والضرورية التي يحتاجها مستخدمي هذه التقارير المالية.
- ❖ دعم عنصر الشفافية في عرض جميع المعلومات والتقارير المالية المتعلقة بالتعاملات والأنشطة التشغيلية للمؤسسة، وضوابط القياس والمراجعة المالية، على نحو يسهم في تقويض أو تحجيم التجاوزات المالية والإدارية.

¹ بولعجين فايضة، مرجع سبق ذكره، 2022، ص 164.

² هشام دغموم، مرجع سبق ذكره، ص 160.

المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في

تنشيط سوق راس المال

يعتبر سوق راس المال من الركائز الأساسية للنظام المالي في أي اقتصاد حيث تكمن أهميته من خلال دوره الحيوي في تمويل الشركات وتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير أدوات استثمارية متنوعة تسمح للأفراد والمؤسسات من تحقيق عوائد تتناسب مع مستويات المخاطرة ولا يمكن تحقيق ذلك الا بوجود سوق راس مال كفؤة، حيث تساهم معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في تنشيط وتعزيز كفاءة سوق راس المال من خلال توحيد قواعد اعداد وعرض القوائم المالية وبالتالي توفير معلومات مالية عالية الجودة تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات المختلفة.

المطلب الاول: الإطار النظري لسوق راس المال

يعد سوق راس المال جزء لا يتجزأ من النظام المالي حيث تساهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال ربط المدخرين بالمستثمرين، مما يسمح لشركات بتمويل وتوسيع اعمالها، كما تعمل سوق راس المال كذلك على دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي.

اولا: تعريف سوق راس المال

يمكن تعريف سوق راس المال بأنها المكان الذي يجتمع فيه البائعين والمشتريين للتعامل والتجارة بالأصول المالية مثل الاسهم والسندات و مختلف السلع والعمولات ، والهدف من هذه الاصول هو تحويل السيولة ورفع راس المال وتخفيض المخاطر ، وتساهم هذه السوق في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية مقابل التنازل عن جزء او كل ملكيتها عن طريق طرح

الاسهم باستثناء شركات المساهمة او بإصدار سندات دين ونفس الشيء يحدث بالنسبة للحكومات التي ترغب في الحصول على التمويل لتغطية العجز المالي او لتمويل مشاريع جديدة¹. كما يُنظر إلى سوق راس المال بوصفها المنصة التي يجري عبرها تداول الأدوات التمويلية ممتدة الأجل كالأسهم الصكوك، وتبرز القيمة المحورية لهذا السوق في تنشيط التدفقات الرأسمالية وتوفير التمويل طويل الاجل للمشاريع التي تحتاج الى فترة طويلة².

ثانيا: مكونات سوق راس المال

1- السوق الاولى: يُمثل نطاق الإصدار أو البيئة الأولية تلك المنصة المعنية بطرح الصكوك التمويلية في دورتها الافتتاحية، أو هي القناة التي يجري عبرها تداول الأوراق المالية لحظة تدشينها، حيث تُعرض الحصص الرأسمالية وأدوات الدين مقابل عائد مادي تتحصل عليه الهيئات والشركات المصدرة لهذه الاوراق المالية، ويجري التداول عبر آلية الطرح العام في بيئة التمويل المبتدئ، حيث تنطوي هذه المنصة على ما يلي:

- المساهمة في مؤسسات تحت الإنشاء، بحيث تُعرض حصصها للتداول العمومي للمرة الأولى.
- المشاركة في تنمية القواعد الرأسمالية لكيانات عاملة، سواء عبر طرح حصص إضافية أو إصدار أدوات دين لتعزيز الامكانيات المالية المطلوبة لتغطية المبادرات التوسعية، وهو ما يُعد خياراً موازياً للتمويل البنكي التقليدي.

¹ راوية لموشي، أثر الوساطة المالية على كفاءة سوق راس المال - دراسة حالة بورصة عمان-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2018، ص26.

² مزويد ابراهيم، سوق رؤوس الاموال ودورها في تمويل المشاريع التنموية في الدول العربية - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2007، ص 09.

2- السوق الثانوية : يقصد بالسوق الثانوية بانها سوق الإصدارات القائمة والجديدة، فمن خلالها

يتم تحقيق الية العرض والطلب على الاوراق المالية، من خلال الاوامر التي يصدرها الزبائن الى الوسطاء ، ويتبين من منطق السوق الموازية أن الاختلاف الجوهرى عن نظيرتها الأولية يكمن في انتقال السيولة من الحائز الجديد إلى المالك الحالي، دون وجود ارتباط اتصالي مباشر بجهة إصدار الصك المالي ، ومن هنا، تمنح البيئة الموازية مرونة في تسهيل الأصول المالية وفقاً لمستويات السعر المتوافق عليها بين الطرفين، وهو ما يضيف عليها سمة الاستمرارية؛ حيث تتشكل القيم السعرية بصفة دورية نتاجاً لطلبات العرض والطلب المتبادلة بواسطة قنوات الوساطة والوكلاء¹. وتقسم السوق الثانوية الى سوق منظمة وسوق غير منظمة:

أ- **السوق المنظمة:** وتتمثل في الأوساط المالية التداولية (البورصات) التي تشهد تنفيذ الصفقات ضمن إطار مكاني وزمني نظامي، وبحصص رأسمالية مقيدة رسمياً في المنصة طبقاً للشروط معينة تحكم الحد الأدنى للصفقة الواحدة و الحد الأدنى هنا يشمل عدد من الاسهم يبلغ مجموع قيمتها الاسمية مبلغاً محدد تسمى وحدة التعامل، حيث يتم التعامل في الاسواق المنظمة في قاعة مخصصة تسمى قاعة التداول مجهزة بالأجهزة اللازمة يكون التعامل فيها الكترونياً ، و التعامل في الاسواق المنظمة تخضع لقوانين واجراءات رسمية تشرف عليها هيئات متخصصة ، إذ ينحصر النشاط التداولي في الأوراق المالية المعتمدة رسمياً ضمن المنصة دون سواها².

¹ أرشد فؤاد التميمي، الاسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الادوات، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص95.

² ديماء وليد حنا الرضى، الاسواق المالية، تركيبها كفاءتها سيولتها والتجربة العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، 2015، ص7

ب- السوق غير منظمة: يطلق مصطلح الاسواق غير منظمة على المعاملات التي تتم خارج السوق المنظمة (البورصات) ، حيث لا وجود لمكان اجراء التعامل بل يتم التعامل مع السماسرة من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات القوية المتمثلة في خطوط الهواتف او وسائل الاعلام الالي وغيرها من وسائل الاتصال السريعة التي تجمع السماسرة مع التجار والمستثمرين ، فبواسطة هذه الشبكة يستطيع المستثمر اختيار افضل الاسعار ، حيث يتم تحديد سعر الورقة المالية من خلال التفاوض بعد قيام المستثمر بالاطلاع على الاسعار المختلفة التي يعرضها السماسرة او التجار ، وعادة ما توجد في الدول المتقدمة بشكل خاص شبكة قوية من وسائل الاعلام الالي توفر لحظة بلحظة الاسعار لكل ورقة متعامل فيها.¹ وتنقسم السوق الغير منظمة الى ما يلي:

❖ السوق الثالث: وهو جزء عبر النطاق غير الرسمي، حيث تُنفذ عمليات مبادلة الصكوك التمويلية بمنأى عن المنصة النظامية، ويجري التنفيذ بواسطة وكلاء من دور الوساطة المستقلة عن الكيانات الأعضاء بالبورصة، وهذه الاسواق بإمكانها شراء او بيع الاوراق المالية مهما كانت كميتها، إذ يُحوّل لوكلاء دور الوساطة تداول الصكوك المقيدة في المنصة الرسمية، بينما يُحظر على المنتسبين للهيئة النظامية إتمام أو إبرام أي تعاملات بعيداً عن حيز السوق بخصوص الأدوات المالية المدرجة ضمن نطاقها.²

¹ رسمية قرياقص، اسواق المال - اسواق - راس المال-المؤسسات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص53.

² مصطفى يوسف كافي وآخرون، اسواق مالية ومصرفية، الطبعة الاولى، دار الاعصار لنشر والتوزيع، 2017، ص50.

❖ السوق الرابع: يُمثل قطاعاً يُجيز تبادل الصكوك التمويلية ونقل ملكيتها المدرجة في البورصة بين

طرفين وعادة تكون بين مؤسستين ماليتين مباشرة بين المالك والمستثمر دون تدخل الوسطاء أو

السماصرة ويطلق على هذه العملية تسمية السوق الرابعة.¹

ثانياً: الأدوات المتداولة في سوق راس المال:

1- الاسهم: وتعرف على انها صك ملكية يمثل مساهم في راس المال الشركة المصدرة لسهم،

ويمنح هذا الصك الحق لمالكه في الحصول على نسبة من ارباح الشركة عند توزيعها تتحدد وفقاً

لما تمثله هذه الاسهم في راس مال الشركة، كما يمنح لصاحبه الحق في حضور جلسات الجمعية

العامة للشركة والتصويت فيها بالإضافة الى اقتسام موجودات الشركة عند التصفية.² وتتعدد وتنوع

فئات الأسهم المتداولة داخل سوق الأوراق المالية حيث تشمل هذه التصنيفات على الأسهم

العادية، والأسهم المجانية، والممتازة، إضافة إلى أسهم الخزينة، والأسهم المقيدة وغير المقيدة.

ويُمكننا تبيان الفوارق الجوهرية والسمات الخاصة بكل نوع من هذه الأنواع في البورصة وفقاً

للتفصيل الآتي:

❖ الاسهم العادية: تُعرف بكونها صكوكاً استثمارية ممتدة الأجل ودائمة كون الشركة مستمرة في

نشاطها كما تمثل سند ملكية، وتمنح للمساهمين حملة الاسهم العادية حقوقاً متساوية منها:

¹ دريد كامل ال شبيب، الاسواق المالية والنقدية، الطبعة الاولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2012، ص58.

² خلفاوي عبد الصمد، حميدة المختار، دور الاسواق المالية في جذب الاستثمارات، دراسة حالة بورصة قطر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019، ص 409.

الحصول على نسبة من الارباح، الاولوية في اكتتاب الأسهم الجديدة، المشاركة في اتخاذ القرارات، امكانية التصرف بالأسهم.¹

❖ **الاسهم الممتازة:** تتشابه الاسهم الممتازة مع الاسهم العادية من حيث ان حصول اصحابها على العائد يعتمد على وجود الارباح وايضا اتخاذ القرار بتوزيعها، وهي أسهم تمنح لأصحابها مزايا لا تتوفر في الاسهم العادية وتعطي لهم حقوقا اضافية على الحقوق الاساسية لحاملي الاسهم ومن بين المزايا التي تعطيها لهم:²

- مزايا في توزيع الارباح سنويا حيث تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم.
- لحملة هذه الاسهم الحق في الاستحقاق بواسطة الاستدعاء لحصولهم على مبلغ أكبر من قيمتها الاسمية.
- لهم الافضلية في الحصول على اموالهم قبل حملة الاسهم العادية وذلك عند الاعلان عن افلاس الشركة وتصفيتها.

❖ **أسهم الخزينة:** في بعض الاحيان وبعدما تصدر الشركة اسهمها قد تعيد الشركة مقدار من هذه الاسهم لحملة تلك الاسهم لعدة اسباب، او قد يقوم أحد مساهمي الشركة بمنح جزء من اسهمهم للشركة ويطلق على الاسهم في هذه الحالة اسم أسهم الخزينة.³

¹ سلماني عادل؛ اليات تقييم الاوراق المالية الاسهم والسندات داخل سوق راس المال، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2023، ص 263.

² امحمد عبد الحفيظي؛ سليمان عادل، كيفية تقييم الاوراق المالية الاسهم والسندات في سوق راس المال، مجلة البديل الاقتصادية، مجلد 1، العدد 2، الجزائر، 2014، ص 217.

³ محمد صالح الحناوي وآخرون، اسواق المال والمؤسسات المالية، دار التعليم الجامعي لنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 8.

❖ **الاسهم المقيدة:** تمثل عملية حصر أو تبويب للأوراق المالية بالأسواق سواء كانت داخلية أو دولية، وذلك عبر إجراء تدوينات محددة متعلقة بإجراءات الإدراج لكي تتمكن البورصة من اعطاء اصحاب الحقوق حقوقهم من عملية القيد، والاسهم المقيدة هي أسهم الشركة مسجلة في البورصة، وجميع البورصات العالمية لديها قواعد وشروط¹.

❖ **الاسهم الغير مقيدة:** هي الاسهم التي لم تقدم طلب او لا تستوفي شروط قيدها في البورصة فهي أسهم غير مسجلة سواء بالبورصة المحلية او العالمية².

2- السندات: هي احدى أدوات الدين المتعارف عليها في السوق، فالسند يعتبر عقد يلتزم من خلاله المقترض بدفع مبالغ محددة وفي مواعيد محددة، وعادة ما تتمتع السندات بدرجة عالية من السيولة حيث يمكن تداولها سواء بالبيع او الشراء في سواق الأوراق المالية، كما يمكن الحصول على أسعارها في أسواق السندات يوميا³. وتنقسم السندات الى نوعين كما يلي:⁴

➤ **سندات تصدرها شركات الاعمال:** السندات التي تصدرها شركات الاعمال هي عبارة عن عقد او التزام بين الشركة والمستثمر، إذ يستوجب ذاك التعاقد تقديم الطرف الآخر سلفة محددة نحو الطرف الأصيل الذي يلتزم بإرجاع رأس المال وعوائد مقررة ضمن مواعيد معلومة.

➤ **سندات حكومية:** تُعرف الأذونات السيادية بأنها سندات دين ممتدة الأمد تطرحها السلطات لغرض تأمين تدفقات مالية ترفد العجز بالميزانية العامة أو بقصد كبح جماح الارتفاع السعري.

¹ رقية سليمة، الاسواق المالية الدولية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2021، ص 49.

² مرجع نفسه، ص 49.

³ نصيرة سعدي، نسيمه اوكيل، دور الافصاح عن المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2021، ص 468.

⁴ عصام حسين اسواق الاوراق المالية، الطبعة الاولى، دار اسامة لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 102.

المطلب الثاني: كفاءة سوق راس المال وعلاقته بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

مع نمو النشاط الاقتصادي وتطوره أصبح ضروريا انشاء سوق منظمة للأوراق المالية حيث يعمل المستثمرين على تعظيم ارباحهم من خلال تداولاتهم داخل هذه السوق، الامر الذي يتطلب توفير معلومات مالية عالية الجودة حول الاوراق المالية حيز التعامل فيها حتى يتصف هذا السوق بالفعالية،

اولا: مفهوم كفاءة سوق راس المال: يُعرف سوق راس المال الفعال بأنه المرفق الذي يتسم

بمستوى مرتفع من الحركية التي تتيح إحداث تفاعل فوري لقيم الصكوك المالية وفقاً للتحويلات في مخرجات دراسة الأنباء والبيانات الواردة للميدان، وهذا ما ينتهي بالمطاف إلى إيجاد صنف من التوازن بين الثمن المتداول والقيمة الفعلية للأدوات المالية، علاوة على إتاحة النقدية في السوق التي تمكن المستثمر من التخلص من الأصل المالي الذي يمتلكه دون الحاجة إلى تقديم تنازلات ينتج عنها خسائر في سبيل التخلص من الورقة المالية.¹

ويعتبر سوق راس المال سوق كفى إذا كان سعر السهم يعكس كل المعلومات المقدمة عنه سواء كانت هذه البيانات توفرها منصات الصحافة أو كانت متضمنة ضمن التقارير والدراسات أو داخل الدفاتر الماضية لثمن الحصة أو التقارير وغيرها من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية لسهم². وتعرف كذلك بأنها تلك السوق التي تملك معلومات كثيرة وبأسعار منخفضة بالنسبة لجميع

¹ عادل بوظلالة، احمد بوراس، دور كفاءة سوق راس المال في توجيه وتخصيص الاستثمارات دراسة حالة: السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2014، مجلة العلوم الانسانية، العدد 6، الجزائر، 2016، ص363.

² بن دراوي رشيدة؛ أثر كفاءة سوق راس المال على عوائد الاسهم - دراسة حالة مجموعة من اسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي -، اطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2023، ص18.

المستثمرين وان كل المعلومات المتعلقة بالورقة المالية قد انعكست في اسعارها لهذا السبب فاعن المشتريات والمبيعات في سوق كفى هي صفقات بقيم حالية صافية مساوية للصفر¹.

ثانيا: متطلبات كفاءة سوق رأس المال:

إن مصطلح كفاءة السوق يعبر عن السوق التي يتم فيها تبادل الصكوك النقدية ببسر، وذلك تبعاً لأثمان موازية للقيم الفعلية لتلك الوسائل، إذ يترسخ الاستقرار عند قبول هذه الاسعار من قبل طرفي الطلب والعرض، ويكون سوق رأس المال كفى إذا توفرت الكفاءات التالية²:

أ. **كفاءة التخصيص:** تعتمد كفاءة التخصيص على توجيه الأموال المتوفرة نحو الأصول التي تتميز بقيمة صافية عالية، إذ تتلاءم مع غاية المستثمر في نيل أقصى عائد متاح.

ب. **كفاءة المعلومات:** تتجسد تلك الفعالية عبر تجهيز ودراسة البيانات التي تتسم بالصحة والاستفاضة، والتي تمثل جوهر سوق رأس المال الكفاء، حيث من الضروري التأكد على أن المعلومات المطلوبة لتحقيق شفافية السوق يستلزم الإفصاح حيال كافة التقارير المرتبطة بالوقائع الاستثمارية للصكوك النقدية، وللمؤسسات الطارحة لتلك الوسائل اضافة الى الظروف التي يشهدها السوق والتنمية، وبغية إرساء فاعلية البيانات ينبغي استيفاء البنود الآتية:

- البيانات مباحة ومعرضة للكافة وبأثمان زهيدة أو شبه منعمة.
- ان تضحى البيانات جلية وبقيمة موثوقة، إذ يستطيع الكافة نيلها بذات التوقيت.

¹ جبار محفوظ، اسواق رؤوس الاموال، الهياكل، الادوات، والاستراتيجيات، درا الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص277.

² شابكي حفيظ مليكة، دغوم هشام؛ دور المعايير الدولية للمحاسبة (IAS / IFRS) في تنشيط المعاملات المالية في أسواق رأس المال الناشئة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2007، ص (198-199).

○ ينبغي أن تبلغ البيانات كافة المتداولين بانتظام.

ج. **كفاءة العمليات:** تتمحور هذه الكفاءة حول توجيه السيولة ورصد البيانات وتجهيز وإتمام التعاقدات لتصبح هذه الكفاءة العنصر الأبرز في رفع جودة المرفق بشكل كلي ، وفي هذه الحالة يفترض تقليل الاجراءات وتخفيض التكاليف على التجار والسماسرة أصحاب الكفاءة المختصون الذين يربطون الطالبين بالعارضين لقاء أتعاب منصفة، ويتعهدون بحيازة حصة من الصكوك الراكدة فيصبحون جاهزين لاقتناء تلك الأصول أو عرضها وفق الأثمان المصرح بها.

وتعتبر الكفاءة في سوق راس المال مفهوم نسبي وليس مطلق، لهذا يقسم الباحثون الكفاءة الى ثلاثة مستويات كما يلي: ¹

➤ **المستوى الضعيف:** يُعنى بذلك النطاق أن الأثمان تتحرك بنمط عشوائي وهذا ما يبرهن أن مسار القيم سابقاً لا يعد مؤشراً لاتجاه الأثمان لاحقاً، وبذلك يعجز المتعاملون عن جني عوائد استثنائية عبر توظيف معلومات الأسعار الماضية.

➤ **المستوى المتوسط:** أي أن الأثمان تستوعب البيانات الماضية والآنية، وأن المستثمر يعجز عن نيل عوائد استثنائية عبر فحص الميزانيات المعلنة والأنباء المباحة للكافة، والدافع الجوهري في إخفاقه بجني عوائد استثنائية هو أن التقارير الراهنة والسابقة قد انعكست مسبقاً على القيم.

➤ **المستوى القوي:** بمعنى أن القيمة السوقية تستدرج البيانات الآنية والماضية والجوهريّة، بحيث يفتقد الفاعلون بالميدان القدرة على تحصيل هوامش ربحية استثنائية بالاعتماد على تلك الأنباء الحصرية، نظراً لأنها تنعكس آنياً بمستويات الأثمان؛ وعليه لا يمكن لأي مستثمر التفوق بامتلاك

¹ مسعداوي يوسف، متطلبات تحقيق كفاءة الاسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد2، الجزائر، 2014، ص (11-12).

معطيات ذات أثر سعري، كما لن يحوز أي متعامل أرباحاً تتجاوز المعدلات الاعتيادية. وتحقق هذا النمط لا يستلزم حصرياً بلوغ السوق مستوى الكفاءة لتعكس الأسعار مجمل البيانات المتاحة، بل يقتضي أيضاً بلوغ مرحلة السوق الكاملة، حيث يتجلى التماثل المعلوماتي للجميع وبصورة متزامنة تماماً.

ثالثاً: أنواع الكفاءة في سوق رأس المال: يوجد نوعين من الكفاءة لسوق رأس المال وهما:¹

أ- الكفاءة الكاملة: يُعنى بها غياب الفجوة الزمنية بين معالجة البيانات الواردة للمرفق واستخلاص تقديرات نهائية حول قيمة السهم مما يحفز استجابة لحظية بالثمن، فالتوقعات الاستثمارية متجانسة، والمعلومات مباحة للكافة بلا أعباء مالية وبذلك تتجسد الفعالية المطلقة عند استيفاء المتطلبات والبنود الآتية:

- علانية البيانات وانسيابها الفوري للكافة دون أعباء مادية
- انعدام الحواجز التشغيلية كرسوم التعاقد أو الجبايات، مع غياب العوائق أمام تدفق الاستثمارات دخولاً وخروجاً، أو حيال تداول أي أحجام من الأوراق المالية وللمؤسسات التي يقع عليها الاختيار.
- وفرة عدد معتبر من المتعاملين بحيث يفتقد أي فاعل منفرد القدرة على صياغة اتجاهات أسعار الأصول المالية المدرجة ضمن السوق.
- عقلانية الفاعلين وتطلعهم الدائم نحو بلوغ أقصى إشباع متاح.

¹ مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية دراسة لواقع اسواق الاوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد7، الجزائر، 2010، ص 183.

ب- **الكفاءة الاقتصادية:** استناداً لمنطق الكفاءة يُرتقب نشوء إرجاء زمني بين تدفق الأنباء وانعكاسها على تسعير الصكوك؛ ما يستتبع انحراف القيمة الراهنة عن الجوهرية لفترة وجيزة، وهو ما يتسبب في فرض تكاليف المعاملات والضرائب (المتوقع وجودها والمسموح بها لحد معين اقتصادياً) نتيجة الفارق في السعر وتقوم الكفاءة الاقتصادية أساساً على مبدأ سعي الغالبية من المتعاملين منهم في السوق إلى تعظيم ثرواتهم.

رابعاً: أثر كفاءة سوق راس المال على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

حتى تكون الأسواق المالية قادرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يجب أن توفر مجموعة من الشروط نستعرضها فيمايلي: ¹

1- شروط خاصة بالسوق المالية:

- **تنوع الأدوات الاستثمارية:** يعد تعظيم تشكيلة الصكوك بالبورصة خياراً استراتيجياً، فبقدر اتساع وتعدد الأصول المتاحة تزداد البدائل التمويلية اتساعاً وتتنخفض وتيرة التعرض للتقلبات غير المنتظمة.
- **كفاءة السوق المالية:** يستقصي المستثمر العابر للحدود كفاءة الأداء المالي وانتظامه بتركيز عالٍ استباقاً لتوطين استثماراته، مُركزاً على الجدارة التشغيلية وهيكلية الإجراءات؛ من زاوية الأطر التنظيمية والبنية التكنولوجية السائدة والمدى الزمني لترسيم العقود وتدفق التسويات وموثوقية المعاملات، فضلاً عن معايير السيولة المتمثلة في العمق والشمول ومدى انساق السوق مع المنظومات الرأسمالية في الإطار الجغرافي.

¹ محمد كمال ابو عمشة، الاستثمار في اسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية: دراسة حالة بورصة قطر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (61-62)، 2013، ص 82.

2- شروط تنظيمية وقانونية:

- تطوير الأنظمة والقوانين: يتعين على الجهات الوصية بالبورصة تحديث التشريعات واللوائح والبروتوكولات المنظمة للمرفق المالي بصفة دائمة، بغية تكريس استقلالية المهام الإشرافية عن الوظائف التشغيلية ضمن سوق الأوراق المالية.
- حماية حقوق المستثمرين: ويتحقق ذلك عبر تحديث آليات الشفافية وبث بيانات مالية عالية الجودة وبشكل مستمر، واتخاذ إجراءات صارمة لمنع الغش والتلاعب في عمليات التداول وتخفيض تكاليف التداول قدر الامكان، ومن اسباب ارتفاع تكلفة التداول هو اتساع فوارق أسعار العرض والطلب للأصول المالية، مما يقوض مستويات سيولتها ويضاعف من احتمالات التعرض للمخاطر الاستثمارية بتلك الأوراق المالية .

3- شروط تتعلق بالنظام السياسي والاقتصادي من أهمها:¹

- الاستقرار السياسي والاقتصادي: بقدر استقرار المؤشرات الكلية وتساعد معدلات النمو وانحسار البطالة، يبرهن ذلك على متانة الاقتصاد وجدوى الاستثمار في الكيانات المقيدة بالبورصة، لقدرتها على توليد عوائد رأسمالية للكثير من المستثمرين.
- الإدارة العامة: لابد من العمل على تطوير الإدارة العامة والتي تعد احدى المحددات الاساسية للمناخ الاستثماري، ويشمل ذلك السياسات الضريبية والبيروقراطية والحكم الرشيد، والقضاء ومختلف القطاعات.

¹ نفيسة ناصري، عبد الناصر بوتلجة، دراسة قياسية لمدى استقطاب الاسواق المالية الكفوّة للاستثمارات الاجنبية المباشرة - حالة سوق الكويت المالي، مجلة دفاثر، المجلد 16، العدد 2، الجزائر، 2020، ص 340.

- **تطور القطاع البنكي:** تمثل حادثة المنظومة البنكية ركيزة محورية في استقطاب التدفقات الرأسمالية الخارجية، نظراً لدورها السيادي في تعبئة المدخرات وإعادة ضخها بالأسواق المالية؛ وبناءً عليه، يُصنف النضج البنكي كمعيارٍ استراتيجي لقياس التنافسية الاستثمارية للدول، إذ يستحيل عملياً بلوغ سوق أوراق مالية كفاءة بمعزل عن جهاز بنكي متقدم يلبي التطلعات الائتمانية للمستثمر ويؤمن انسيابية التوظيفات المالية.

المطلب الثالث: علاقة معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) بسوق

راس المال

توفر معايير المحاسبة الدولية إمكانيات جد واعدة فيما يخص تعزيز الثقة في سوق رأس المال والحد من عدم تماثل المعلومات المعروضة فيه ، وذلك من خلال تحقيقها للشفافية وتوفير معلومات ذات مصداقية و شاملة لجميع المخاطر الناتجة عن الاستثمار في المؤسسة سواء عبر الاكتتاب في الحصص الملكية أو توفير الائتمان بتملك سندات الدين بسوق راس المال، وتعتبر هذه المعايير وبشكل خاص : المعيار 30 IAS (الافصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة) ، المعيار 32 IAS (الأدوات المالية ، الإفصاح والعرض) ، 39 IAS (الأدوات المالية ، الاعتراف والقياس) تسعى إلى توفير معلومات موثوقة وذات جودة عالية تلبي احتياجات جميع المتعاملين لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وهو الأمر الذي أكدته لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (U.S.SEC) في تصريح لها حيث نصت فيه ان امتثالها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يركز على قناعة بجودة تلك المعايير العالية، وبأن تبنيها سيكفل تدفق بيانات محاسبية تتسم بالدقة والشفافية والموثوقية العالية للمستثمرين وتساهم في تعزيز حيوية أسواق رأس المال¹. حيث

¹ شابكي حفيظ مليكة، دغوم هشام، مرجع سبق ذكره، ص 200.

تعتبر جودة المعلومات المالية اساس نجاح أي سوق مالي كون ان جودة المعلومات المالية تساهم في اتخاذ إجراءات وسياسات رشيدة تسمح بتنمية السوق من خلال خلق ديناميكية التداول الفعال في الأسواق المالية ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:¹

❖ إن المعلومات المالية الموثوقة وذات الجودة العالية تؤثر بشكل مباشر على السوق المالية، سواء من خلال تأثيرها على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة، او تأثيرها على الأسعار والارباح، ومن جانب اخر فهي تؤثر على حجم التداول وتنشيط حركة السوق المالية، لهذا تعتبر جودة المعلومات المالية احدى الدعائم الأساسية في تطور واستقرار السوق المالية.

❖ المساهمة في دعم وتطوير الشركات الاقتصادية المدرجة في البورصة من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية وقوائم مالية تمتاز بالوضوح والشفافية، على اعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الرئيسية في عملية تحليل الوضعية المالية لمختلف الشركات الاقتصادية لترشيد القرارات الاستثمارية.

❖ العمل على اعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية المدرجة في الأسواق المالية، مما يحقق شفافية المعلومات، أي ضمان الحصول على معلومات مالية موثوقة تسمح بتقييم الاسهم والسندات المتداولة في الأسواق المالية بشكل صحيح.

❖ التقليل من خطر التلاعب والغش الإداري وغير الإداري بمحتوى التقارير والقوائم المالية، وبالتالي تقديم معلومات مالية تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية بشكل دقيق، مما يسهل عملية تحقيق الشفافية في السوق المالية ككل.

¹ هباش فارس، مناع ريمة، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد9، الجزائر، 2018، ص636.

❖ تقدم المعلومات المالية ذات الجودة العالية لجميع الأفراد والشركات المتعاملة في البورصة، حيث تركز هذه المعلومات على الأصول المالية الموجودة في البورصة وجميع المعلومات عن الوضع المالي للشركات الاخرى، مما يؤدي إلى تقليل وقت وجهد الحصول على أي معلومات، ويمكن من توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية للأرباح ومعدل نمو الأرباح ومدى القدرة على الاستمرار.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل دور معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS /IFRS) في تهيئة البيئة الاستثمارية من الناحية المحاسبية، حيث توصلت الدراسة الى ان معايير المحاسبة الدولية تلعب دورا محوريا في خلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية ويمكن عرض ذلك من خلال ما يلي:

❖ تساهم معايير المحاسبة الدولية في تقديم معلومات مالية عالية الجودة تتميز بالدقة والموثوقية وقابلية المقارنة، هذا ما يمكن المستثمر الأجنبي من تقييم الفرص الاستثمارية بشكل سليم كما تساهم هذه المعايير في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في التقارير المالية وتقليل فجوة المعلومات المالية مما يدعم من اتخاذ القرارات الاستثمارية المبنية على أسس مهنية.

❖ تعتبر معايير المحاسبة الدولية أداة فعالة في دعم حوكمة الشركات وذلك عبر ترسيخ مبادئ الإفصاح والشفافية في اعداد وعرض المعلومات المالية حيث ان الالتزام بهذه المعايير لا يساهم فقط في تحسين جودة التقارير المالية بل يعزز ثقة المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاطر عدم تماثل المعلومات وعليه فان تطبيق هذه المعايير يمثل أحد الشرط الأساسية في توفير مناخ استثماري ملائم قائم على الشفافية والمساءلة.

❖ لمعايير المحاسبة الدولية دورا محوريا في تنشيط سوق راس المال وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمصداقية في الإفصاح المالي حيث توفر هذه المعايير معلومات مالية عالية الجودة تسهل على المستثمرين الأجانب تقييم الأداء المالي لشركات المدرجة وتعزز من قدرتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية ، كما ان توحيد الأنظمة المحاسبية يساهم في تقوية الثقة لدى المستثمرين بالأسواق

المحلية وتحسين كفاءتها وعليه فان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يعد شرطا أساسيا في تحفيز

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط سوق راس المال.

الفصل الرابع: تحليل واقع

الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر، مصر والأردن

تمهيد:

يكتسب تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، مصر والأردن أهمية كبيرة نظرا إلى التحديات الاقتصادية والتحولات السياسية والإصلاحات الهيكلية التي شهدتها هذه الدول خلال العقود الأخيرة ، حيث وبعد تطرقنا في الفصل الثالث إلى عرض دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تهيئة البيئة الاستثمارية من الناحية المحاسبية من خلال توفير معلومات مالية ذات جودة عالية وكذلك دعم تطبيق حوكمة الشركات بالإضافة إلى تنشيط سوق رأس المال جاء هذا الفصل لتحليل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى دول المقارنة وكذلك مصادر هذه الاستثمارات وتوزيعها الجغرافي بالإضافة الى تقييم المناخ الاستثماري لهذه الدول وفقا لمجموعة من المؤشرات الدولية ، وفي الأخير تطرقنا الى تحليل واقع المناخ الاستثماري في كل من الجزائر ، مصر والأردن من الناحية المحاسبية من خلال تحليل واقع كل من جودة المعلومات المالية وحوكمة الشركات وسوق رأس المال .

من خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الورد الى الجزائر، مصر، الأردن

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر، الأردن وفق مؤشرات

دولية

المبحث الثالث: تحليل المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية للجزائر ومصر، الأردن

المبحث الأول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى

الجزائر، مصر، الأردن.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وباعتبار الدول العربية جزء من هذه الدول فقد سعت الجزائر، مصر والأردن إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين مناخها الاستثماري وتبني إصلاحات اقتصادية وهيكلية متنوعة، وسيتم التطرق في هذا المبحث الى دراسة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، مصر والأردن، بالإضافة الى مصادر هذه الاستثمارات وتوزيعها القطاعي ، وتم اختيار هذه الدول نظرا لوجود معلومات ودراسات سابقة حول الموضوع بالإضافة كونها دول نامية تشابه إلى حد ما البيئة الجزائرية وكذلك هذه الدول اعتمدت معايير محاسبة دولية في فترة متقدمة وعليه يمكن اخذها كنموذج للقيام بعملية مقارنة بيئتها ونتائجها مع البيئة الجزائرية.

المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، مصر،

الأردن(2000-2023).

عرف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، مصر والأردن تفاوتاً ملحوظاً نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية في هذه الدول. وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى دول المقارنة خلال الفترة (2000-2023).

الجدول رقم (4-1): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، مصر، الأردن خلال

الفترة (2000-2023)

السنوات	الجزائر	مصر	الأردن
2000	280	1235	913
2001	1113	510	274
2002	1065	647	238
2003	638	237	547
2004	885	2157	937
2005	1146	5376	1984
2006	1888	10043	3544
2007	1744	11578	2622
2008	2632	9495	2826
2009	2754	6712	2413
2010	2301	6386	1689
2011	2581	-483	1486
2012	1499	6031	1548
2013	1697	4256	1947
2014	1507	4612	2178
2015	-585	6925	1600
2016	1636	8107	1553
2017	1232	7409	2030
2018	1475	8141	955
2019	1882	9010	730
2020	1140	5852	760

622	5122	870	2021
1251	11400	255	2022
843	9841	1216	2023

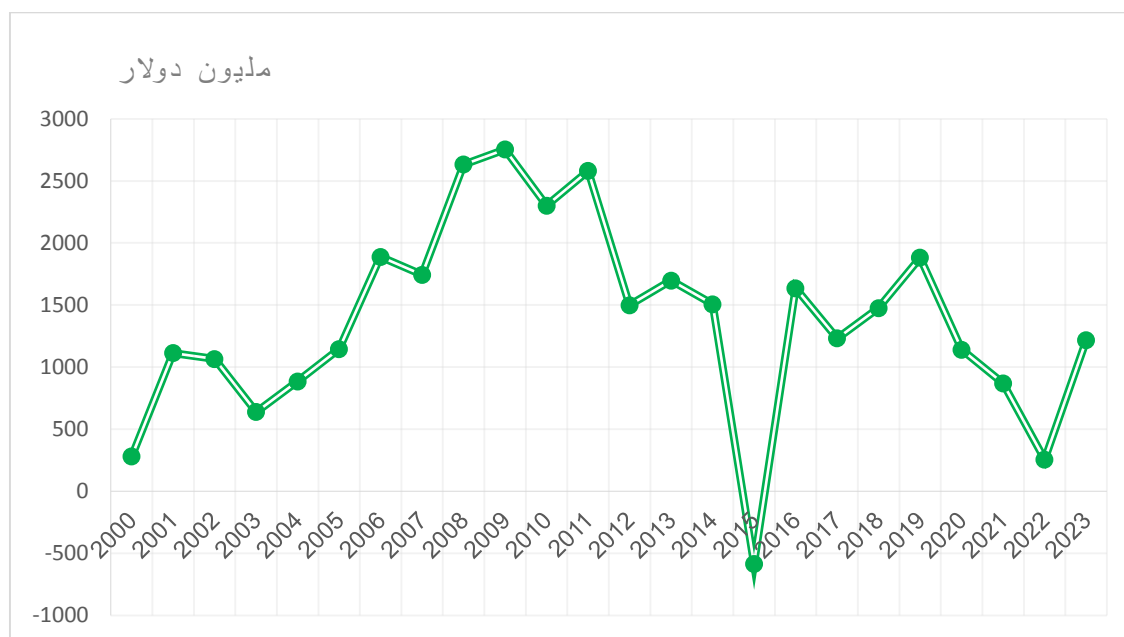
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الأمم المتحدة لتجارة والتنمية من الموقع:

,18:15. <https://unctad.org/fr/statistics> , 16/03/2025

أولاً: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2023_2000)

الشكل (4-1): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة

(2023_2000)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1).

من خلال الشكل (4-1) والذي يمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة

(2023_2000) نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت 280 مليون دولار خلال سنة

2000 ، لترتفع سنة 2001 لتبلغ ما قيمته 1133 مليون دولار ويعود سبب ذلك الى صدور الامر

01 - 03 سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي يتضمن تحفيزات كبيرة للمستثمرين الأجانب

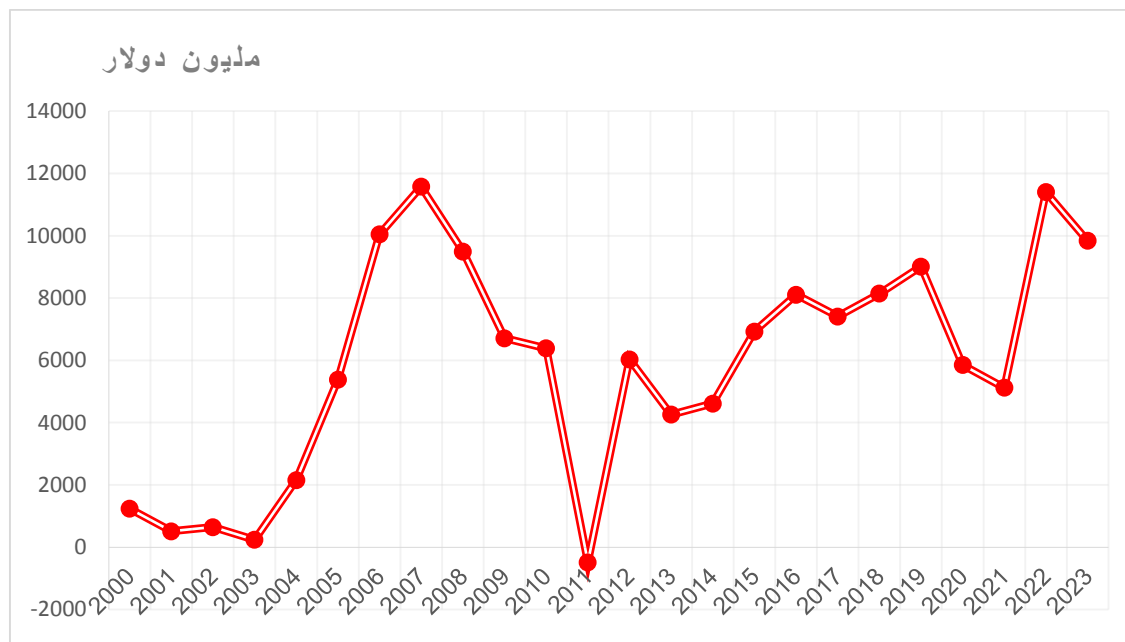
إضافة إلى استقرار الوضع السياسي والأمني للبلد بعد العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر خلال فترة التسعينات ، كما عرفت سنة 2001 بيع رخصة الهاتف النقال لشركة المصرية اوراسكوم وخصوصة مجمع الحجار للحديد والصلب لصالح شركة ايسبات الهندية ، ثم انخفضت هذه التدفقات سنتي 2002 و 2003 لتبلغ 1065 و 638 مليون دولار أمريكي على التوالي ، ثم تعود لترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إلى الجزائر بشكل مستمر خلال الفترة (2004-2006) حيث بلغت سنة 2006 ما قيمته 880 مليون دولار وفي سنة 2007 انخفضت نسبيا لتبلغ 1744 مليون دولار ، أما في سنة 2008 وبالرغم من الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم ارتفعت الاستثمارات الواردة إلى الجزائر بشكل كبير لتبلغ 2632 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لعدم اندماج الجزائر في النظام المالي العالمي ، وفي سنة 2009 سجلت الجزائر أعلى قيمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تاريخها حيث بلغت 2754 مليون دولار وهذا بسبب الاستثمارات الكبيرة في قطاع المحروقات إضافة إلى البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر ، وفي سنة 2010 انخفضت قيمة الاستثمارات لتبلغ 2301 مليون دولار بسبب صدور الأمر رقم 09-01 في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي الذي اقر القاعدة 49 / 51 بالإضافة الى تأثر الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات بقضية الفساد في شركة سوناطراك ثم لترتفع سنة 2011 لتبلغ 2581 مليون دولار ، وخلال الفترة (2012-2014) عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويعود ذلك الى تراجع أسعار المحروقات ، وفي سنة 2015 سجلت الجزائر قيمة سالبة تقدر ب 585- مليون دولار وسبب ذلك هو شراء الحكومة الجزائرية 51% من رأسمال شركة جازي التابعة لمجمع اوراسكوم ، ثم تعود وترتفع الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر لتبلغ ما قيمته 1636 مليون دولار سنة 2016 وفي سنة 2017 انخفضت الى 1232 مليون دولار ، وفي سنتي 2018 و 2019 ارتفعت الاستثمارات الوارد الى الجزائر لتبلغ ما قيمته 1475 و 1882 مليون

دولار على التوالي رغم الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر سنة 2019 ، ثم انخفضت سنة 2020 بسبب الازمة الصحية التي شهدها العالم (ازمة covid 19) ، اما في سنتي 2021 و2022 فقد عرفت انخفاض للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حيث بلغت 870 و255 مليون دولار على التوالي ،وفي سنة 2023 ارتفعت قيمة الاستثمارات الى 1216 مليون دولار أمريكي وهذا راجع لآثار الإيجابية للقانون الاستثمار الجديد 22 - 18 الصادر سنة 2022.

ثانيا: حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى مصر خلال الفترة (2000-2023)

الشكل رقم (4-2) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة (2000-

(2023



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1).

من خلال الشكل رقم (4-2) نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر بلغت ما قيمته 1235 مليون دولار أمريكي سنة 2000 ثم انخفضت سنة 2001 الى 510 مليون دولار وهذا راجع إلى انخفاض الاستثمارات الأمريكية في مصر بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 في

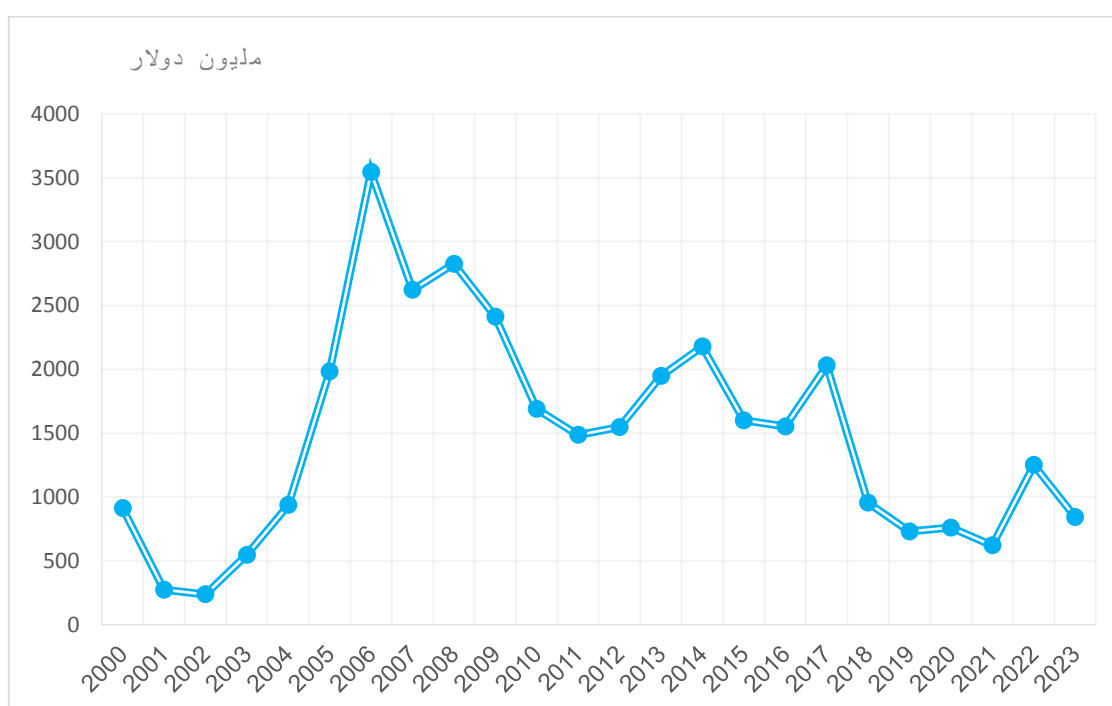
الولايات المتحدة الأمريكية ، اما خلال الفترة (2002- 2007) عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تحسنا وارتفاعا مستمر حيث بلغت سنة 2007 ما قيمته 11570 ويرجع هذا الارتفاع الى اتخاذ الحكومة المصرية خلال هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات الشاملة والتي ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن بين هذه الإصلاحات تخفيض الحد الأدنى من رأسمال اللازم لبدء ممارسة الأنشطة الاقتصادية من 50 الف جنيه الى 1000 جنيه مصري وكذلك تخفيض الوقت والتكلفة اللازمة لبدء النشاط التجاري إلى النصف¹. وخلال الفترة (2008-2010) عرفت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضا مستمرا حيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 9495 مليون دولار وسنة 2009 بلغت 6712 مليون دولار أما في سنة 2010 فقد بلغت ما قيمته 6386 مليون دولار هذا الانخفاض راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر ، وفي سنة 2011 حققت مصر ادني مستوى لها في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سجلت قيمة سالبة بلغت -483 ويعود السبب الرئيسي الى أحداث الثورة الشعبية في 25 جانفي 2011 التي شهدتها مصر وما تبعها من اضطرابات سياسية وامنية ، ثم عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر نوعا من التذبذب حيث ارتفع سنة 2012 إلى 6031 مليون دولار ثم انخفض سنة 2013 ليبلغ ما قيمته 4256 مليون دولار ثم انخفض سنة 2017 ليبلغ 7409 مليون دولار أمريكي ، ثم ارتفع في سنتي 2018 و 2019 حيث بلغ 8141 و 9010 مليون دولار على التوالي وهذا بفضل قانون الاستثمار الجديد رقم 72_2017 الذي ساهم في تحسين المناخ الاستثماري في مصر ، ثم في سنتي 2020 و 2021 عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر انخفاض حيث بلغ 5852 و 5182 مليون دولار على التوالي

¹هاني رزق رزق بركات، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 01، مصر، 2018، ص731.

وهذا بسبب تداعيات الأزمة الصحية التي عرفها العالم سنة 2020 (أزمة Covid 19) ثم ارتفع سنة 2022 ليبلغ 11400 مليون دولار ، أما في سنة 2023 فقد انخفض إلى 9841 مليون دولار أمريكي.

ثالثاً: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الأردن خلال الفترة (2000-2023)

الشكل (3-4) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الأردن خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-1).

من خلال الشكل رقم (3-4) الذي يمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن خلال الفترة (2000-2023) نلاحظ أنه في سنة 2000 سجلت الأردن ما قيمته 913 مليون دولار كاستثمار أجنبي مباشر وهذا نتيجة سلسلة من القوانين الاستثمارية التي وضعتها الأردن خلال فترة السبعينيات، أما في سنتي 2001-2002 فقد انخفضت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الأردن حيث بلغت 274 و 238 مليون دولار على التوالي رغم إبرام الأردن لاتفاقية التجارة الحرة

مع الولايات المتحدة الأمريكية في 24 أكتوبر 2001، أما خلال الفترة 2003-2006 فقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً مستمراً بلغ سنة 2006 ما قيمته 3544 مليون دولار وهي أعلى قيمة سجلها الأردن في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليه ، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الآثار الإيجابية لقانون الاستثمار المؤقت رقم 68 الصادر عام 2003 الذي يسمح لأي شخص غير اردني أن يستثمر في المملكة عن طريق المشاركة أو المساهمة ، بينما انخفض سنة 2007 ليلبلغ 2622 مليون دولار أما في سنة 2008 فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 2826 مليون دولار وفي سنتي 2009 و 2010 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر ليسجل ما قيمته 2413 و 1689 مليون دولار أمريكي على التوالي وهذا راجع للآثار السلبية للآزمة المالية العالمية سنة 2008 وخلال الفترة 2011-2015 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث تأثر المناخ الاستثماري في الأردن بشكل كبير بالآزمة السورية والنزوح الكبير للاجئين ، ليواصل بعدها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الأردن انخفاضه باستثناء سنة 2017 حيث ارتفع فيها الى 2030 مليون دولار أمريكي ، أما في سنة 2021 بلغ حجم الاستثمار ما قيمته 622 مليون دولار نتيجة تأثير الأزمة الصحية العالمية على حركة رؤوس الأموال الدولية ، وفي سنة 2022 ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن ليلبلغ 1251 مليون دولار وهذا بعد إصدار قانون البيئة الاستثمارية رقم 21 لعام 2022 وما تضمنه من إعفاءات ومزايا للمستثمرين الأجانب ، أما في سنة 2023 انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الأردن ليلبلغ 843 مليون دولار

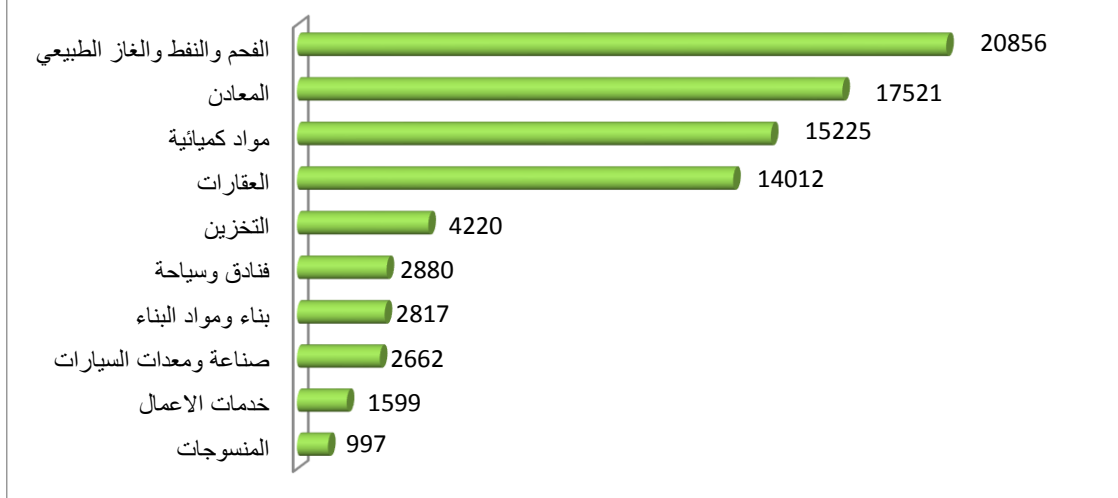
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن (2003-2019).

ان التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر يعد عاملا أساسيا لتحليل مدى فاعلية استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق فان التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، مصر والأردن غير متساوي إذ تعد القطاعات الحيوية أكثر جذبا لهذه الاستثمارات.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2003-2019)

من خلال الشكل رقم (4-4) الذي يمثل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نلاحظ ان قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي استحوذ على 25.19% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الجزائر بقيمة 20856 مليون دولار ثم يليه قطاع المعادن بقيمة 17521 أي ما نسبته 21.16 % ثم يأتي قطاع المواد الكيماوية ثالثا بقيمة 15225 مليون دولار بنسبة 18.39% ثم يليه قطاع العقارات الذي وصلت فيه قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 14012 مليون دولار أي 16.92% ثم يأتي قطاع التخزين في المرتبة الخامسة بقيمة 4220 مليون دولار أي ما نسبته 5.10%، أما قطاع الفنادق والسياحة فقد سجلت 2880 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 3.5% أما قطاع البناء فقد سجل ما قيمته 2817 مليون دولار أي 3.40%، ووصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع صناعة معدات السيارات الى 266 مليون دولار أي ما نسبته 3.21%، اما قطاع خدمات الاعمال والمنسوجات فقد حقق ما قيمته 1599 و 997 مليون دولار على التوالي أي ما نسبته 1.93% و 1.20% على التوالي من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر .

الشكل رقم (4-4) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2003-2019)

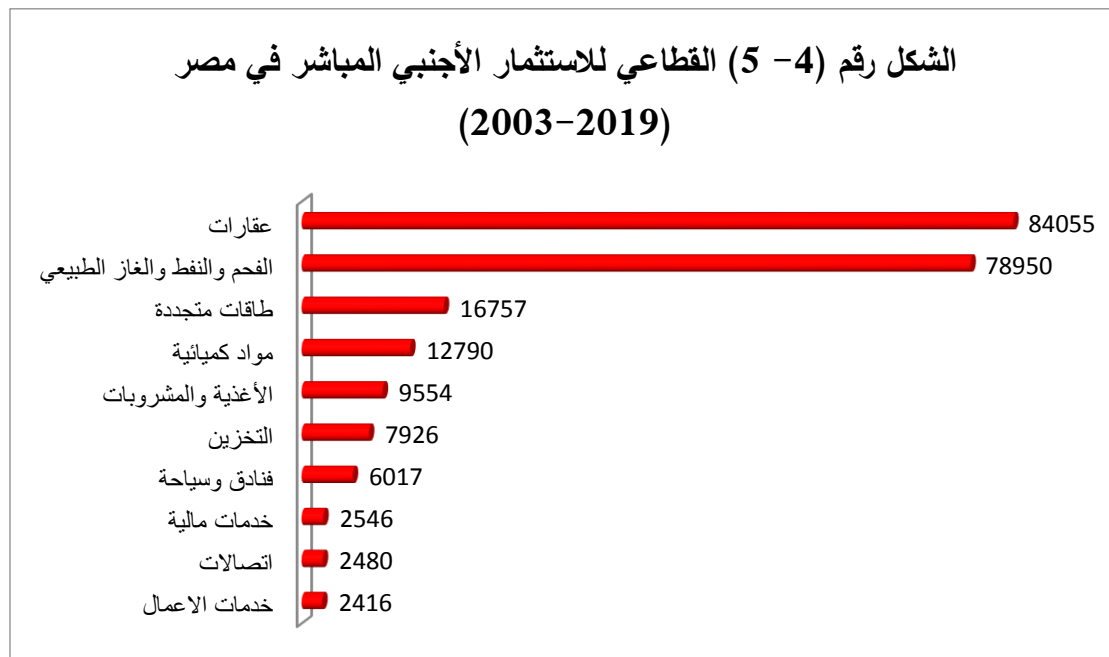


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-2).

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (2003-2019)

من خلال الشكل (4-5) الذي يمثل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2003-2019) نلاحظ ان الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ينحصر بشكل كبير في قطاع العقارات والطاقة (النفط والفحم والغاز الطبيعي) ، حيث استحوذ قطاع العقارات على النصيب الأكبر إذ بلغت الاستثمارات فيه ما نسبته 37.61 % أي ما قيمته 81055 مليون دولار أما قطاع النفط والفحم والغاز الطبيعي فقد جذب استثمارات قيمتها 78950 مليون دولار أي ما نسبته 35.33% من إجمالي الاستثمارات ثم يأتي قطاع الطاقة المتجددة في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت 16757 مليون دولار أي ما نسبته 7.49 % ثم يليها قطاع المواد الكيميائية باستثمارات بلغت 12790 مليون دولار أي ما نسبته 5.72% كما بلغت الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأغذية والمشروبات 9554 مليون دولار أي ما نسبته 4.27 % ، أما قطاع التخزين فقد بلغت الاستثمارات فيه 7026 مليون دولار أي ما نسبته 3.54 %، أما قطاع الفنادق والسياحة فقد بلغت الاستثمارات

الأجنبية فيه 6017 مليون دولار أي ما نسبته 2.69% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى مصر، أما الاستثمارات في قطاعي الخدمات المالية والاتصال فقد بلغت ما نسبته 1.14 % و 1.11 % على التوالي أي ما قيمته 2546 و 2480 مليون دولار على التوالي بينما قطاع خدمات الاعمال جاء في المرتبة الأخيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة قدرها 2416 مليون دولار أي ما نسبته 1.10% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر.

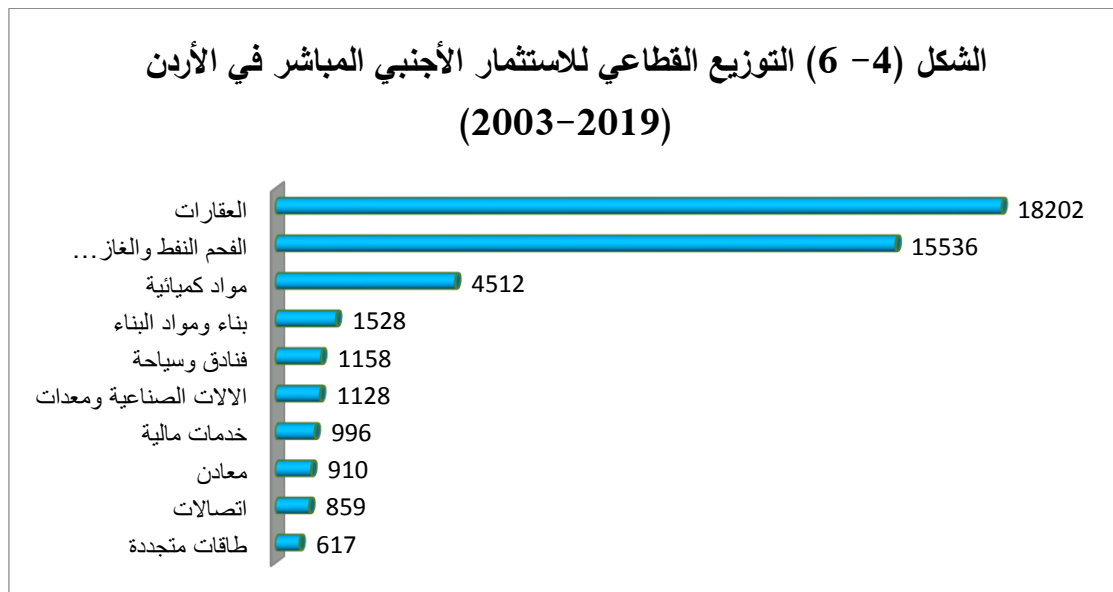


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-2).

ثالثاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (2003-2019)

من خلال الشكل رقم (4-6) الذي يمثل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (2003-2019) نلاحظ أن قطاع العقارات يأتي في المرتبة الأولى من حيث جذبه للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث وصلت قيمته إلى 18202 مليون دولار أي ما نسبته 40.03% ثم يأتي قطاع الطاقة (الفحم والنفط والغاز الطبيعي) كثاني قطاع جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصلت قيمة الاستثمارات الواردة إليه 15536 مليون دولار أي ما نسبته 34.18%

من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم يليه قطاع المواد الكيميائية الذي جذب ما قيمته 4512 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 9,92% ثم يأتي قطاع البناء ومواد البناء كربع قطاع جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا بلغت ما قيمته 1528 مليون دولار أي ما نسبته 3.40% في حين باقي القطاعات لم تتجاوز 3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الأردن حيث سجل قطاع الفنادق و السياحة 2.54% قطاع الآلات الصناعية ومعدات 2.48% ، الخدمات المالية 2.19%، قطاع المعادن 2%، الاتصالات 1.89% ثم قطاع الطاقات المتجددة الذي جاء في المرتبة الأخيرة من حيث جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة حيث سجلت ما نسبته 1.35% من اجمالي الاستثمارات الواردة الى الأردن بقيمة قدرها 617 مليون دولار.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-2).

من خلال تحليل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى دول المقارنة (الجزائر، مصر والأردن) نلاحظ أن غالبية مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى هذه الدول تركز على الصناعات الاستخراجية خاصة قطاع الطاقة (الفحم، النفط والغاز الطبيعي)، المعادن وصناعة

المواد الكيميائية وهذا راجع لتوفر المواد الخام في هذه الدول، كما تتوزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات أخرى بشكل أقل نستعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-2): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن

(2019-2003)

الجزائر		مصر		الأردن	
القطاع	القيمة	القطاع	القيمة	القطاع	القيمة
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	20 856	عقارات	84 055	العقارات	18 202
المعادن	17 521	الطاقة	78 950	الطاقة	15 536
مواد كيميائية	15 225	طاقات متجددة	16 757	مواد كيميائية	4 512
العقارات	14 012	مواد كيميائية	12 790	بناء ومواد البناء	1 528
التخزين	4 220	الأغذية والمشروبات	9 554	فنادق سياحية	1 158
فنادق وسياحة	2 880	التخزين	7 926	الآلات الصناعية ومعدات	1 128
بناء ومواد البناء	2 817	فنادق وسياحة	6 017	خدمات مالية	996
صناعة معدات السيارات	2 662	خدمات مالية	2 546	معادن	910
خدمات الاعمال	1 599	اتصالات	2 480	اتصالات	859
المنسوجات	997	خدمات الاعمال	2 416	طاقات متجددة	617

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنوات

2015 و 2020 المتاحة على الموقع: <https://www.dhaman.org/?language=ar>

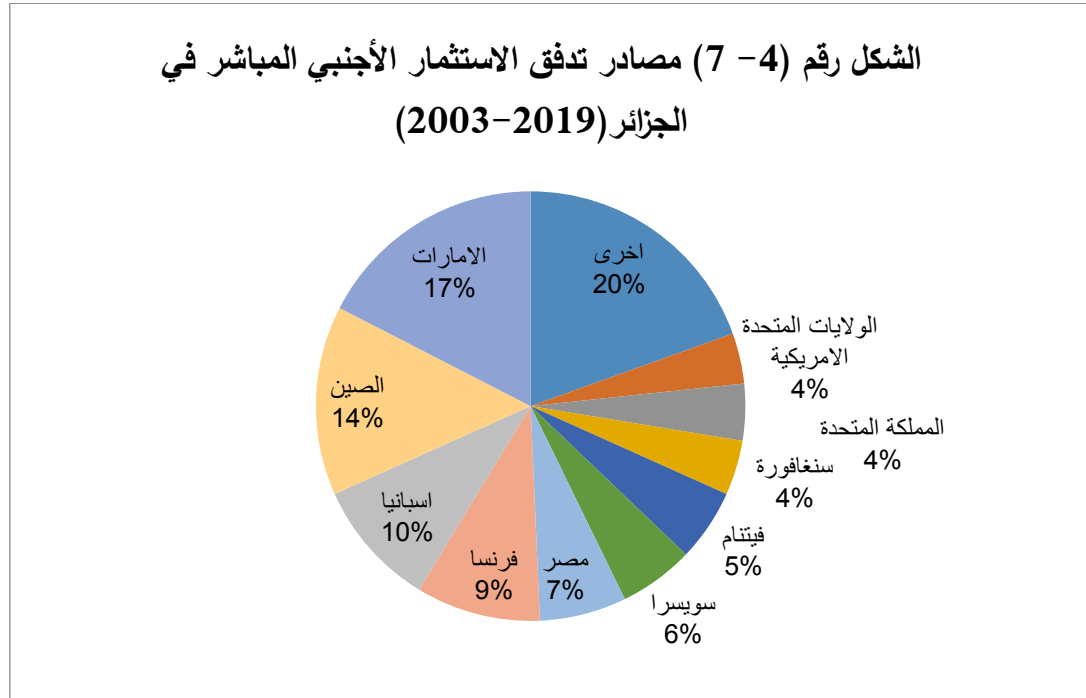
المطلب الثالث: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر، مصر، الأردن(2003-2019).

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الدول المستثمرة سواء كانت أجنبية أو عربية في كل من الجزائر، مصر والأردن وذلك من خلال نظرة جغرافية لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها.

أولاً: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2003-2019)

من خلال الشكل رقم (4-7) الذي يمثل مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2003-2019) نجد أن دولة الإمارات من أبرز المستثمرين في الجزائر بقيمة 15280 مليون دولار أي ما نسبته 17.45% موزعة على 25 شركة و 26 مشروع استثماري ثم تأتي الصين كثاني مستثمر أجنبي مباشر في الجزائر بقيمة 12485 مليون دولار أي ما نسبته 14.26 % من اجمالي الاستثمارات الواردة إلى الجزائر موزعة على 20 شركة و 25 مشروع استثماري ثم تأتي اسبانيا في المرتبة الثالثة من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بقيمة 8377 مليون دولار موزعة على 27 شركة و 31 مشروع استثماري أما فرنسا فقد جاءت ك رابع مستثمر اجنبي في الجزائر حيث بلغت استثماراتها 8216 مليون دولار أي ما نسبته 9.38% موزعة على 77 شركة و 97 مشروع استثماري ثم تأتي مصر خامسا والثانية عربيا باستثمارات بلغت 5731 مليون دولار موزعة على 12 شركة و 14 مشروع استثماري ، اما سادسا فتأتي سويسرا باستثمارات بلغت 4938 مليون دولار أي ما نسبته 5.64% موزعة على 12 شركة و 18 مشروع استثماري ، ثم تأتي فيتنام ، سنغافورة ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، على التوالي باستثمارات بلغت 4743 ، 3619،

3738، 3303 مليون دولار على التوالي اما باقي الدول الأخرى فقد بلغت استثماراتها في الجزائر مجتمعة 17092 مليون دولار أي ما نسبته 19.53% من إجمالي الاستثمارات الواردة الى الجزائر



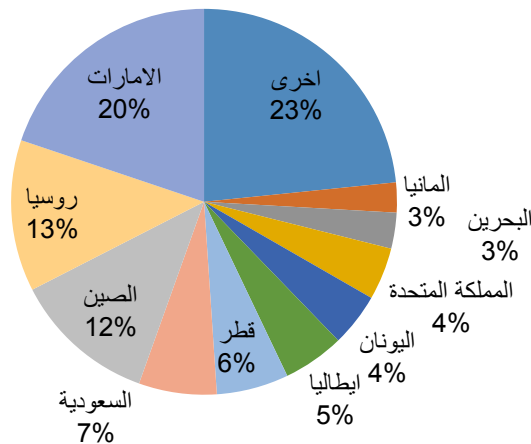
المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-3).

ثانيا: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (2003-2019)

من خلال الشكل رقم (4-8) الذي يمثل مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر خلال الفترة (2003-2019) نجد ان الإمارات العربية المتحدة أكثر الدول استثمارة في مصر حيث بلغت استثماراتها 48481 مليون دولار أي ما نسبته 19,83% من إجمالي الاستثمارات موزعة على 98 شركة و 170 مشروعا استثماريا ثم تأتي روسيا في المرتبة الثانية بنسبة 12,70% وباستثمارات بلغت 31059 مليون دولار موزعة على 19 شركة و 21 مشروعا ، بعدها تأتي الصين كالثالث دولة مستثمرة في مصر بنسبة 12% وباستثمارات بلغت 29176 مليون دولار موزعة على 50 شركة و 70 مشروع استثماري ثم تأتي السعودية رابعا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

باستثمارات بلغت 15978 مليون دولار أي ما نسبته 6,53% موزعة على 44 شركة و 81 مشروعا ، في حين جاءت قطر في المرتبة الخامسة باستثمارات بلغت 14769 مليون دولار موزعة على 6 شركات و 3 مشاريع استثمارية أما إيطاليا فقد كان حضورها في مصر من خلال 28 شركة و 35 مشروع استثماري بقيمة إجمالية بلغت 12566 ثم تأتي اليونان ، المملكة المتحدة والبحرين باستثمارات بلغت 10923 ، 10750 ، 7362 مليون دولار على التوالي ، ثم تأتي ألمانيا أخيرا باستثمارات بلغت 6148 مليون دولار موزعة على 43 شركة و 56 مشروعا أما باقي الاستثمارات والمقدرة بـ 57163 مليون دولار فهي موزعة على مختلف الدول .

الشكل رقم (4 - 8) مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (2003-2019)



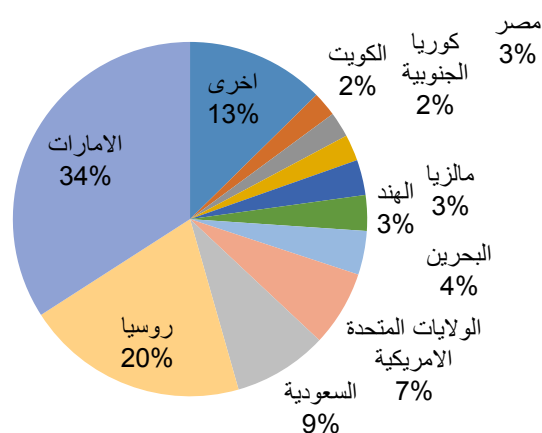
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-3)

ثالثا: مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (2003-2019)

من خلال الشكل رقم (4-9) الذي يمثل مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الأردن خلال الفترة (2003-2019) نلاحظ سيطرة الإمارات العربية المتحدة على 34.09% من إجمالي الاستثمارات الأجنبي المباشرة الواردة إلى الأردن بقيمة 16925 مليون دولار موزعة على 54 شركة

و77 مشروع استثماري ثم تأتي روسيا في المرتبة الثانية باستثمارات بلغت 10093 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 20,33% موزعة على 5 شركات و5 مشروعات استثمارية ، ثم تأتي السعودية في المرتبة الثالثة والثانية عربيا من حيث الدول الأكثر استثمارة في الأردن باستثمارات بلغت 4274 مليون دولار أي ما نسبته 8.60% موزعة على 11 شركة و24 مشروع استثماري اما رابعا فتأتي الولايات المتحدة الأمريكية باستثمارات بلغت 3435 مليون دولار موزعة على 61 شركة و66 مشروع استثماري ثم تأتي البحرين خامس دولة مستثمرة في الأردن باستثمارات بلغت 1981 مليون دولار أي ما نسبته 4% موزعة على 7 شركات و12 مشروع استثماري ثم تليها الهند باستثمارات بلغت 1614 مليون دولار أي ما نسبته 3,25% اما في المرتبة السابعة فتأتي ماليزيا باستثمارات قيمتها 1600 مليون دولار أي ما نسبته 3,22% من اجمالي الاستثمارات الواردة إلى الأردن. اما مصر، كوريا الجنوبية والكويت فبلغت استثماراتها في الأردن 1178، 1147 و1121 مليون دولار أمريكي على التوالي في حين باقي القيمة المتبقية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمقدرة بـ 6275 مليون دولار فهي موزعة على دول مختلفة.

الشكل رقم (4- 9) مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (2003-2019)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (4-3).

ومن خلال تحليلنا لمصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المقارنة (الجزائر ، مصر والأردن) نلاحظ تفوق مصر على الجزائر والأردن من حيث جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمكنت من جذب ما قيمته 244377 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2003-2019) موزعة على 772 شركة و 1114 مشروع استثماري أما الجزائر فجذبت ما قيمته 87522 مليون دولار موزعة على 471 شركة و 439 مشروع استثماري أما الأردن فاحتلت المرتبة الأخيرة من بين دول المقارنة باستثمارات بلغت 49643 مليون دولار موزعة على 314 شركة و 395 مشروع استثماري ، كما نلاحظ كذلك أن الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول استثمارة في هذه الدول الثلاث ثم تأتي روسيا كثاني مستثمر أجنبي مباشر في مصر والأردن ، أما في الجزائر فقد كانت الصين ثاني مستثمر أجنبي مباشر فيها ، والجدول الموالي يلخص أهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر ، مصر والأردن

الجدول رقم(4-3): مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن

(2019-2003)

الترتيب	الجزائر		مصر		الأردن	
	الدولة المصدرة	القيمة	الدولة المصدرة	القيمة	الدولة المصدرة	القيمة
1	الإمارات	15 280	الإمارات	48 481	الإمارات	16 925
2	الصين	12 485	روسيا	31 059	روسيا	10 093
3	اسبانيا	8 377	الصين	29 176	السعودية	4 274
4	فرنسا	8 216	السعودية	15 978	الوم أ	3 435
5	مصر	5 731	قطر	14 769	البحرين	1 981
6	سويسرا	4 938	إيطاليا	12 566	الهند	1 614

7	فيتنام	4 743	اليونان	10 923	ماليزيا	1 600
8	سنغافورة	3 619	المملكة المتحدة	10 752	مصر	1 178
9	المملكة المتحدة	3 738	البحرين	7 362	كوريا الجنوبية	1 147
10	الو م أ	3 303	ألمانيا	6 148	الكويت	1 121
	أخرى	17 092	أخرى	57 163	أخرى	6 275
	المجموع	87 522	المجموع	244 377	المجموع	49 643

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار لسنوات

2015 و 2020 المتاحة على الموقع: <https://www.dhaman.org/?language=ar>

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة وفق مجموعة من المؤشرات الدولية.

يعد مناخ الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على قدرة الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يركز المستثمر الأجنبي المباشر على معايير موضوعية لتقييم المناخ الاستثماري للدول المستضيفة، وقد أصبحت المؤشرات الدولية الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية أداة مهمة في هذا التقييم مثل مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر مدركات الفساد

المطلب الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

يركز مؤشر الحرية الاقتصادية على أربعة جوانب رئيسية للبيئة الاقتصادية وريادة الأعمال تتمثل فيما يلي:¹

1- سيادة القانون: ويشمل ثلاث مؤشرات:

➤ **حقوق الملكية:** يقسم عنصر حقوق الملكية مدى سماح الإطار القانوني في الدولة للأفراد بالحصول على الممتلكات الخاصة وحيازتها واستخدامها ومدى تامين هذه الحقوق من خلال القوانين المعمول بها والتي تطبقها الحكومة بفعالية.

➤ **الفعالية القضائية:** تستلزم الفعالية القضائية إرساء منظومات عدلية ناجعة تكفل الامتثال المطلق للتشريعات، وإعمال الملاحقات القانونية الرادعة إزاء أي تجاوزات أو انتهاكات.

➤ **نزاهة الحكومة:** يؤدي الفساد الى غياب الحرية الاقتصادية من خلال انعدام الأمن والإكراه في العلاقات الاقتصادية، ومن أكثر الأمور المثيرة للقلق الفساد المنهجي في المؤسسات الحكومية

¹The heritage foundation, <https://www.heritage.org/>, 25/04/ 2025, 23:23.

وصنع القرار من خلال ممارسات مثل الرشوة والابتزاز والمحسوبية، وهذا ما يؤدي الى تقليص ثقة الجمهور والحيوية الاقتصادية من خلال زيادة تكاليف النشاط الاقتصادي.

2- حجم الحكومة: ويتكون من ثلاث مؤشرات:

➤ **العبء الضريبي:** إذ يمثل مؤشراً مركباً يجسد نسب الضرائب الحدية المفروضة على دخول الأفراد

والمؤسسات، علاوة على العبء الضريبي الكلي كنسبة نسبية من إجمالي الناتج المحلي

➤ **الإنفاق الحكومي:** يتضمن مؤشر الإنفاق العام التكلفة المترتبة على النفقات السيادية، مشتملاً

بذلك الاستهلاك الحكومي وكافة التحويلات النقدية المرتبطة ببرامج الاستحقاقات، لا يحدد المؤشر

المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي فالمستوى المثالي يختلف من بلد إلى آخر تبعا لعوامل تتراوح

بين الثقافة والجغرافيا ومستوى التنمية الاقتصادية.

➤ **الصحة المالية:** ان العجز المتزايد وعبئ الديون المتزايد وكلاهما ناجم عن سوء إدارة ميزانية

الحكومة، يؤديان الى تآكل الصحة المالية العامة للبلاد، ويرتبط تدهور الصحة المالية بعدم

الاستقرار الاقتصادي الكلي وعدم اليقين الاقتصادي.

3- الكفاءة التنظيمية: وتشمل ما يلي:

➤ **حرية أداء الأعمال:** يقيس عنصر حرية الأعمال مدى تقييد البيئات التنظيمية والبيئة الأساسية

في بلد ما للعمل الفعال للشركات.

➤ **حرية العمل:** وهو مقياس كمي يأخذ في الاعتبار جوانب مختلفة من الإطار القانوني والتنظيمي

لسوق العمل في بلد.

➤ **الحرية النقدية:** أن الحرية النقدية تجمع بين قياس التضخم وتقييم مختلف الأنشطة الحكومية

التي تشوه الأسعار، حيث أن استقرار الأسعار دون تدخل الاقتصاد الجزئي هو الحالة المثالية

لسوق الحرة

4- الأسواق المفتوحة: ويتكون من ثلاث مؤشرات:

➤ حرية التجارة: إذ تمثل مؤشراً توليفياً لنطاق القيود التعريفية وغير التعريفية المؤثرة في تدفقات السلع والخدمات استيراداً وتصديراً.

➤ حرية الاستثمار: يقيس مدى وجود قيود على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

➤ الحرية المالية: وهي تشكل مؤشراً على كفاءة العمل المصرفي ومقياساً للاستقلال عن سيطرة الحكومة وتدخلها في القطاع المالي.

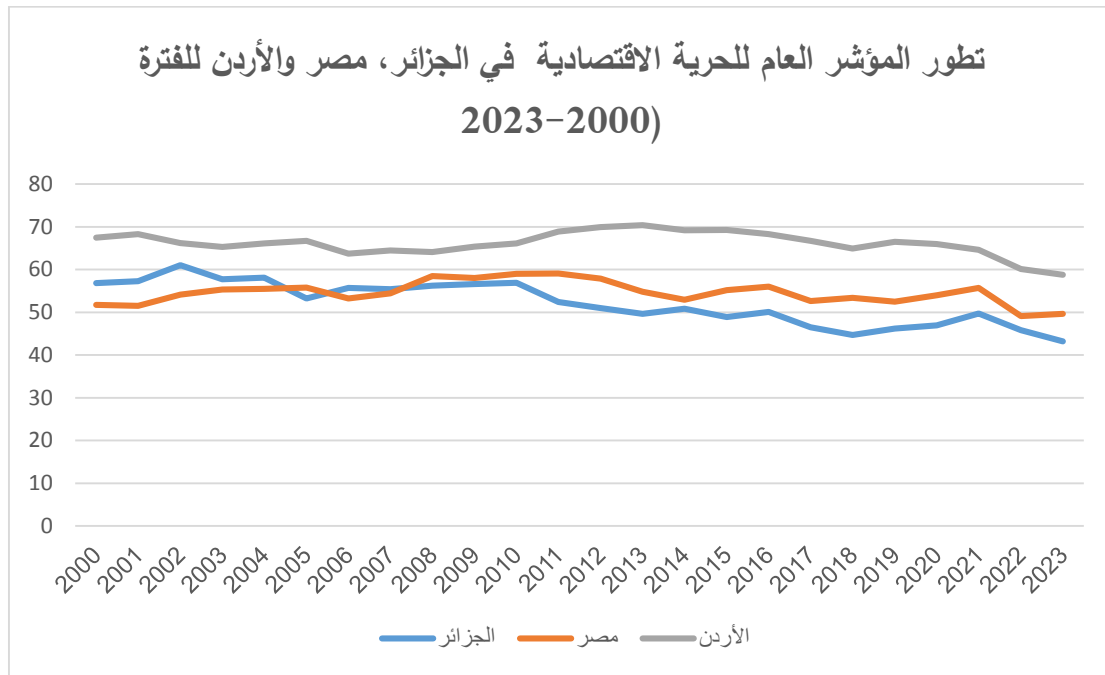
يتم تقييم المؤشرات المذكورة أعلاه بإعطائها علامة تتراوح من 01 إلى 05، فالعلامة 1 تعني أن البلد يتمتع بحرية اقتصادية عالية والعلامة 5 تعني أن الحرية الاقتصادية في أسوأ حالاتها، وبعد ذلك يتم جمع هذه العلامات لكل بلد لحساب العلامات الكلية وتحديد مرتبة البلد ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية:

- 80-100: حرية اقتصادية عالية.
- 70 - 79.9 حرية اقتصادية على الأغلب
- 60 - 69.9 حرية اقتصادية متوسطة
- 50 - 59.9 غير حرة في الغالب
- 0 - 49.9 دولة قمعية

أولاً: وضعية الجزائر، مصر والأردن في المؤشر العام للحرية الاقتصادية

الشكل رقم (4-10): تطور المؤشر العام للحرية الاقتصادية في الجزائر، مصر والأردن للفترة

(2000-2023)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-4).

من حيث المؤشر العام للحرية الاقتصادية ووفقا لشكل رقم (4-10) كان أداء دول المقارنة في هذا المؤشر كمايلي:

❖ بالنسبة للجزائر فقد تراجع أدائها في المؤشر العام للحرية الاقتصادية من وضع غير حر في الغالب إلى وضع الدولة القمعية ابتداء من سنة 2017.

❖ بالنسبة لمصر فقد كانت خلال كل السنوات دولة غير حرة اقتصاديا في الغالب باستثناء سنتي 2022 و 2023 حيث انتقلت أداء الاقتصاد المصر إلى وضع الدولة القمعية.

❖ بالنسبة للأردن فقد كان أدائها في المؤشر العام للحرية الاقتصادية أفضل من مصر والجزائر حيث كانت خلال كل السنوات دول تتمتع بحرية اقتصادية متوسطة باستثناء سنة 2023 التي

كانت فيها الأردن دولة غير حرة في الغالب كما حققت الأردن أعلى درجة لها والمقدرة ب 70,4 وبالتالي كانت الأردن دولة ذات حرية اقتصادية على الأغلب.

ثانيا: وضعية الجزائر، مصر والأردن في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية (2000-2023).

الجدول رقم (4-4): وضعية الجزائر، مصر والأردن في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية (2000-2023).

السنة	دول المقارنة	المؤشر العام	حقوق الملكية	الفعالية القضائية	نزاهة الحكومة	العبء الضريبي	إنفاق حكومي	الصحة المالية	حرية أداء الأعمال	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
2000	الجزائر	56.8	50	NA	50	64.7	63.3	NA	70	NA	74	39.6	50	50
	مصر	51.7	50	NA	29	65.3	54.4	NA	55	NA	76.8	55	50	30
	الأردن	67.5	70	NA	47	76.2	65.3	NA	70	NA	78.4	60.6	70	70
2001	الجزائر	57.3	30	NA	50	64.6	63.3	NA	70	NA	78.2	59.6	50	50
	مصر	51.5	50	NA	33	66.1	54.4	NA	55	NA	78.3	47.2	50	50
	الأردن	68.3	70	NA	44	76.2	61.1	NA	70	NA	87.4	65.6	70	70
2002	الجزائر	61	30	NA	50	65	71.2	NA	70	NA	82.8	60	70	50
	مصر	54.1	50	NA	31	65.6	71.2	NA	55	NA	79.2	55	50	30
	الأردن	66.2	50	NA	46	76.4	63.3	NA	70	NA	89	61.4	70	70
2003	الجزائر	57.7	30	NA	50	65.2	74.9	NA	70	NA	78.9	50.4	70	30
	مصر	55.3	50	NA	36	66.1	72.8	NA	55	NA	80.1	57.6	50	30
	الأردن	65.3	50	NA	49	78.9	64.9	NA	70	NA	87.4	47.2	70	70
2004	الجزائر	58.1	30	NA	50	74.1	62.4	NA	70	NA	81.1	55	70	30
	مصر	55.5	50	NA	34	66.1	76.8	NA	55	NA	79.8	57.4	50	30
	الأردن	66.1	50	NA	45	78.9	66.3	NA	70	NA	86.7	58	70	70
2005	الجزائر	53.2	30	NA	26	73.9	61.8	NA	70	55.9	80.1	54.4	50	30

30	50	58.2	77.6	59.7	55	NA	78.6	66.1	33	NA	50	55.8	مصر	
70	70	62.4	81.8	73.9	70	NA	63.5	79.2	46	NA	50	66.7	الأردن	
30	50	61	78.8	57.4	74.8	NA	74.4	73.9	27	NA	30	55.7	الجزائر	
30	50	57.6	73.6	62.1	39.8	NA	72.1	64.7	32	NA	50	53.2	مصر	2006
70	50	62.2	84.4	74.8	56	NA	58.3	78.2	53	NA	50	63.7	الأردن	
20	50	66	80.7	67.6	73.7	NA	74.2	73.8	28	NA	30	55.4	الجزائر	
30	50	57.2	66.8	62.1	40.9	NA	72.8	90.4	34	NA	40	54.4	مصر	2007
60	50	74.2	83.5	74.6	54.9	NA	57.4	83.2	57	NA	50	64.5	الأردن	
30	40	68.8	80.2	57	73.6	NA	74.6	77	31	NA	30	56.2	الجزائر	
40	50	66	69.7	62.2	60.2	NA	73	90.8	33	NA	40	58.5	مصر	2008
60	50	74.8	80.4	74.6	56.3	NA	53.2	83.7	53	NA	55	64.1	الأردن	
30	50	68.6	78.6	55.5	72.5	NA	74.1	77.2	30	NA	30	56.6	الجزائر	
50	50	63.4	65.9	61.3	64.7	NA	66.1	89.5	29	NA	40	58	مصر	2009
60	50	78.8	80.3	74.1	68.9	NA	56.9	83	47	NA	55	65.4	الأردن	
30	45	70.7	77.2	56.4	71.2	NA	73.4	83.5	32	NA	30	56.9	الجزائر	
50	50	74	64.2	55.6	65	NA	73.4	89.7	28	NA	40	59	مصر	2010
60	65	78.8	73.2	74.2	65.6	NA	55.1	83	51	NA	55	66.1	الأردن	
30	20	72.8	75.4	52.9	69.4	NA	62.4	83.5	28	NA	30	52.4	الجزائر	
50	65	74	60.8	53.6	64.5	NA	65.3	89.6	28	NA	40	59.1	مصر	2011
60	70	79.6	81.4	74.2	65.8	NA	60.9	92.7	50	NA	55	68.9	الأردن	
30	20	72.8	76.3	54.4	66.3	NA	47.9	82.9	29	NA	30	51	الجزائر	
40	65	74	62.3	53.7	63.8	NA	64.1	89.7	31	NA	35	57.9	مصر	2012
60	70	79.6	81.2	75.7	69.5	NA	67	93.5	47	NA	55	69.9	الأردن	
30	20	67.8	76.6	52.6	65.2	NA	44.1	80.4	29	NA	30	49.6	الجزائر	
40	50	73.8	58.4	43.3	63.3	NA	69.4	85.6	29	NA	35	54.8	مصر	2013
60	70	79.6	82	75.5	69.2	NA	68.8	93.6	45	NA	66	70.4	الأردن	
30	45	60.8	67.8	48.3	66.3	NA	51	80.5	28.7	NA	30	50.8	الجزائر	
40	45	71.4	60.5	45.7	62.7	NA	69.6	85.6	28.6	NA	20	52.9	مصر	2014
60	70	79.6	81.3	72.9	62	NA	66.9	94	45.6	NA	60	69.2	الأردن	
30	25	60.8	71.2	50.5	66.6	NA	38.7	80	36	NA	30	48.9	الجزائر	
40	50	70	67.4	53.6	65.4	NA	68	85.8	32	NA	20	55.2	مصر	2015
60	70	79.6	80.6	74.4	59.1	NA	70.7	93.7	45	NA	60	69.3	الأردن	

30	30	60.8	68.1 0	48.2	62.1	NA	59.4	81	36	NA	25	50.1	الجزائر	2016
40	55	70.6	65.8	51.4	68.3	NA	65.9	85.6	37	NA	20	56	مصر	
60	70	73.4	83.1	68.4	64.4	NA	62	91.7	49	NA	60	68.3	الأردن	
30	35	63.3	67	49.5	68.1	19.8	51	81.1	31.7	29.6	38.2	46.5	الجزائر	2017
40	55	70.2	69.6	51.3	66.8	4.6	63	86.1	32.7	56.3	35.4	52.6	مصر	
60	70	82	86.7	58.1	63.9	3.1	73.3	91.3	49.8	49.5	60.1	66.7	الأردن	
30	25	63.5	69.9	48.7	68.1	19.2	45.9	74	29	35.2	27.8	44.7	الجزائر	2018
50	60	70.9	69.6	51.5	71.5	1.2	65.1	84.2	32.2	52.5	32.7	53.4	مصر	
60	70	82	88.7	58.9	63	15.9	69.4	92.4	51.9	57.3	57.6	64.9	الأردن	
30	30	67.4	74.9	49.9	61.6	18.7	48.7	76.4	28.9	36.2	31.6	46.2	الجزائر	2019
40	60	71.8	62.3	51.6	65.9	0	68.1	85.2	29.2	48.3	37	52.5	مصر	
60	70	81.4	85	52.7	61.8	45.5	73.4	91.4	50.3	52.6	58.4	66.5	الأردن	
30	30	66.2	76.2	50.5	63	17	52.6	75.4	28.3	35	37.9	46.9	الجزائر	2020
50	60	70.2	61.3	51.5	62	2.8	69.9	86.1	34	51.2	48.5	54	مصر	
60	70	81.2	77.6	52.5	60.1	55.9	73.5	91.8	49.6	54.6	64.8	66	الأردن	
30	30	57.4	84.3	51.3	63.5	49.1	55.4	67.2	32.7	41.6	34.4	49.7	الجزائر	2021
50	65	67	64.3	51.4	62.7	6	73.1	86.9	37	54	51.2	55.7	مصر	
60	70	71	82	52.8	58.9	60.6	73.3	84.7	51	60.3	66.2	64.6	الأردن	
30	30	57.4	80.1	51.5	50	38.6	57.1	29.7	30.1	29.7	27.9	45.8	الجزائر	2022
65	60.2	70.9	45.7	32.9	54.1	3.7	75.7	87.1	28.7	22.1	39	49.1	مصر	
60	70	71.8	84.2	57.2	59.6	27.7	71.6	84.8	49.5	42.6	53.7	60.1	الأردن	
30	30	57.5	75.1	51.4	53.6	12.1	50.7	28.4	29.5	28.4	27.8	43.2	الجزائر	2023
65	60.2	75	53.6	33.8	51.1	4.1	79.4	86.7	22.1	27.9	39.7	49.6	مصر	
60	70	71.4	83.6	57.4	59.8	55.5	70	84.7	42.7	48.3	54.1 0	58.8	الأردن	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع:

The Heritage Foundation, index of economic freedom, <https://www.heritage.org/index/>, 25/03/2025, 21:35h.

1- فئة سيادة القانون : من خلال الجدول رقم (4-4) والذي يمثل قيم مؤشر الحرية الاقتصادية

لدول المقارنة ، وكمتوسط للفترة (2000-2023) نلاحظ أن مصر والجزائر في الغالب كانت

في وضع الدولة القمعية ، بينما الأردن فكانت في وضع الدول الغير حرة اقتصاديا ، وبالتالي

يعتبر أداء الأردن أفضل من مصر والجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية بالنسبة لفئة سيادة القانون ، كما نلاحظ كذلك ان الجزائر ومصر كانت ضمن الدول القمعية في مؤشر حقوق الملكية باستثناء الفترة (2000-2006) حيث كانت فيها مصر في وضع الدول غير حرة اقتصاديا ، أما المملكة الأردنية فقد كانت خلال سنتي 2000 و 2001 في وضع الدول الحرة اقتصاديا على الأغلب اما باقي السنوات فقد كانت ضمن الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية متوسطة ، ليتراجع أدائها سنة 2023 لتصبح ضمن الدول الغير حرة اقتصاديا ، اما بالنسبة لمؤشر نزاهة الحكومة فقد كانت الجزائر الأفضل إلى غاية سنة 2004 برغم أنها كانت في وضع غير حر اقتصاديا، وابتداء من سنة 2005 وكمتوسط للفترة (2005-2023) أصبحت الأردن هي افضل في حين انتقلت الجزائر ومصر إلى وضع الدول القمعية نتيجة الفساد الكبير الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية ، وبالنسبة لمؤشر الفعالية القضائية فقد كانت الأفضلية للأردن ثم تأتي مصر ثانيا وأخيرا الجزائر كدولة قمعية.

2- فئة حجم الحكومة: من خلال الشكل رقم (4-4) نلاحظ ان أداء الدول الثلاث خلال الفترة

(2000-2023) كان متقارب حيث تتغير أوضاع الدول الثلاث بين حرية اقتصادية عالية وحرية متوسطة، بالنسبة لمؤشر العبء الضريبي نلاحظ انه إلى غاية سنة 2006 كان أداء الأردن أفضل باعتبارها دولة حرة على الأغلب أما مصر فقد كانت في وضع الحرية الاقتصادية المتوسطة ، وابتداء من سنة 2007 تحسن أداء مصر والأردن وانتقلت إلى وضع الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية عالية ، أما الجزائر فقد كانت تختلف خلال كل السنوات بين دولة ذات حرية عالية ودولة حرة على الغالب باستثناء سنتي 2022 و 2023 التي كانت فيها دولة قمعية ، أما بالنسبة لمؤشر الإنفاق الحكومي نلاحظ انه إلى غاية سنة 2010 كانت الجزائر ومصر في وضع حر على الغالب ، ثم ابتداء من سنة 2011 أصبحت مصر تتمتع

بحرية اقتصادية متوسطة أما الجزائر فقد أصبحت غير حرة في الغالب ، وكمتوسط للفترة (2000-2023) كان أداء الأردن في وضع الحرية المتوسطة ، أما بالنسبة لمؤشر الصحة المالية فقد كانت الدول الثلاث قمعية.

3- فئة الكفاءة التنظيمية: من خلال الجدول رقم (4-4) وكمتوسط للفترة (2000-2023)

نلاحظ أن الجزائر والأردن كانت من بين الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية في الغالب ليتراجع أدائها في السنوات الأخيرة لتصبح في وضع غير حر في الغالب، أما أداء مصر فقد كان في وضع الحرية المتوسطة، فالنسبة لمؤشر حرية أداء الأعمال نلاحظ تحسن في أداء مصر من وضع غير حر في الغالب إلى وضع الحرية المتوسطة وفي السنتين الأخيرتين انتقلت مصر إلى وضع الحر في الغالب أما أداء المملكة الأردنية والجزائر فقد عرف تراجعا من وضع حر في الغالب إلى وضع الحرية المتوسطة . وبالنسبة لمؤشر حرية العمل فقد كانت الجزائر في وضع غير حر في الغالب أما أداء مصر فقد عرف تراجعا من وضع الحرية المتوسطة إلى وضع غير حر في الغالب ثم الوضع القمعي في سنتي 2022 و 2023 ، في حين انتقلت الأردن من الوضع الحر في الغالب إلى وضع غير حر في الغالب ، وبالنسبة لمؤشر الحرية النقدية في مصر فقد تراجعت من وضع حر في الغالب إلى وضع الحرية المتوسطة أما أداء الجزائر فقد كان يختلف بين الحرية العالية والوضع الحر في الغالب بينما الأردن فقد كان تتمتع بحرية اقتصادية عالية .

4- فئة انفتاح السوق : من خلال الجدول (4-4) وكمتوسط للفترة (2000-2023) نلاحظ

أن أداء الأردن كان في وضع حر في الغالب في حين أن أداء الجزائر ومصر عرف تغيرا خلال كل السنوات بين حرية متوسطة و وضع غير حر في الغالب وفي بعض السنوات كانت في وضع الدول القمعية ، بالنسبة لمؤشر حرية الاستثمار فقد انتقلت مصر من الوضع غير

حر في الغالب إلى وضع الحرية المتوسطة ، أما وضع الجزائر فقد عرف تراجع من الوضع غير حر في الغالب إلى وضع الدولة القمعية ، بينما الأردن كانت في وضع الحرية الاقتصادية في الغالب خلال كل السنوات ، وبالنسبة لمؤشر حرية التجارة في الأردن فقد انتقلت من وضع الحرية المتوسطة إلى وضع الحرية الاقتصادية في الغالب كما نلاحظ أنها سجلت حرية اقتصادية عالية في بعض السنوات ، بينما انتقلت مصر من الوضع الغير الحر في الغالب الى الوضع الحر على الغالب باستثناء سنة 2001 التي كانت فيها مصر في وضع الدولة القمعية ، اما الجزائر فقد كان وضعها في مؤشر حرية التجارة خلال كل السنوات يختلف بين الوضع غير الحر في الغالب والحرية المتوسطة باستثناء سنة 2000 كانت الجزائر فيها ضمن الدول القمعية ، أما فيما يخص مؤشر الحرية المالية فقد كانت الجزائر ومصر في وضع الدول القمعية ، بينما كان الأردن في وضع حر على الأغلب إلى غاية سنة 2006 لتنتقل بعد ذلك إلى وضع الحرية المتوسطة.

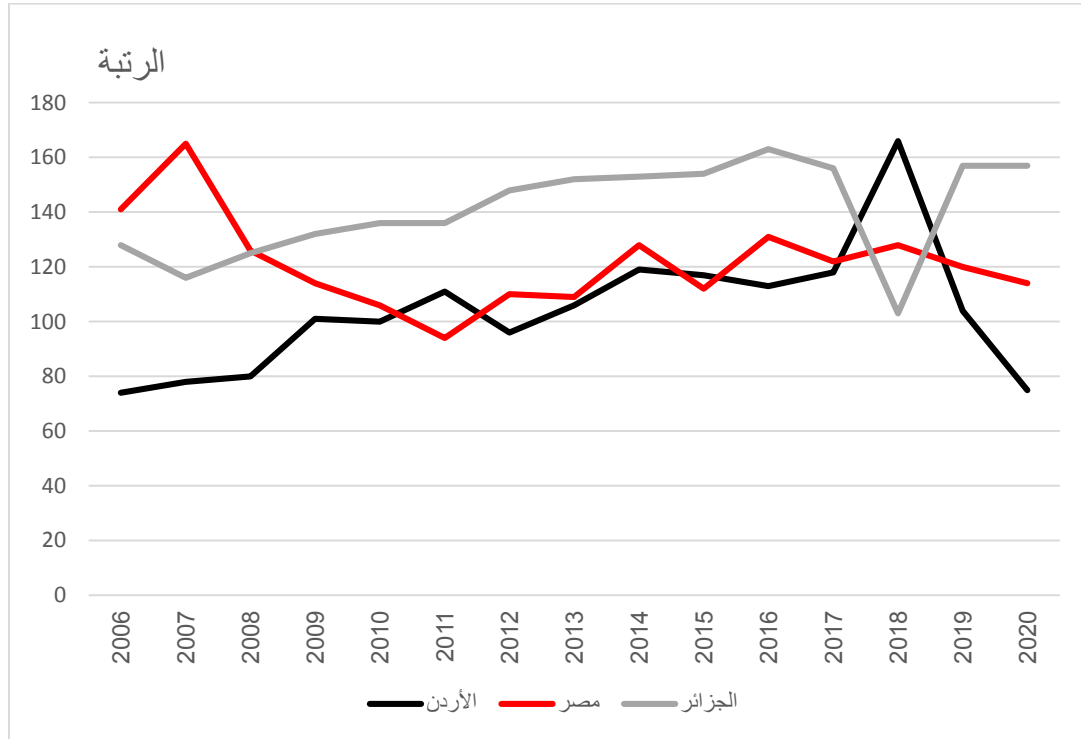
المطلب الثاني: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

يقيس مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مدى سهولة بدء وتشغيل الشركات في مختلف دول العالم، حيث يركز المؤشر على القوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية والاستثمار. وسيتم التطرق في هذا المطلب الى تحليل مدى سهولة ممارسة الأعمال في دول المقارنة.

أولاً: وضعية الجزائر، مصر والأردن في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال

الشكل رقم (4-11): ترتيب الجزائر، مصر والأردن في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال

للفترة (2006-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للسنوات من 2006 إلى 2020 من الموقع:

The World Bank ، Doing Business، <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>.

من خلال الشكل رقم (4-11) الذي يمثل ترتيب دول المقارنة في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال للفترة (2006-2020)، نلاحظ أن أداء الأردن في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال كان أفضل من أداء مصر والجزائر باستثناء سنتي 2011 و 2015 التي كان فيها أداء مصر أفضل حيث جاءت في المرتبة 94 و 112 على التوالي، كما نلاحظ كذلك أن في سنة 2018 كان أداء الجزائر أفضل باحتلالها المرتبة 103 عالميا متقدمة على الأردن (166) ومصر (128) ورغم ذلك فاعن أداء الجزائر خلال الفترة (2006-2020) كان ضعيفا وترتيبها العالمي فوق ال 100 .

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-11) إن ترتيب مصر تحسن نوعاً ما حيث انتقلت من المرتبة 141 سنة 2006 إلى المرتبة 114 سنة 2020، بينما ترتيب الجزائر والأردن فقد تراجع خلا سنة 2020 من المرتبة 128 و 74 على التوالي إلى المرتبة 157 و 75 على التوالي.

ثانياً: وضعية الجزائر، مصر والأردن في المؤشرات الفرعية للمؤشر الكلي للسهولة

ممارسة الأعمال

1- مؤشر بدء النشاط التجاري:

الجدول رقم (4-5): مؤشر بدء النشاط التجاري في الجزائر، مصر والأردن (2004-)

(2020)

السنوات	النتيجة (الرتبة)			عدد الإجراءات			الأيام (الأيام)			(نسبة الفرد من الدخل التكلفة %)			الفرد الأدنى لرأس المال (نسبة من الدخل)		
	الأردن	مصر	الجزائر	الأردن	مصر	الجزائر	الأردن	مصر	الجزائر	الأردن	مصر	الجزائر	الأردن	مصر	الجزائر
2004	0	0	0	14	13	18	29	43	98	31.9	61.2	49.8	73	788.6	2404.2
2005	0	0	0	11	13	14	26	43	36	27.3	63	52	65.5	815.6	1147.7
2006	0	0	0	11	10	14	26	34	36	25.3	104.9	45.9	55.1	739.8	1011.6
2007	120	125	133	11	10	14	24	19	18	21.5	68.8	73	46	694.7	864.4
2008	131	155	133	10	7	14	24	9	14	13.2	28.6	66.2	45.2	12.9	795.4
2009	141	41	131	10	6	14	24	7	14	10.8	18.3	60.4	36.6	2	24.2
2010	148	24	125	8	6	14	24	7	13	12.1	16.1	49.5	31	0	19.9
2011	150	18	127	8	6	14	24	7	13	12.9	6.3	44.6	34.4	0	17.9
2012	153	21	95	7	6	14	25	7	12	12.1	5.6	13.9	30.6	0	0
2013	156	26	103	7	6	14	25	7	12	12.1	10.2	13.8	27.2	0	0

0	0	28.6	22.3	9.7	12.4	12	8	25	7	7	14	117	50	164	2014
0	0	24.1	21.4	9.2	11	12	8	22	7	7	13	86	73	141	2015
0	0	23.6	20.7	8.4	10.9	12	8	20	7	7	12	88	73	145	2016
0.1	0	0	22.4	7.4	11.1	12.5	6.5	20	7.5	4.5	12	106	39	142	2017
0.1	0	0	24.2	7.5	11.1	12.5	14.5	20	7.5	8.5	12	105	103	145	2018
0.1	0	0	23.9	40.3	11.8	12.5	11.5	17.5	7.5	6.5	12	106	109	150	2019
0.1	0	0	23.3	20.3	11.3	12	12	18	7	5	12	120	90	152	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للسنوات من 2004 إلى 2020 من الموقع:

The World Bank ، Doing Business، <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

من خلال الجدول رقم (4-5) الذي يمثل مؤشر بدء النشاط التجاري لدول المقارنة خلال الفترة (2004-2020) ، وكمتوسط لهذه الفترة نلاحظ أن أداء مصر في مؤشر بدء النشاط التجاري كان أفضل من مصر والأردن ، كما نلاحظ انه ابتداء من سنة 2009 إلى غاية مؤشر سنة 2018 كان أداء مصر هو الأفضل من بين دول المقارنة مع تراجع أداء الجزائر ، أما في سنة 2019 فكان أداء الأردن أفضل حيث جاءت في الترتيب 106 عالميا في مؤشر بدء النشاط بينما جاءت مصر والجزائر في الترتيب 109 و 150 على التوالي ، ووفقا لمؤشر سنة 2020 وهي السنة التي توقف فيها البنك الدولي عن تقديم تقارير الأعمال ، نلاحظ أن أداء مصر كان أفضل مقارنة بالأردن التي جاءت في الترتيب 120 عالميا ، بينما تواصل تراجع أداء الجزائر التي جاءت الأخيرة من بين دول المقارنة حيث احتلت الترتيب 152 عالميا في مؤشر بدء النشاط التجاري ، وهذا يعود إلى عدد الإجراءات الكبيرة نوعا ما في تسجيل شركة جديدة أو نشاط تجاري حيث يتطلب ذلك 12 اجراء خلال 18 يوما بتكلفة قدرها 11,3% من نصيب الفرد من الدخل الوطني ، بينما يتطلب تسجيل

نشاط تجاري في مصر 5 إجراءات فقط خلال 12 يوما بتكلفة قدرها 20,5% من نصيب الفرد من الدخل ، أما في الأردن فتطلب ذلك 7 إجراءات خلال مدة زمنية قدرها 12 يوم وبتكلفة 23,3% من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

2- مؤشر دفع الضرائب:

الجدول رقم (4-6): قيم مؤشر دفع الضرائب للجزائر، مصر والأردن خلال الفترة 2006-

2020

السنوات	الرتبة			عدد مدفوعات الضرائب			وقت التعامل مع الإدارة الضريبية (ساعات سنويا)			معدل الضريبة (من الربح)		
	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة
2006	0	0	0	63	39	10	504	504	101	58.5	32.1	39.8
2007	169	114	18	61	41	26	504	536	101	76.4	50.4	31.9
2008	157	150	19	33	36	26	541	711	101	72.6	47.9	31.1
2009	166	144	22	34	29	26	451	711	101	74.2	46.1	31.1
2010	168	140	26	34	29	26	451	480	101	72	43	31.1
2011	168	136	29	34	29	26	451	433	101	72	42.6	31.2
2012	164	145	21	29	29	25	451	433	116	72	43.6	27.7
2013	170	145	35	29	29	25	451	392	151	72	42.2	28.1
2014	174	148	35	29	29	25	451	392	151	71.9	42.6	28.9
2015	176	149	45	27	29	25	451	392	151	72.7	45	29
2016	169	151	52	27	29	25	385	392	151	72.7	45	29.5
2017	155	162	79	27	29	25	265	392	145	65.6	43.5	27.6
2018	157	167	97	27	29	25	265	392	128.5	65.6	45.3	28.1
2019	156	159	95	27	29	23	265	392	126.8	66	46.4	28.6
2020	158	156	62	27	27	9	265	370	97	66.1	44.4	28.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للسنوات من 2006 إلى 2020 من الموقع:

The World Bank ، Doing Business، <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

من خلال الجدول رقم (4-6) والذي يمثل قيم مؤشر دفع الضرائب لدول المقارنة نلاحظ ان أداء الأردن في مؤشر دفع الضرائب خلال الفترة (2007-2020) كان الأفضل مقارنة بمصر والجزائر حيث كان أدائهما ضعيفا، كما نلاحظ أن معدل الضريبة المقتطع من طرف الإدارة الضريبية في كل من مصر والجزائر مرتفعة، خاصة في الجزائر التي يتجاوز فيها معدل الضريبة أحيانا إلى 70% من الربح، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على البيئة الاستثمارية في الجزائر. ووفقا لمؤشر سنة 2020 نلاحظ تحسن طفيف في الترتيب العالمي للجزائر في مؤشر دفع الضرائب حيث انتقلت من المرتبة 169 سنة 2007 إلى المرتبة 158 سنة 2020، بينما تراجع ترتيب مصر والأردن إلى المرتبة 156 و62 على التوالي، ورغم ذلك يبقى الأردن هو الأفضل، حيث يتردد المستثمرين على السلطات الضريبية الأردنية لدفع الضرائب المستحقة 9 مرات سنويا مستغرقا في ذلك 97 يوما في التعامل مع السلطات الضريبية بمعدل ضريبي إجمالي قدره 28,6% ، بينما يتردد المستثمرين على دفع الضرائب في الجزائر ومصر 27 مرة خلال 265 يوما كوقت مستغرق في التعامل مع السلطات الضريبية الجزائرية بمعدل ضريبي إجمالي قدره 66,1%، ويستغرق التواصل مع السلطات الضريبية المصرية 370 يوما بمعدل ضريبي إجمالي قدره 44,4%.

3- مؤشر تنفيذ العقود:

الجدول رقم (4-7): قيم مؤشر تنفيذ العقود للجزائر، مصر والأردن خلال الفترة

(2020-2004)

السنوات			الرتبة			الزمن (الأيام)			التكلفة (% من قيمة الدعوى)		
الجزائر	مصر	الأردن	الجزائر	مصر	الأردن	الجزائر	مصر	الأردن	الجزائر	مصر	الأردن
2004	0	0	0	0	0	290	202	147	31.9	30.7	0.3
2005	0	0	0	0	0	407	410	342	28.7	18.4	8.8
2006	0	0	0	0	0	407	410	342	28.7	18.4	8.8
2007	61	157	75	128	128	397	1010	342	10.3	18.4	16.2
2008	117	145	128	128	128	630	1010	689	17.4	25.3	31.2
2009	126	151	128	128	128	630	1010	689	21.9	26.2	31.2
2010	123	148	124	128	128	630	1010	689	21.9	26.2	31.2
2011	127	143	129	128	128	630	1010	689	21.9	26.9	31.2
2012	122	147	130	128	128	630	1010	689	21.9	26.2	31.2
2013	126	152	129	128	128	630	1010	689	21.9	26.2	31.2
2014	129	156	133	128	128	630	1010	689	21.9	26.2	31.2
2015	120	152	114	128	128	630	1010	689	21.9	26.9	31.2
2016	106	155	126	128	128	630	1010	689	19.9	26.2	31.2
2017	102	162	124	128	128	630	1010	689	199	26.2	31.2
2018	103	160	118	128	128	630	1010	642	19.9	26.2	31.2
2019	112	160	108	128	128	630	1010	642	21.8	26.2	31.2
2020	113	166	110	128	128	630	1010	642	21.8	26.2	31.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للسنوات من 2004 إلى 2020 من الموقع:

The World Bank ، Doing Business، <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

من خلال الجدول رقم (4-7) الذي يمثل قيم مؤشر تنفيذ العقود في كل من الجزائر، مصر والأردن،

حيث نلاحظ انه ابتداء من سنة 2007 الى غاية سنة 2018 كان أداء الجزائر أفضل مقارنة

بمصر والأردن التي جاءت ثانياً، باستثناء سنتي 2015 و2019 اللتان كان فيها أداء الأردن أفضل من مصر والجزائر حيث احتلت الأردن المرتبة 114 و108 عالمياً على التوالي في حين كان أداء مصر خلال الفترة 2007-2020 هو الأضعف من بين دول المقارنة.

فوفقاً لمؤشر سنة 2020 نلاحظ تراجع أداء دول المقارنة حيث انتقلت الجزائر من المرتبة 61 عالمياً في مؤشر تنفيذ العقود إلى المرتبة 113 سنة 2020، بينما تراجع ترتيب مصر من المرتبة 157 سنة 2007 إلى المرتبة 166 سنة 2020، أما الأردن فقد جاءت في المرتبة 110 سنة 2020 بينما كان ترتيبها 75 عالمياً سنة 2007. ونلاحظ كذلك أن تسوية أي نزاع تجاري في الجزائر يحتاج إلى 630 يوم بتكلفة قدرها 21,8% من قيمة الدعوة، في حين يتطلب ذلك في مصر 1010 يوم بتكلفة قيمتها 26,2% من قيمة الدعوة، في حين يستغرق تسوية نزاع تجاري في الأردن 642 يوماً بتكلفة قدرها 31,2% من قيمة الدعوة.

4- مؤشر استخراج تراخيص البناء:

الجدول رقم (4-8): قيم مؤشر استخراج الضرائب في الجزائر، مصر والأردن خلال

الفترة (2006-2020)

السنوات	الرتبة			عدد الإجراءات			الزمن (الأيام)			التكلفة (نصيب الفرد من الدخل %)		
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2006	2007	2008	2009	2010	2011
2006	0	0	0	25	30	17	244	263	122	70.5	1067.1	506.3
2007	117	169	70	25	30	16	244	263	122	58.9	1002	503.2
2008	108	163	71	22	28	18	240	249	122	57.8	474.9	486.1
2009	112	165	74	22	28	18	240	249	122	46.8	376.7	443.7
2010	110	156	106	22	25	7	240	218	21	39.6	331.6	7.5
2011	113	154	92	22	25	19	240	218	87	44	293.7	634.1

534.2	155.3	23.1	70	218	281	17	22	19	93	154	118	2012
529.8	135	54.6	70	218	281	17	22	19	102	165	138	2013
499.5	108	60.1	70	179	241	17	21	19	111	149	147	2014
9.5	1.9	0.7	63	179	204	16	20	17	126	142	127	2015
9.1	1.7	0.9	63	179	204	16	20	17	103	113	122	2016
10	1.6	0.9	63	145	130	16	17	17	109	64	77	2017
12	1.9	8.1	62	172	146	15	19	19	110	66	146	2018
12	1.6	78	66	173	136	20	19	19	139	68	129	2019
12.1	1.3	6.5	66	173	131	20	20	19	138	74	121	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للسنوات من 2006 إلى 2020 من الموقع:

The World Bank ، Doing Business، <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>.

من خلال الجدول رقم (4-8) الذي يمثل قيم مؤشر استخراج تراخيص البناء في كل من الجزائر ومصر والأردن خلال الفترة 2007-2020 نلاحظ انه الى غاية سنة 2016 كان أداء الأردن هو الأفضل مقارنة بمصر والجزائر التي جاءت ثانيا، وقد كان أداء مصر ضعيفا نوعا ما خلال الفترة (2007-2016) أما ابتداء من سنة 2017 فقد عرف أداء مصر تحسنا ملحوظا، فوفقا لتقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020 احتلت مصر المرتبة 74 عالميا في مؤشر استخراج تراخيص البناء بينما كان ترتيبها 169 عالميا سنة 2007، كما احتلت الجزائر والأردن خلال سنة 2020 المرتبة 121 و138 عالميا على التوالي، كما شهد أداء الأردن تراجعا ابتداء من سنة 2012 لتحتل المرتبة الأخير من بين دول المقارنة في مؤشر استخراج تراخيص البناء، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (4-8) أن استخراج تراخيص البناء في الجزائر يتطلب القيام ب 19 إجراء خلال 131 يوم بتكلفة قدرها 6,5% من نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما في مصر فيتطلب ذلك 20 إجراء خلال 173 يوم بتكلفة قدرها 1,3% من نصيب الفرد من الدخل الوطني، بينما استخراج تراخيص البناء في الأردن فيتطلب 20 إجراء خلال 663 يوما بتكلفة قدرها 12,1%.

5- مؤشر الحصول على الكهرباء:

الجدول رقم (4-9) قيم مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر، مصر والأردن خلال

الفترة (2012-2020)

السنوات	الرتبة			عدد الإجراءات			الزمن (الأيام)			التكلفة (نصيب الفرد من الدخل %)		
	الرتبة	الزمن	التكلفة	الرتبة	الزمن	التكلفة	الرتبة	الزمن	التكلفة	الرتبة	الزمن	التكلفة
2012	164	101	36	6	7	5	159	54	43	1579	455.5	274.2
2013	165	99	38	6	7	5	159	54	47	1489.9	396	292.3
2014	148	105	41	5	7	5	180	54	47	1562.9	337.4	276.3
2015	147	106	44	5	7	5	180	54	50	1318.5	304.6	315.9
2016	130	144	56	5	7	5	180	64	50	1295.9	272.9	303
2017	118	88	48	5	5	6	180	54	50	1330.4	244.9	325.3
2018	120	89	40	5	5	5	180	53	55	1335.3	324.7	384.1
2019	106	96	62	5	5	5	93	53	55	1478.3	269.5	293.6
2020	102	77	69	5	5	5	84	53	55	967	180.3	285.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للسنوات من 2012 إلى 2020 من الموقع:

The World Bank ، Doing Business، <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

من خلال الجدول رقم (4-9) الذي يمثل قيم مؤشر الحصول على الكهرباء في كل من الجزائر، الأردن ومصر خلال الفترة (2012-2020) نلاحظ انه كمتوسط للفترة 2012-2020 كان أداء الأردن أفضل ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية، بينما أداء الجزائر كان ضعيفا نوعا ما حيث احتلت المرتبة 164 عالميا سنة 2012، ووفقا لمؤشر سنة 2020 نلاحظ تحسن في ترتيب الجزائر حيث جاءت في المرتبة 102 عالميا في مؤشر الحصول على الكهرباء ورغم ذلك تبقى متأخرة عن الأردن

الذي جاء في المرتبة 69 عالميا ومصر 77، بحيث يتطلب الحصول على الكهرباء في الجزائر 5 إجراءات خلال 84 يوم بتكلفة قدرها 967 % من نصيب الفرد من الدخل، بينما يتطلب ذلك في الأردن 5 إجراءات خلال 55 يوما بتكلفة مقدارها 285,3 % من نصيب الفرد من الدخل، أما في مصر فيتطلب الحصول على الكهرباء 5 إجراءات خلال 53 يوم بتكلفة قيمتها 180,2 % من نصيب الفرد من الدخل.

6- مؤشر قيم تسجيل الملكية:

الجدول رقم (4-10): مؤشر قيم تسجيل الملكية في كل من الجزائر، مصر والأردن للفترة

(2020-2005)

السنوات	الرتبة (النتيجة)			عدد الإجراءات			الزمن (الأيام)			التكلفة (نصيب الفرد من الدخل (%))		
	الرتبة	النتيجة	الرتبة	النتيجة	الرتبة	النتيجة	الزمن	النتيجة	الزمن	التكلفة	النتيجة	التكلفة
2005	0	0	0	16	7	8	52	193	22	9	7	10
2006	0	0	0	16	7	8	52	193	22	0	6.1	10
2007	152	141	110	15	7	8	51	193	22	7.5	5.9	10
2008	156	101	109	14	7	8	51	193	22	7.5	1	10
2009	162	85	115	14	7	8	51	72	22	7.5	0.9	10
2010	160	87	106	11	7	7	47	72	21	7.1	0.9	7.5
2011	165	93	106	11	7	7	47	72	21	7.1	0.8	7.5
2012	167	93	101	10	7	7	48	72	21	7.1	0.8	7.5
2013	172	95	102	10	7	7	63	72	21	7.1	0.7	7.5
2014	176	105	104	10	8	7	63	63	21	7.1	0.7	7.5
2015	157	84	107	10	8	7	55	63	21	7.1	0.7	7.5
2016	163	111	98	10	8	7	55	63	21	7.1	0.6	9
2017	162	109	109	10	8	16	55	60	63	7.1	0.5	10

9	1.1	7.1	17	75	55	6	8	10	72	119	163	2018
9	1.1	7.1	17	76	55	6	9	10	72	125	165	2019
9	1.1	7.1	17	76	55	6	9	10	78	130	165	2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر سهولة ممارسة الاعمال للسنوات من 2005 إلى 2020 من الموقع:

The World Bank ، Doing Business، <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>

من خلال الجدول رقم (4-10) والذي يمثل قيم مؤشر تسجيل الملكية في كل من الجزائر، مصر والأردن، وكمتوسط للفترة 2007-2020 نلاحظ نوعا من التقارب في أداء مصر والأردن، حيث سجلت مصر أفضل ترتيب لها في مؤشر تسجيل الملكية سنة 2015 باحتلالها المرتبة 84 عالميا، أما الأردن فأحسن ترتيب لها كان سنتي 2018 و2029 حيث جاء في المرتبة 72 بينما كان أداء الجزائر ضعيفا خلال الفترة 2007-2020 حيث كان ترتيبها طيلة هذه الفترة فوق ال 100.

ووفقا لتقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020 نلاحظ استمرار في تراجع أداء الجزائر التي جاءت في المرتبة 165 عالميا في مؤشر تسجيل الملكية بينما كانت في المرتبة 152 سنة 2007، اما مصر والأردن فقد تحسن ترتيبهما العالمي حيث جاءت في المرتبة 130 و78 على التوالي بينما كانت في المرتبة 141 و110 على التوالي سنة 2007، كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-10) ان تسجيل الملكية لمشروع تجاري في الجزائر يتطلب 10 إجراءات خلال 55 يوما وبتكلفة قدرها 7,1% من قيمة المشروع العقاري، أما تسجيل الملكية في دولة مصر يتطلب 9 إجراءات خلال 17 يوما بتكلفة قدرها 9% من قيمة المشروع العقاري وهذا ما يعكس فعالية نظام تسجيل الملكية العقارية المعمول به في الأردن.

7- مؤشر التجارة عبر الحدود:

الجدول رقم (4-11): مؤشر قيم التجارة عبر الحدود للجزائر، مصر والأردن للفترة (2006-2020)

(2020)

السنوات	الرتبة			التصدير						الاستيراد					
				الوقت (أيام)			التكلفة (بالدولار للحاوية)			الوقت (أيام)			التكلفة (بالدولار للحاوية)		
	الأردن	مصر	الجزائر	الأردن	مصر	الجزائر	الأردن	مصر	الجزائر	الأردن	مصر	الجزائر	الأردن	مصر	الجزائر
2006	0	0	0	8	11	6	29	27	28	12	8	5	52	29	28
2007	109	83	78	15	20	24	1606	1014	720	22	25	22	188	104	955
2008	114	26	59	17	15	19	1198	714	680	23	18	22	137	729	1065
2009	118	24	74	17	14	19	1248	737	730	23	15	22	142	823	1290
2010	122	29	71	17	14	17	1248	737	730	23	15	19	142	823	1290
2011	124	21	77	17	12	14	1248	613	825	23	12	18	142	698	1335
2012	127	64	58	17	12	13	1248	613	825	27	12	15	131	755	1335
2013	129	70	52	17	12	13	1260	625	825	27	13	15	133	755	1335
2014	133	83	57	17	12	13	1270	625	825	27	15	15	133	790	1235
2015	131	99	54	17	12	12	1270	625	625	26	15	15	133	790	1235
2016	176	157	50	271	146	38	1250	530	577	580	322	141	113	231	606
2017	178	168	50	267	136	40	967	358	147	576	505	130	866	155	181
2018	181	170	53	267	136	44	967	505	147	576	505	134	866	255	211
2019	173	171	74	229	136	59	967	358	231	306	505	134	809	155	396
2020	172	171	75	229	136	59	967	358	231	306	505	134	809	155	396

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال للسنوات من 2006 إلى 2020 من الموقع:

The World Bank ، Doing Business، <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>.

من خلال الجدول رقم (4-11) الذي يمثل قيم مؤشر التجارة عبر الحدود لدول الجزائر، مصر والأردن وكم متوسط للفترة (2007-2020) نلاحظ أن أداء الأردن كان أفضل مقارنة بمصر التي جاءت ثانيا، حيث شهد أداء مصر تراجعاً ابتداءً من سنة 2016، أما أداء الجزائر فقد كان ضعيفاً حيث أن ترتيبها في كل السنوات كانت فوق ال 100، ووفقاً لمؤشر سنة 2020 نلاحظ تراجع أداء كل من مصر والجزائر من المرتبة 83 و 109 على التوالي سنة 2007 إلى المرتبة 171 و 172 على التوالي سنة 2020 ، بينما أداء الأردن عرف ارتفاع طفيف في مؤشر التجارة عبر الحدود من المرتبة 78 عالمياً سنة 2007 إلى المرتبة 75 سنة 2020، حيث تتطلب عملية التصدير في الأردن 59 يوماً بتكلفة قدرها 231 دولار للحاوية الواحدة ، وتتطلب عملية الاستيراد 134 يوماً بتكلفة قدرها 396 دولار للحاوية، أما عملية التصدير في الجزائر فتحتاج إلى 229 يوم بتكلفة قدرها 967 دولار للحاوية وعملية الاستيراد تتطلب 306 يوم بتكلفة قدرها 809 دولار للحاوية، أما في جمهورية مصر فعملية تصدير البضائع تتطلب 136 يوم بتكلفة قدرها 358 دولار للحاوية أما عملية الاستيراد فتتطلب 505 يوم بتكلفة قدرها 1554 دولار للحاوية.

المطلب الثالث: مؤشر مدركات الفساد في الجزائر، مصر والأردن (2003-2023).

يعد الفساد إحدى أهم العوامل المؤثرة على نجاح استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر فهو إذا يضعف ثقة المستثمرين الأجبيين ويعيق عملية التنمية، ويتم قياس الفساد من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية.

الجدول رقم (4-12): ترتيب دول المقارنة في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003 -

(2023)

الأردن		مصر		الجزائر		السنوات
الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة/ عدد الدول	الدرجة	
43	4.6	70	3.3	133/88	2.6/10	2003
37	5.3	77	3.2	146/97	2.7	2004
37	5.7	70	3.4	159/97	2.8	2005
40	5.3	70	3.3	163/84	3.1	2006
53	4.7	105	2.9	180/99	3	2007
47	5.1	115	2.8	180/92	3.2	2008
49	5	111	2.8	180/111	2.8	2009
54	4.7	105	3.1	178/110	2.9	2010
56	4.5	112	2.9	183/112	2.9	2011
58	4.8	118	3.2	176/105	3.4/100	2012
66	4.5	114	3.2	177/94	3.6	2013
55	4.9	94	3.7	175/100	3.6	2014
45	5.3	88	3.6	168/88	3.6	2015
57	4.8	108	3.4	176/108	3.4	2016
59	4.8	117	3.2	180/112	3.3	2017
58	4.9	105	3.5	180/105	3.5	2018
60	4.8	106	3.5	180/106	3.5	2019
60	4.9	117	3.3	180/104	3.6	2020
58	4.9	117	3.3	180/117	3.3	2021
61	4.7	130	3.0	180/116	3.3	2022
63	4.6	108	3.5	180/104	3.6	2023

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية على الموقع:

International, Corruption Perceptions Index, <https://www.transparency.org/en/cpi/2020> , 15/04/2025 ,22:23h.

أولاً: وضعية الجزائر في مؤشر مدركات الفساد

عملت الجزائر على مكافحة ومحاربة الفساد من خلال توقيعها على عدة اتفاقيات إقليمية ودولية

تهدف إلى الوقاية من الفساد ومحاربه، من أهمها التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

في 19 افريل 2004 ، وكذلك التوقيع على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمحاربة الفساد في 11 جويلية 2003، إضافة الى الدور الفعال للجزائر في إنشاء الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في 21 ديسمبر 2010، كما عملت الجزائر على استحداث هيئات ومؤسسات مختصة بمتابعة الفساد والحد من أثاره السلبية، حيث أنشأت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 بموجب القانون 01-06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وهي هيئة مستقلة تتولى مهمة اقتراح وتفعيل سياسة شاملة للوقاية من الفساد ، وفي سنة 2010 تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب الأمر 05-10 المتمم للقانون 01-06 حيث يتكفل بالبحث والتحري عن الجرائم في إطار مكافحة الفساد.¹

بالرغم من كل هذه الجهود التي عملتها الجزائر لمكافحة الفساد إلى أنها لا تزال تعاني من الآثار السلبية للفساد الذي يعتبر إحدى أهم عوائق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث من خلال الجدول رقم (4-12) الذي يشمل ترتيب دول مقارنة (الجزائر ، مصر . الأردن) في مؤشر مدركات الفساد نلاحظ تسجيل قيم منخفضة لمؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2011 والتي تتراوح بين 2.6 و 3.2 حيث سجلت الجزائر ادني درجة لها سنة 2003 والمقدرة بـ 2.6 محتلة بذلك المرتبة 88 من أصل 133 دولة، وهذا ما يدل على ارتفاع معدل الفساد وتراجع مستوى الشفافية في الجزائر خلال هذه الفترة ، كما نلاحظ ارتفاع طفيف في قيم مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2012 - 2023) تتراوح القيم بين 33 و 36 درجة ،حيث احتلت الجزائر المرتبة 88 من أصل 168 دولة سنة 2015 كأفضل مرتبة لها ، كما سجلت ادني قيمة لها سنة 2017 والمقدرة بـ 33 درجة محتلة بذلك المرتبة 117 من أصل 180 دولة ، هذا ما يعكس ضعف الشفافية في البيئة الاستثمارية الجزائرية، ورغم التحسن الطفيف في مؤشرات مدركات الفساد خلال الفترة 2012 -

¹الطرش هالة، آليات محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 01، الجزائر، 2023، ص (18-20).

2023 إلا أنها عرفت قضايا فساد كبيرة وخطيرة أولها قضية مجمع الخليفة ثم قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية أو ما يعرف بقضية الطريق السيار شرق غرب ثم قضية سونا طراك.¹ بالإضافة إلى حملة مكافحة الفساد ومحاسبة الكثير من المسؤولين خلال سنتي 2019 و 2020 بعد الأحداث السياسية التي عرفتتها الجزائر.

ثانيا: وضعية مصر في مؤشر مدركات الفساد

من خلال الجدول رقم (4-12) والذي يمثل ترتيب دول المقارنة في مؤشر مدركات الفساد نلاحظ تسجيل قيم منخفض لمؤشر مدركات الفساد في مصر خلال الفترة 2003-2010 حيث تم تسجيل أدنى قيمة سنتي 2008 و 2009 مقدرة ب 28 درجة، محتلة بذلك المرتبة 115 و 111 على التوالي من أصل 180 دولة، وهذا ما يعني ان مصر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الفساد وغياب الشفافية في البيئة الاستثمارية المصرية.

ونتيجة لخطورة استمرار الفساد على مستقبل البيئة الاستثمارية المصرية، والتزاما باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتخذت الحكومة المصرية منذ سنة 2014 إجراءات وخطوات سريعة لمكافحة الفساد، وذلك بتفاعل كافة مؤسساتها وعلى رأسها هيئة الرقابة الإدارية، حيث تم إنشاء اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1022 لسنة 2014 والتي يترأسها رئيس هيئة الرقابة الإدارية، كما تم إطلاق المرحلة الاولى للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2014-2018)، بالإضافة إلى تعديل بعض القوانين لاسيما القانون رقم 54 لسنة 1964 بإصدار القانون رقم 207، حيث تضمنت هذه التعديلات نقل ملكية هيئة الرقابة الإدارية لرئيس الجمهورية وإنشاء أكاديمية

¹ حمودة نصيرة، واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسبل مكافحته من المنظور إسلامي، مجلة علوم إنسانية، العدد 1، 2022، ص 1168.

لمكافحة الفساد، كما أطلقت هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء مؤشر إدراك الفساد الذي يصدر سنوياً بداية من سنة 2016 يهدف إلى تقييم مستوى ادراك الفساد الإداري في الجهات الحكومية في مصر ، و مواصلة لجهود مصر في مكافحة الفساد فقد احتضنت المنتدى الإفريقي الأول لمكافحة الفساد الذي عقد لأول مرة في يونيو 2019 بناء على مبادرة أطلقها الرئيس المصري في يناير 2018 أثناء مشاركته في القمة الإفريقية السنوية للقادة الأفارقة ، يهدف هذا المنتدى إلى تبادل المعلومات والخبرات بشأن التدابير والتجارب الوطنية ذات الصلة لمواجهة الفساد¹.

لقد انعكست جهود مصر في مكافحة الفساد منذ العام 2014 على ترتيبها العالمي في مؤشر مدركات الفساد حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-12) ارتفاع متذبذب في مؤشر الفساد خلال الفترة 2014-2023 حيث تراوحت قيم المؤشر بين 32 و 37 درجة ، حيث سجلت مصر أعلى قيمة لها سنة 2014 والمقدرة بـ 37 درجة لتحتل بذلك المرتبة 94 من أصل 175 دولة ، وهذا راجع لإطلاق المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، كما سجلت مصر أدنى قيمة لها خلال السنوات 2012، 2013 و 2017 حيث بلغت 32 درجة ، ثم تعود لترتفع قيمة مؤشر مدركات الفساد في مصر خلال سنتي 2017 و 2018 حيث بلغت 35 درجة ، وذلك بعد تأسيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2017، ثم شهدت انخفاض طفيف في سنتي 2020 و 2021 حيث جاءت مصر في المرتبة 117 من أصل 180 ، ثم في سنة 2023 ارتفعت قيمة المؤشر لتبلغ 35 درجة وبالتالي احتلت مصر المرتبة 108 من أصل 180 دولة.

¹ أبو الفضل الإنساوي وآخرون، سياسة مكافحة الفساد في مصر، مجلة أوراق القاهرة، مركز ربح لدراسات الاستراتيجية، العدد 6، 2022، مصر، ص(5-9)

ثالثاً: وضعية الأردن في مؤشر مدركات الفساد

تعتبر الأردن من الدول السبّاقة في التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، حيث شارك الأردن بدور أساسي في أعمال اللجنة المكلفة بوضع مسودة الاتفاقية وكانت أول دولة عربية وذلك بتاريخ 9 كانون الأول سنة 2003 وصادق عليها في 24 شباط 2005، وقد انبثق عن هذه الاتفاقية عدة قوانين وطنية منها قانون هيئة مكافحة الفساد رقم 62 لسنة 2006 الذي حدد أهداف الهيئة ومهامها وبين الأفعال التي تعد فساداً ، ثم استدعت الحاجة والمعطيات الجديدة إجراء تعديلين عليه، الأول كان سنة 2012 وبموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2012 حيث تضمنت التعديلات الجديدة مواد قانونية خاصة بتوفير الحماية للشهود والمبلغين والخبراء في قضايا الفساد ومنح الهيئة وقف العمل بأي عقد أو امتياز تم الحصول عليه نتيجة فعل فساد، أما التعديل الثاني فكان بموجب قانون رقم 16 لسنة 2014 وبموجبه تمت إضافة جرائم غسل الأموال والكسب غير المشروع ، ومع تعاظم الاهتمام الوطني بدفع مسيرة الإصلاح وترسيخ قيم النزاهة والالتزام بمبدأ سيادة القانون تم تشكيل لجنة ملكية لوضع ميثاق وطني لنزاهة حيث كان قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016 احد مخرجاته وتم بموجبه دمج هيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ، وفي العام 2010 وقعت الأردن على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في جمهورية مصر العربية ، كما وقعت هيئة مكافحة الفساد ممثلة للأردن في العام نفسه على اتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا.¹

¹ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية، 2025/03/11، Ar 20:33، <https://www.jiacc.gov.jo/Default>

إن الجهود الكبيرة التي قامت بها الأردن منذ سنوات في مكافحة الفساد ومحاربته جعلها تحقق نتائج مقبولة نوعاً ما ، فترتيب الأردن في قيم مؤشر مدركات الفساد للفترة 2003-2023 كانت أفضل من ترتيب الجزائر ومصر ، فمن خلال الجدول رقم (4-12) نلاحظ ان قيم مؤشر مدركات الفساد في الأردن خلال الفترة 2003 - 2012 متذبذبة حيث تتراوح بين 4,5 و 5,7 ، حيث حققت الأردن أفضل قيمة لها خلال هذه الفترة مقدرة ب 5,7 درجة ، وبالتالي جاءت في الترتيب 37 من بين 159 دولة شملها هذا المؤشر سنة 2005 ، وهذا بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد، كما حققت الأردن أفضل ترتيب لها سنة 2015 مقدرة ب 53 درجة لتحتل المرتبة 45 من بين 168 دولة ، وكانت أسوأ قيمة للأردن خلال الفترة 2012- 2023 هي سنة 2013 مقدرة ب 45 درجة محتلة بذلك الرتبة 66 من بين 177 دولة شملها مؤشر مدركات الفساد.

المبحث الثالث: واقع المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية في كل من

الجزائر، مصر، الأردن

يعتبر الجانب المحاسبي احد الجوانب الأساسية في تحليل المناخ الاستثماري إذ تشكل الشفافية المالية وجودة التقارير المالية والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية عوامل مؤثرة في قرارات المستثمرين الأجانب فالمعلومة المالية الموثوقة تمكن المستثمر من تقييم أداء الشركات وقياس المخاطر واتخاذ قرارات استثمارية مبنية على أسس واضحة وشفافة ، وفي هذا السياق سيتك التطرق في هذا المبحث إلى تحليل واقع المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية في دول المقارنة من خلال تحليل واقع جودة المعلومات المالية ، حوكمة الشركات بالإضافة إلى تحليل واقع سوق رأس المال .

المطلب الأول: واقع جودة المعلومات المالية في الجزائر، مصر والأردن

يعتبر مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية إحدى المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية والمتمثل في مؤشر المؤسسات، حيث يعبر هذا المؤشر عن جودة القوائم المالية بصفة عامة وبالتالي يمكننا الاعتماد عليه للحكم على جودة المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية. والجدول الموالي يوضح مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية في كل من الجزائر، مصر والأردن خلال الفترة (2006-2019).

الجدول رقم (4-13): مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية وفق مؤشر التنافسية

في الجزائر، مصر، الأردن خلال الفترة (2006-2019)

الأردن		مصر		الجزائر		السنوات
الرتبة	قيمة المؤشر (7/)	الرتبة	قيمة المؤشر (7/)	الرتبة	قيمة المؤشر (7/)	
125/47	5.1	125/71	4.5	125/101	3.7	2006
	5.1		4.2		3.4	2007
134/34	5.4	134/66	4.8	134/125	3.5	2008
133/30	5.4	133/50	5.1	133/120	3.6	2009
139/36	5.3	139/58	4.8	139/104	4.1	2010
142/42	5.2	142/99	4.3	142/130	3.5	2011
144/48	5	144/104	4.1	144/143	2.8	2012
148/55	4.9	148/122	3.8	148/141	3	2013
144/54	4.9	144/117	3.8	144/134	3.4	2014
140/54	4.9	140/88	4.3	140/135	3.2	2015
138/53	4.9	138/84	4.3	138/135	3.1	2016

137/57	4.8	137/82	4.4	137/129	3.4	2017
140/49	5	140/68	4.7	140/131	3.4	2018
141/47	5.1	141/50	5.1	141/120	3.8	2019

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) المتاحة على الموقع الالكتروني التالي: [./https://www.weforum.org](https://www.weforum.org)

من خلال الجدول رقم (4-13) الذي يمثل قيم مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية في كل من الجزائر ، مصر والأردن ، نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر في الجزائر متوسطة على العموم خلال الفترة (2006-2009) مقارنة بمصر والأردن التي كانت فيها قيمة المؤشر جيدة مع أفضلية للأردن ، كما نلاحظ أن الترتيب العالمي للجزائر متأخر حيث كان ترتيبها خلال الفترة 2006 - 2009 فوق ال 100 بينما ترتيب مصر والأردن خلال نفس الفترة كان متوسط مع أفضلية للأردن التي كان ترتيبها اقل من 50 اذا سجلت سنة 2009 أفضل ترتيب لها حيث احتلت المرتبة 30 من بين 133 دولة في العالم مقابل المرتبة 50 لمصر والمرتبة 120 للجزائر ، أما في سنة 2010 فقد سجلت الجزائر اكبر قيمة لها في مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية حيث بلغت 4,1 ويعود ذلك إلى بداية تطبيقها لنظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من معايير المحاسبة الدولية واحتلت الجزائر بذلك المرتبة 104 من بين 139 دولة ورغم ذلك فهي متأخرة مقارنة بمصر التي سجلت قيمة قدرها 4,8 في قيمة المؤشر واحتلت المرتبة 58 عالميا، أما الأردن فقد كانت الأفضل من بين دول المقارنة إذ سجلت ما قيمته 5,3 في قيمة المؤشر محتلة بذلك المرتبة 36 عالميا، أما خلال الفترة (2011-2019) نلاحظ انخفاض طفيف في قيمة المؤشر في الجزائر ولكن بصفة عامة يعتبر مؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية في الجزائر متوسط باستثناء سنة 2012 التي سجلت فيها الجزائر اقل قيمة لها والمقدرة ب 2,8 رغم تطبيق النظام المحاسبي الجديد وبالتالي يمكن القول أن جودة المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية في الشركات الجزائرية متوسطة

مقارنة بمصر والأردن التي كانت فيها قيم المؤشر جيدة مع أفضلية للأردن وبالتالي فاعن جودة القوائم المالية في الشركات الأردنية هي الأفضل من بين دول المقارنة.

المطلب الثاني: واقع حوكمة الشركات في دول المقارنة

تعتبر حوكمة الشركات احدى الركائز الأساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في البيئة الاقتصادية، حيث تسهم في تحسين أداء الشركات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل المخاطر المرتبطة بسوء الإدارة والفساد وقد اهتمت دول المقارنة الجزائر، مصر والأردن بتطوير الحوكمة بما يتماشى مع المعايير الدولية وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشر، وسيتم التطرق في هذا المطلب الى تحليل واقع حوكمة الشركات في دول المقارنة.

أولاً: واقع حوكمة الشركات في الجزائر

إن مساعي الجزائر للانخراط بالمنظومة الاقتصادية الدولية حذت بالسلطات العمومية لتكثيف تدابيرها الهيكلية الرامية لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، وذلك من خلال تشجيعها لعمليات الخصخصة وتعزيز التحرير الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص وتحفيزه توسعياً، وتيسير التبادلات العابرة للحدود؛ حيث اعتمدت الجزائر إطاراً محاسبياً مستحدثاً يتماشى مع معايير الإبلاغ المالي الدولية والمستجدات العالمية الراهنة، بغية توحيد لغة التقارير المالية وذلك بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF)، وتطمح الجزائر عبر هذا النسق المحاسبي لتطوير حوكمة البيانات؛ بالانتقال من الممارسات التقليدية القائمة على المرجعيات المحلية إلى معايير دولية تضمن شفافية وموثوقية القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الوطنية، والموجهة أساساً لفائدة الأطراف الخارجية، وفي مقدمتها الأسواق المالية العالمية لتعزيز الثقة في المناخ الاستثماري، حيث تتوقف مصداقية

السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب على مدى صحة وسلامة هذه المعلومات ، وإدراكاً من الفواعل الاقتصادية لمحورية حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، كثفت الجزائر مساعيها لإرساء إطار تنظيمي يضبط قواعد الحوكمة المؤسسية وفق الممارسات الدولية¹. نذكرها فيما يلي:

1- تأسيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

تأسست هذه الهيئة وفقاً للقانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بحيث حددت في المادة رقم 20 من نفس القانون مهام هذه الهيئة والمتمثلة فيما يلي:²

- بلورة استراتيجية متكاملة لتحسين المنظومة ضد الفساد.
- إرساء محددات توجيهية لمكافحة الاستغلال.
- تصميم مخططات لإنشاء الوعي المجتمعي.
- تعبئة الأرصاد المعلوماتية ومعالجتها واستثمارها لتعزيز آليات الاستكشاف الاستباقي من ممارسات الفساد.
- استلام كشوفات الذمة المالية للمنتخبين المحليين، فضلاً عن إقرارات الموظفين العموميين ممن يتبوؤون وظائف استراتيجية وحساسة في مفاصل هيكل الدولة.

¹ زعور نعيمة وآخرون، تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2017، ص 210.

² قانون رقم 06-01، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

- استيفاء القرائن ومباشرة إجراءات الاستدلال في جرائم الفساد، بالتنسيق الوثيق مع سلطات الادعاء العام المختصة.
- ضمان التوافق الإجرائي ومراقبة الممارسات التنفيذية الميدانية.
- تكريس التكامل الوظيفي بين القطاعات.
- تحفيز المساعي البحثية وإخضاع المخرجات التنفيذية لآليات التقييم.

2- انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الرشيد بالجزائر في جوان 2007: باعتباره الركيزة

الجمهورية لبلورة ميثاق جزائري للحكومة المؤسساتية، أعقب ذلك تشكيل لجنة خبراء تضم ثمانية فواعل من القطاع الخاص؛ حيث حظيت هذه المبادرة برعاية رسمية من السلطات العمومية لتعظيم أثرها الهيكلي في البيئة الاقتصادية.¹ وتبلورت خلال الملتقى الرؤية الاستراتيجية لصياغة ميثاق وطني للحكومة المؤسساتية كأولوية إجرائية؛ حيث استجابت المنظمات المهنية كحلقة التفكير ومنندى رؤساء المؤسسات بتطوير مشروع تنفيذي عبر آلية فريق عمل تشاركي. حظيت المبادرة بمؤازرة حكومية نوعية من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، التي تبنت رعاية الملف وانتداب كفاءات قيادية للمساهمة في تحرير الميثاق، علاوة على توفير الغطاء المادي اللازم. كما تلاحت الجهود مع فواعل دولية مقيمة، كمؤسسة التمويل الدولية وبرنامج 'ميدا' والمنندى العالمي للحكومة، ليتوج هذا المسار بتشكيل فوج العمل 'GOAL08' في نوفمبر 2007. مثل هذا الفريق منصة تفاعلية ضمت مختلف المتدخلين في المنظومة المقاولاتية، حيث استمرت أعماله لعام كامل لإنتاج ميثاق مرجعي استند جوهرياً إلى مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لعام 2004، مع مواعمتها بنيوياً مع

الخصوصيات السوسيو-اقتصادية للمؤسسة الجزائرية، لضمان القابلية للتطبيق في البيئة المحلية.¹

3- في 11 مارس 2011 عقد مؤتمر وطني حول حوكمة الشركات: أعلنت دائرة التفكير

في المؤسسات وجمعية 'كير' واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات عن صدور دليل الحوكمة الجزائري؛ والذي أعد بشراكة تقنية مع المنتدى العالمي للحوكمة ومؤسسة التمويل الدولية، وبدعم تنفيذي من مركز المشروعات الدولية الخاصة. يركز الميثاق على قناعة استراتيجية مفادها أن استدامة الشركات الجزائرية تكمن في تبني معايير الإدارة الرشيدة؛ حيث تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قواعد التسيير الشفاف، والانضباط المؤسساتي، وتحسين السمعة، درعاً واقعياً من التحديات الهيكلية. يُعرّف الدليل كفلسفة إدارية وحزمة تدابير إجرائية تضمن تنافسية المؤسسة عبر تأطير حقوق وواجبات الفواعل، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بوضوح. ينسجم هذا الإطار مع المنظومة التشريعية المنظمة للقطاع الخاص، مع منح المؤسسات مرونة اختيارية في اعتماده. فالانضمام للميثاق مسعى تطوعي بحت، يرتبط بمستوى الوعي القيادي، واستعداد الملاك لترسيخ مبادئ الحوكمة في البناء الداخلي للمؤسسة ودعم مقوماتها. وبذلك، يشكل الميثاق خارطة طريق نحو الانتقال من التسيير العفوي إلى الإدارة المؤسسية الاحترافية التي تعزز الثقة لدى الممولين والشركاء الدوليين على حد سواء.²

¹بوش فاطمة الزهراء، واقع حوكمة الشركات في الجزائر وسبل تفعيلها - دراسة قياسية حالة SPA الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023، ص (87-88).

²براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات -دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية ن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014، ص45.

4- إطلاق مركز حوكمة الجزائر: استجابةً للأثر الإيجابي لدليل الحوكمة، انبثقت مجموعة عمل

متخصصة توجت مسارها بتأسيس 'مركز حوكمة الجزائر' في أكتوبر 2010 بالعاصمة. يضطلع

المركز بدور ريادي كمنصة لدعم المؤسسات الوطنية في مطابقة أحكام الدليل وتبني المعايير

الدولية الفضلى، توازياً مع نشر الثقافة المؤسسية. ويمثل إطلاقه محطة مفصلية لمجتمع

الأعمال لتجسيد التزامه بتطوير البيئة الاقتصادية وترسيخ قيم الحوكمة الرشيدة، لاسيما مقتضيات

الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية والمهنية.¹

5- تبني برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: اعتمد الاتحاد الأوروبي

مخصصاً مالياً بقيمة عشرة ملايين يورو لتعزيز الحوكمة في الجزائر ضمن برنامج دعم الشراكة

والإصلاح والنمو الشامل؛ مستهدفاً تمكين المؤسسات الاقتصادية والسياسية، وترسيخ سيادة القانون،

وتطوير آليات استراتيجية لمجابهة الفساد بمختلف تجلياته. ودعم مشاركة جميع المواطنين في

التممية، وتحسين متابعة ادارة المالية العامة ويقوم الحكم الراشد للشركة على أربع مبادئ أساسية

وفق ميثاق الحكم الراشد في الجزائر²:

- **الإنصاف:** ينبغي ضبط مصفوفة الحقوق والواجبات البينية للشركاء، وتحديد الامتيازات

والالتزامات التعاقدية المترتبة عليهم.

- **المساءلة:** توجب حوكمة الأداء تقنين مسؤولية كل طرف استناداً إلى مستهدفات تشغيلية دقيقة.

¹ ميلودي محمد كريم، واقع وتحديات حوكمة المؤسسات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي، العدد 3، المجلد 3، 2018، ص 151.

² سفيان خلوفي وآخرون، تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد - دراسة حالة شركة " إن سي أي " روية الجزائر، (مارس 2013 - جويلية 2020)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، الجزائر، 2021، ص 64.

- المحاسبة: إرساء مبدأ المساءلة التبادلية بين الشركاء حول نطاق الاختصاصات والالتزامات المنوطة بكل طرف.

ثانياً: واقع حوكمة الشركات في مصر

تعد مصر من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط المهتمة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث قامت بمجموعة من الخطوات نستعرضها فيما يلي:¹

❖ في سنة 2001 أنجز التقرير التقييمي الأول لحوكمة الشركات بمصر، ثمة تعاون مشترك بين

البنك الدولي ووزارة الخارجية، بمشاركة هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية ، وذلك بمشاركة

عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والتدقيق بالإضافة إلى خبراء استناداً للمقاربة

الاقتصادية والقانونية، حدد التقرير الثغرات الهيكلية والمزايا التنافسية لبيئة الحوكمة بقطاعي

المال والأعمال؛ موضحاً أن المبادئ المؤطرة لحوكمة الشركات بمصر تدرج ضمن مصفوفة

من التشريعات الحاكمة، ولوائحها التنفيذية، والتعديلات القانونية المتعاقبة، مما يعكس وجود

أرضية معيارية تؤسس لممارسات الإدارة الرشيدة في البيئة المؤسسية. ومن أهمها قانون سوق

رأس المال 95/1992 وقانون الاستثمار 8/1997 وقانون قطاع الأعمال العام 203/1991

وغيرها من القوانين التي ترتبط بحوكمة الشركات المصرية.²

❖ في سنة 2002 استُكمل تقييم مواءمة المعايير الحوكمية بقطاعي المحاسبة والتدقيق ضمن

مبادرة مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد؛ حيث خلص التقرير لضرورة تفعيل تدابير

¹ عبد الحميد محمد سيف، متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 1، اليمن، 2017، ص 60.

² الأخضر عزي، لخضر اوضيف، إشكالية الحوكمة في الشركات: تطبيقات وتجارب دولية - مع إشارة الى الحالة الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2011، ص 25.

استعجالية لإقرار تشريعات تنظيمية تضمن موثوقية التقارير المالية والشفافية، الضرورية لتحديث المنظومة البيئية للممارسات المحاسبية والرقابية، مع تمكين الهيئة التنظيمية لسوق المال من فحص القوائم المالية للمؤسسات المقيدة في البورصة لضمان جودة الإفصاح

❖ **في سنة 2003** شهدت مصر تطوراً ملحوظاً في مجال إرساء مبادئ حوكمة الشركات، سجلت المؤشرات ارتفاعاً في مستوى المواءمة المعيارية مع المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، حيث ارتفع عدد المعايير الممتثلة كلياً أو جزئياً من أربعين إلى خمسة وأربعين معياراً، مقابل انحسار الفجوة التنظيمية في المعايير غير الممتثلة من ثمانية إلى ثلاثة فقط. واستناداً لمخرجات هذا التقييم، يمكن ترتيب المبادئ الخمسة للحوكمة وفقاً لدرجة اتساقها مع المرجعية الدولية ترتيباً تنازلياً: بدءاً بدور أصحاب المصالح، تليها العدالة في معاملة المساهمين، ثم صون حقوق المساهمين، فالإفصاح والشفافية، وحلت مسؤوليات مجلس الإدارة في ذيل القائمة.

❖ **في سنة 2004** تم الانتهاء من تقييم معايير الحوكمة وتأكيده على توحيد التقارير المالية وتفعيل دور هيئة سوق المال ولجان التدقيق وقنوات نشر المعلومات.

❖ **في سنة 2005** صَدَرَ دليلُ ضوابط ومعايير حوكمة الشركات عن الإدارة المختصة بالهيئة العامة لسوق المال، كإطار تنظيمي للممارسات المؤسسية في مصر بالتعاون مع مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار المصرية.

❖ **في سنة 2006** اصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيان تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005، والعمل على ادخالها حيز التنفيذ اعتباراً من يناير 2007.

ثالثاً: واقع حوكمة الشركات في الأردن:

في سنة 2005 دخلت حوكمة الشركات السوق المالي الأردني ، وتم وضع الإطار العام لها للحفاظ على حقوق المساهمين وتفعيل مبدأ العدالة بينهم، وإبراز دور أصحاب المصالح، والحرص على الإفصاح والشفافية، والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة ودوره في حماية المساهمين وأصحاب المصالح، ولقد ارتفعت نسبة الشركات التي تُطبق الحوكمة من 5% سنة 2007 إلى 25% سنة 2009 وهذا وفقاً للبيانات التي تم الإفصاح عنها في المنتدى الثاني لحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية لشركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد بالعاصمة الأردنية عمان في 2009 ، وسعى الأردن من خلال هذا النظام الى الرفع من كفاءة الاقتصاد ومعالجة مختلف المشاكل الناتجة عن الممارسات الخاطئة من قبل إدارة الشركات والمدققين الداخليين أو الخارجيين أو تدخل مجالس الإدارة ، وقد كان تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الأردن قائم في البداية على أساس التطبيق الاختياري أي أسلوب الالتزام أو تفسير عدم الالتزام بالقواعد الواردة بدليل حوكمة الشركات ، وفي حال لم يتم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه باستثناء تلك المرتبطة بنصوص قانونية ملزمة في التشريعات المعمول بها يجب توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بها، ثم التدرج الى تحقيق الالتزام الكامل بها لتحسين وضع الشركات ، وتوجد عدة تشريعات اردنية تطرقت في موادها لبعض بنود حوكمة الشركات مثل قانون الشركات رقم (22) الصادر سنة 1997 وتعديلاته ، قانون الأوراق المالية رقم (76) الصادر سنة 2002، قانون البنوك رقم (28) الصادر سنة 2000 وغيرها¹. ويمكن عرض تطور حوكمة الشركات في الأردن في الشكل الآتي:²

¹ شريطي سميرة، دراسة تقييمية لأطر حوكمة الشركات في الجزائر مقارنة بالأردن، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2019، ص77.

² عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، 2013، ص 28.

الجدول رقم (4-14): تطور حوكمة الشركات في الأردن

الجهة	السنة	الإصدار
البنك المركزي الأردني	2004	إصدار كتيب إرشادات عام 2004 لأعضاء مجلس إدارات البنوك في مجال حوكمة الشركات.
هيئة التأمين	2006	إصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها.
البنك المركزي الأردني	2007	إصدار دليل الحاكمية المؤسسية في عام 2007 والواجب تطبيقه من تاريخ 2007/12/31 ويحتوي على بنود وإجراءات يجب على كل بنك الإفصاح عنها في التقرير السنوي بطريقة الالتزام وتفسير عدم الالتزام.
هيئة الأوراق المالية	2008	إصدار قواعد حوكمة الشركات ملزمة للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي بالإفصاح عن تطبيق القواعد وكان قد وجب تطبيقها اعتباراً من 2009/01/01.
هيئة الأوراق المالية	2010	إصدار الفهرس المفصل لقواعد حوكمة الشركات، وتم تحديد القواعد الإلزامية والقواعد الإرشادية.
دائرة مراقبة الشركات	2012	إصدار دليل حوكمة الشركات الأردنية (الشركات المساهمة الخاصة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات المساهمة العامة غير المدرجة في البورصة) استناداً لمذكرة تفاهم وقعت مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في عام 2011، حيث استهدف

الدليل الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المشمولة بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن البنك المركزي او هيئة التأمين او هيئة الأوراق المالية.		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: عمر عيسى فلاح المناصير أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الزرقاء الأردن، 2013.

المطلب الثالث: تحليل واقع سوق رأس المال في الجزائر، مصر والأردن

يعتبر سوق رأس المال إحدى المكونات الأساسية لنظام المالي في أي اقتصاد إذ يلعب دوراً حيوياً في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة كما يعد أداة فعالة لتسعير الأصول المالية وتوزيع الموارد بكفاءة، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل واقع سوق رأس المال في دول المقارنة من خلال مؤشر عدد الشركات المدرجة ومؤشر قيمة التداول.

أولاً: مؤشر عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية

يقيس مؤشر عدد الشركات المدرجة مدى اتساع حجم البورصة حيث أن زيادة عدد الشركات المدرجة يدل على تطور الاستثمارات في البورصة.

الجدول رقم(4-15): عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مصر والأردن

السنوات	الجزائر	مصر	الأردن	السنوات	الجزائر	مصر	الأردن
2000	4	1076	163	2012	5	213	243
2001	4	1110	161	2013	6	212	240
2002	4	1151	158	2014	6	214	236
2003	3	978	161	2015	5	221	228
2004	3	795	192	2016	5	222	224

194	222	5	2017	201	744	3	2005
195	224	6	2018	227	595	5	2006
191	228	6	2019	245	435	5	2007
179	230	5	2020	262	373	5	2008
172	237	4	2021	272	306	6	2009
170	242	4	2022	277	212	6	2010
167	241	4	2023	247	213	6	2011

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لكل من بورصة الجزائر، مصر والأردن المتاحة على المواقع:

- <https://www.sgbv.dz/ar>
- <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>
- <https://www.ase.com.jo/ar>

من خلال الجدول رقم (4-15) الذي يمثل عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مصر والأردن خلال الفترة (2000-2023) نلاحظ أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر صغير جدا مقارنة ببورصة مصر والأردن بحيث لم يتجاوز عدد الشركات المدرجة 6 شركات خلال الفترة (2000-2023) رغم تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من معايير المحاسبة الدولية سنة 2010 ، ويعود ذلك إلى أن اغلب الشركات الخاصة في الجزائر هي شركات عائلية تعتبر أن دخولها للبورصة يفقدها جزءا من الاستقلالية أما الشركات العمومية فإن أغلبها تأسس في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي المغلق الذي تسبب في ركود الشركات العمومية ، وهذا ما يدل على أن بورصة الجزائر بعيد جدا عن كفاءة سوق رأس المال ، أما بورصة مصر فإنها تضم أكبر عدد من الشركات مقارنة ببورصة الجزائر والأردن مما يدل على كفاءة وفعالية البورصة المصرية ونمو الاستثمارات فيها، حيث سجلت مصر أكبر عدد من الشركات المدرجة في بورصتها سنة

2002 حيث بلغ عددها 1151 شركة مقابل 158 شركة في بورصة الأردن و 4 شركات فقط في بورصة الجزائر .

ثانيا: دراسة سيولة بورصة الجزائر، مصر والأردن من خلال تتبع تطور قيمة التداول:
والمقصود بالسيولة هنا إمكانية شراء وبيع الأوراق المالية بسهولة وسرعة، حيث كلما كان سوق رأس المال أكثر سيولة كلما كان أكثر كفاءة وفعالية، لهذا سنقوم بدراسة سيولة كل من بورصة الجزائر، مصر والأردن من خلال متابعة قيمة التداول خلال الفترة (2003-2023).

الجدول رقم (4-16): قيمة التداول في بورصة الجزائر، مصر والأردن

السنوات	قيمة التداول (مليون دولار)		
	الأردن	مصر	الجزائر
2003	2706.1	4786.3	0,24
2004	5511.70	6774.2	0.12
2005	25091	27846	0.057
2006	21194.4	50087.3	0.33
2007	2607.20	64362	0.22
2008	29490.10	97606	0.33
2009	13925.4	80903	0.19
2010	11031	57117.4	0.16
2011	4468	24958	2.53
2012	2849	30528.1	0.46
2013	4420	23581	0.62
2014	3306	41102	0.51
2015	4937	32250	12.40
2016	3281	28415	7.39

4121.1	18684	2.72	2017
32662.2	20174	1.76	2018
2232.4	24448.4	2.09	2019
1477.5	43782	0.62	2020
2766.2	64386.2	0.95	2021
2681.7	56576	0.97	2022
2052.1	111655.2	3.74	2023

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لكل من بورصة الجزائر، مصر والأردن المتاحة على المواقع:

- <https://www.sgbv.dz/ar>
- <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>
- <https://www.ase.com.jo/ar>

من خلال الجدول رقم (4-16) الذي يوضح قيمة التداول في بورصة الجزائر، مصر والأردن نلاحظ ان قيمة التداول في بورصة الجزائر ضعيف جدا مقارنة ببورصة مصر والأردن اذ سجلت بورصة الجزائر أدنى قيمة لها في مؤشر التداول سنة 2005 و المقدرة ب 0,057 مليون دولار أي حوالي 4188200 دينار جزائري، في المقابل سجلت بورصة مصر والأردن ما قيمته 27846 و 25091 مليون دولار على التوالي، وبصفة عامة فان قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة (2006-2023) عرفت نوعا من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ سجلت سنة 2015 أعلى قيمة لها في مؤشر قيمة التداول والمقدرة ب 12,40 مليون دولار ولكن تبقى عملية التداول في بورصة الجزائر ضعيف جدا مقارنة بعملية التداول في بورصة مصر والأردن التي كانت فيها قيم التداول مقبولة، حيث سجلت بورصة مصر أعلى قيمة لها في مؤشر التداول سنة 2023 إذ بلغت 111655,2 مليون دولار، اما بورصة الأردن فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 والمقدرة ب 32662,2 مليون دولار أمريكي وهذا ما يعكس كفاءة وفعالية سوق رأس المال في مصر والأردن، في حين يتضح ان بورصة الجزائر تعاني ركودا كبيرا في نشاطها وتذبذبا في تعاملاتها، مما

يقوض قدرتها على موازنة كفاءة سوق رأس المال في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ، ويمكن تحديد أسباب ضعف بورصة الجزائر فيما يلي:¹

- الجباية والتضخم: يؤثر كلاهما في الدخل المتاح، مما ينعكس على المعدلات الادخارية ومن ثم على الاستثمار الكلي، لاسيما تدفقات الرساميل الموجهة للاستثمار في البورصة.
- السوق الموازية: تُشكل القناة الجاذبة لتوظيف المدخرات الخاصة، لكونها بمنأى عن الرقابة السيادية وما يترتب عليها من أعباء ضريبية.
- طبيعة المؤسسات: تهيمن الشركات العائلية والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة على النسيج الاقتصادي، مما يحد من حركية وعمق السوق المالي.
- نتائج المؤسسات: تقتصر شروط الإدراج على المنشآت المستوفية لمعايير الربحية لعامين متتاليين؛ وفي ظل محدودية المؤسسات الوطنية المحققة للفوائض المالية، تظل قدرة البورصة على التوسع وتنشيط التداولات مقيدة بضعف قاعدة العرض السوقي.
- ضيق نطاق الأدوات المالية: يعيق قنوات انتقال الفائض الادخاري نحو التوظيف الاستثماري.

¹لقوي سعيدة، واقع أداء بورصة الجزائر بين التحديات والأفاق المستقبلية، الملتقى الوطني حول آليات تفعيل وترقية بورصة الجزائر إلى مصاف الأسواق الناشئة (الواقع والتحديات)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الشريف بوشوشة، 04 ديسمبر 2023، الجزائر، 2023، ص (13-14).

خلاصة الفصل:

في ختام تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر ومصر والأردن يتضح أن هذه الدول تسعى بشكل كبير إلى تعزيز جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ضعيف مقارنة بمصر والأردن إذ ينحصر في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمعادن نظرا لما تملكه هذه الدول من مقومات طبيعية اذ تسيطر كل من الإمارات والصين وروسيا على الاستثمارات الأجنبي المباشرة في دول المقارنة، كما أظهرت المؤشرات الدولية تفاوت في الأداء بين الدول الثلاث حيث كان أداء الأردن خلال الفترة 2006-2020 أفضل من الجزائر ومصر في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال كما أن الدول الثلاث كانت في المتوسط غير حرة اقتصاديا وأما بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها دول المقارنة في مكافحة الفساد إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة.

وفيما يخص تحليل المناخ الاستثماري لدول المقارنة من الناحية المحاسبية يتضح أن جودة القوائم المالية في الشركات الأردنية هي الأفضل مقارنة بمصر والجزائر وفق لمؤشر قوة التدقيق ومعايير إعداد التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ضعيف جدا مما يدل على أن البورصة الجزائرية بعيدة جدا عن كفاءة سوق رأس المال في المقابل نجد البورصة المصرية تضم عدد كبير من الشركات وبالتالي نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها.

الفصل الخامس:
دراسة وتحليل
الاستبيان واختبار
فرضياته

تمهيد:

بعد ان تم التطرق في الفصل الرابع الى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصر والأردن وكذلك تحليل واقع المناخ الاستثماري من الناحية المحاسبية في دول المقارنة من خلال تحليل واقع جودة المعلومات المالية وحوكمة الشركات بالإضافة الى تحليل واقع سوق راس المال في الدول الثلاث ، سيتم التطرق في هذا الفصل الى تحليل ودراسة اراء الأساتذة الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والاستثمار الأجنبي المباشر إضافة الى أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الماليين في الجزائر فقط وهذا راجع الى صعوبة الوصول الى الافراد المستجوبين في مصر والأردن، وهذا من خلال الاعتماد على استمارة الاستبيان.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للاستبيان

المبحث الثاني: تحليل اتجاه إجابات افراد عينة الدراسة

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الاستبيان

المبحث الأول: الإطار المنهجي للاستبيان

سيتم التطرق في هذا المبحث الى عرض مختلف إجراءات اعداد وتصميم وتوزيع استمارة الاستبيان، وكذلك اجراء اختبار صدق وثبات الاستبيان بالإضافة الى تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول: تصميم وتوزيع استمارة الاستبيان

سيتم التطرق في هذا المطلب الى عرض مراحل تصميم استمارة الاستبيان وتوزيعها على عينة الدراسة، كما سيتم التطرق الى عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان وكذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة ومختلف حدود الدراسة.

أولاً: تصميم استمارة الاستبيان

بعد الاطلاع على دور معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قمنا بإعداد استمارة الاستبيان من اجل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة وكذلك دعم تطبيق حوكمة الشركات وتنشيط سوق راس المال.

حيث تحتوي استمارة الاستبيان على جزئين، الجزء الأول خصص للمعلومات الشخصية لأفراد العينة حيث يتضمن المؤهل العلمي، المنصب الوظيفي و الخبرة المهنية، اما الجزء الثاني فينقسم الى ثلاث محاور حيث خصص المحور الأول لدور معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر ويتكون من 9

فقرات، اما المحور الثاني فخصص لدور معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية ويتكون من 11 فقرة، والمحور الثالث فخصص لدور معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال ويتكون من 8 فقرات وبالتالي فاعن الجزء الثاني للاستمارة الاستبيان يتكون من 28 فقرة. والجدول الموالي يوضح تقسيم استمارة الاستبيان.

الجدول رقم (5-1): تقسيم استمارة الاستبيان

أجزاء استمارة الاستبيان	المحاور	عدد الفقرات
الجزء الأول	معلومات عامة	-
الجزء الثاني	دور معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر	9
	دور معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية	11
	دور معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال	8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد جمع استمارات الاستبيان النهائية القابلة لدراسة والتحليل قمنا بتبويبها وتفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار "22"، كما اعتمدنا أيضا على برنامج Microsoft office Excel 2013 للإنجاز مختلف الجداول البيانية، كما اعتمدنا أيضا في تحليل نتائج الاستبيان على عدة أدوات إحصائية نستعرضها فيمايلي:

1- التكرارات النسبية والمطلقة: تم استخدام التكرارات النسبية والمطلقة في وصف الخصائص

الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة بهدف تحديد الأهمية النسبية لإجابات افراد العينة، وتم استخدامها أيضا في وصف اتجاه إجابات افراد العينة على مختلف فقرات ومحاور الاستبيان.

2- المتوسط الحسابي: تم استخدام المتوسط الحسابي لتحديد مدى أهمية وترتيب فقرات الاستبيان

لدى افراد عينة الدراسة إضافة الى تحديد درجة تبني كل فقرة من فقرات الاستبيان.

3- الانحراف المعياري: تم استخدام الانحراف المعياري لمعرفة درجة انحراف إجابات افراد عينة

الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبيان وكذلك محاور الاستبيان عن متوسطها الحسابي.

4- معامل الارتباط بيرسون: يستخدم هذا المعامل لقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة

وارتباطها ببعضها البعض لاختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات ومحاور الاستبيان.

5- معامل الفا كرو نباخ: تم استخدام معامل الفا كرو نباخ لمعرفة مدى صلاحية الاستبيان

للتحليل والدراسة من خلال اختبار صدق وثبات إجابات افراد عينة الدراسة على جميع فقرات الاستبيان.

6- اختبار T للعينة الواحدة (one –sample t-test): يعتبر اختبار T للعينة الواحدة

من بين الاختبارات المعلمية الأكثر استخداماً لتأكد من صحة الفرضيات وهو اختبار احصائي يستخدم لمقارنة متوسط عينة واحدة بمتوسط مجتمع معروف او قيمة مفترضة والهدف من ذلك هو تحديد ما إذا كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع.

وفيما يخص معرفة اتجاه ودرجة إجابات افراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان فقد اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (5-2): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على دراسات سابقة.

للحصول على فئات الاستبيان نقوم بحساب المدى والذي يساوي اعلى قيمة في مقياس ليكارت ناقص

اقل قيمة أي (1-5=4) ثم نقوم بحساب طول الفئة بقسمة قيمة المدى على عدد درجات سلم

ليكارت أي (4/5=0.8) ومنه فئات الاستبيان تكون كمايلي:

1) الفئة الاولى (1-1.8) تمثل درجة غير موافق بشدة.

2) الفئة الثانية(1.8-2.6) تمثل درجة غير موافق.

3) الفئة الثالثة (2.6-3.4) تمثل درجة محايد.

4) الفئة الرابعة (3.4-4.2) تمثل درجة موافق.

5) الفئة الخامسة (4.2-5) تمثل درجة موافق بشدة.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة الى ممارسي مهنة المحاسبة من محاسبين معتمدين ومحاسبى الشركات، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة بالإضافة الى المهتمين بمجال الاستثمار من مدراء ماليين وأعضاء مجالس الإدارة.

ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول للأفراد المستجوبين من مصر والأردن قمنا بحصر الاستبيان في الجزائر فقط، لذلك قمنا بأخذ عينة عشوائية حيث تم توزيع 170 استمارة الكترونية وتم استرجاع 117 استمارة قابلة للدراسة والتحليل.

رابعا: حدود الدراسة

1- المجال البشري: اقتصرت الدراسة على الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة والاستثمار الأجنبي المباشر، والمهنيين من محاسبين معتمدين ومحاسبى الشركات، محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة، إضافة الى أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الماليين.

2- المجال الموضوعي: تم دراسة موضوع دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة وكذلك دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية إضافة الى تنشيط سوق راس المال ودعم كفاءته.

3- المجال المكاني: نظرا لصعوبة الوصول للأفراد المستجوبين في مصر والأردن اقتصرنا على دراسة وتحليل آراء افراد عينة الدراسة في البيئة الجزائرية فقط.

4- المجال الزمني: امتدت الدراسة من بداية اعداد الاستمارة بتاريخ 2025/05/15 الى غاية

2025/07/25.

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان

بعد اعداد استمارة الاستبيان سنقوم في هذا المطلب بإجراء اختبارات الصدق والثبات من خلال اختبار الصدق الظاهري للاستبيان بالاعتماد على مجموعة من الأساتذة المحكمين، وإجراء اختبار الاتساق الداخلي بالاعتماد على معامل بيرسون، اما اختبارات ثبات الاستبيان فسيتم اجرائها بالاعتماد على معامل الفا كرو نباخ.

أولاً: الصدق الظاهري

بعد اعداد استمارة الاستبيان وقبل توزيعها على افراد العينة تم اخضاعها لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة المحكمين إضافة الى الأستاذ المشرف (انظر الملحق رقم 1)، وهذا بهدف التأكد من سلامة بناء الاستبيان من مختلف الجوانب، وبالاعتماد على توصيات وملاحظات الأساتذة المحكمين تم اجراء التعديلات اللازمة واعداد استمارة الاستبيان النهائية (انظر الملحق رقم 2).

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي اليه وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية لمحور التابعة له

1- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول المتمثل في دور معايير المحاسبة الدولية في

توفير معلومات مالية ذات جودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر

الجدول رقم (3-5): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الاول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
1	ان اعتماد معايير المحاسبة الدولية تعد احدى الأهداف الأساسية لتحقيق جودة وكفاءة القوائم المالية.	0,563	0,000	الارتباط دال احصائيا
2	يفضل المستثمر الأجنبي المباشر توجيه رؤوس أمواله نحو الدول التي تتوفر على أنظمة محاسبية قادرة على توفير معلومات مالية ذات جودة من حيث الموثوقية والملاءمة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.	0,501	0,000	الارتباط دال احصائيا
3	تهدف معايير المحاسبة الدولية الى توفير معلومات مالية سهلة الفهم وقابلة للمقارنة من قبل مستخدميها في مختلف دول العالم.	0,522	0,000	الارتباط دال احصائيا
4	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يقلل من مخاطر الغش والتلاعب في القوائم المالية، مما يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويجنبه اتخاذ قرارات خاطئة مبنية على معلومات غير صحيحة أو متحيزة ولا تعكس الواقع المالي للشركة.	0,708	0,000	الارتباط دال احصائيا
5	تساهم معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية تغطي كافة العمليات المالية والاقتصادية للمؤسسات.	0,638	0,000	الارتباط دال احصائيا
6	أي خطأ في المعلومات المالية يمكن ان يؤدي الى تقديرات خاطئة واتخاذ القرارات غير الصحيحة، وبالتالي احتمالية حصول خسائر مالية لدى الشركات والمستثمرين.	0,411	0,000	الارتباط دال احصائيا
7	المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال التحسين المستمر لمختلف المعايير لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية المستجدة.	0,666	0,000	الارتباط دال احصائيا

8	تعمل المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية خصوصا بعد تبنيها من قبل أكثر من 100 دولة في العالم مما يعكس مدى قبولها عالميا من مختلف الهيئات الحكومية والمهنية المحلية	0,736	0,000	الارتباط دال احصائيا
9	المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال الديناميكية ونظام الحوكمة المعتمد في إدارة عملية تطوير المعايير	0,648	0,000	الارتباط دال احصائيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 22 spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان قيم معامل الارتباط لفقرات المحور الأول تتراوح ما بين 0,411 و0,736 وكلها دالة احصائيا عند مستوى المعنوية $Sig=0.05$ ، مما يدل ان جميع فقرات المحور الأول صادقة ومتسقة داخليا ومناسبة لقياس ومعالجة الموضوع الذي اعدت لأجله والمتمثل في دور معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية ذات جودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني المتمثل في دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية

الجدول رقم (4-5): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
10	ان وجود الإفصاح والشفافية في القوائم المالية يساعد المستثمر الأجنبي المباشر في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.	0,685	0,000	الارتباط دال احصائيا

الارتباط دال احصائيا	0,000	0,652	11	تساهم عملية الإفصاح والشفافية في عرض الوضعية المالية للمؤسسات بمصادقية عالية دون غش أو تلاعب.
الارتباط دال احصائيا	0,000	0,756	12	تساهم معايير المحاسبة الدولية في دعم الشفافية المالية من اجل التقليل من المخاطر الاستثمارية وتعزيز مصداقية القوائم المالية.
الارتباط دال احصائيا	0,000	0,725	13	تحرص معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة الإفصاح المالي من خلال تقديم إرشادات واضحة حول كيفية قياس بنود القوائم المالية
الارتباط دال احصائيا	0,000	0,723	14	ان التزام الشركات بممارسات الحوكمة الرشيدة يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.
الارتباط دال احصائيا	0,000	0,800	15	توفر حوكمة الشركات مجموعة من القواعد والإجراءات التي تفرض على الشركات الإفصاح عن أدائها المالي والإداري بشفافية مما يجعل المعلومات متاحة للجميع المستثمرين وأصحاب المصالح.
الارتباط دال احصائيا	0,000	0,735	16	معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 تعمل على دعم مبادئ الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات، هذا ما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل دقيق.
الارتباط دال احصائيا	0,000	0,685	17	معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 تحرص على تحقيق القياس السليم والافصاح المحاسبي الشامل والدقيق وفي الوقت المناسب لكل العمليات المالية الخاصة بالشركة.
الارتباط دال احصائيا	0,000	0,784	18	تعمل معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 على تحسين جودة القياس والافصاح المحاسبي وبالتالي فهي تعطي ثقة للمستثمر الأجنبي في مصداقية المعلومات المالية.
الارتباط دال احصائيا	0,000	0,741	19	الالتزام بالإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين الاجانب، وهذا ما يساهم في زيادة فرص جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية.

20	للحوكمة تأثير فعلي على البيئة الاستثمارية وذلك عن طريق الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية عن المعلومات الحقيقية والتصدي لكافة أشكال الفساد.	0.575	0,000	الارتباط دال احصائيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

من خلال الجدول رقم (5-4) نجد ان معاملات الارتباط لجميع فقرات المحور الثاني " دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية" والمحور الكلي دالة احصائيا عند مستوى دلالة Sig=0.05، حيث تتراوح قيم معامل الارتباط ما بين 0,575 و 0,800 وعليه تعتبر كل فقرات المحور الثاني صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه في الأصل.

3- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث " دور معايير المحاسبة الدولية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال"

الجدول رقم (5-5): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
1	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تعزيز عمق السوق المالي حيث توفر بيئة استثمارية أكثر استقرار مما يقلل من تقلبات السوق ويشجع المستثمرين على استثمار طويل الاجل.	0,697	0,000	الارتباط دال احصائيا
2	يفضل المستثمرون الاجانب التعامل مع الأسواق المالية التي تعتمد على معايير محاسبية موحدة وشفافة، لأنها توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة عن الشركات المدرجة في سوق راس المال.	0,655	0,000	الارتباط دال احصائيا
3	يعزز الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية من انفتاح الأسواق المالية المحلية على المستثمرين الاجنبيين مما يزيد من حجم التعاملات المالية وتنويع مصادر راس المال.	0,718	0,000	الارتباط دال احصائيا

4	ان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يساهم في تقليل مخاطر الاحتيال المالي والتلاعب بالتقارير المالية مما يجعل البورصة أكثر امانا للمستثمرين الاجنبيين.	0,719	0,000	الارتباط دال احصائيا
5	تؤدي الثقة في المعلومات المالية التي توفرها معايير المحاسبة الدولية الى زيادة اقبال المستثمرين الاجنبيين على شراء وبيع الأسهم مما يزيد من حجم التداول في البورصة.	0,700	0,000	الارتباط دال احصائيا
6	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزز ثقة الأسواق المالية بالشركات مما يؤدي الى تدفق الاستثمارات بسهولة أكبر وتقليل مخاطر المعلومات المشبوهة مما يساهم في استقرار الأسواق المالية.	0,808	0,000	الارتباط دال احصائيا
7	تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر الأجنبي المباشر في سوق راس المال أكثر ثقة في المعلومات التي تم الإفصاح عنها.	0,616	0,000	الارتباط دال احصائيا
8	معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها سنة 1973 تعمل على الرفع من كفاءة سوق راس المال من خلال إلزام الشركات على التقيد بالإفصاح عن معلومات ملائمة وموثوقة تسمح بتسعير الأوراق المالية وفق قيمتها الحقيقية.	0,567	0,000	الارتباط دال احصائيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان قيم معامل الارتباط لفقرات المحور الثالث تتراوح ما بين 0,567 و0,808 وهي دالة احصائيا عند مستوى المعنوية Sig=0.05، مما يدل ان جميع فقرات المحور الثالث صادقة ومتسقة داخليا ومناسبة لقياس ومعالجة الموضوع الذي اعدت لأجله والمتمثل في دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال

ثالثا: ثبات أداة الدراسة

من اجل التحقق من ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على معامل الفا كرو نباخ (Alpha Cronbach) الذي يعتبر من بين اهم الأدوات المستخدمة لاختبار ثبات الاستبيان والمقصود بثبات الاستبيان انه

يعطي نفس النتيجة في حالة إعادة توزيعه أكثر من مرة وبنفس الشروط. والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم (5-6): معامل الثبات الفا كرو نباخ لمحاور الاستبيان

رقم المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرو نباخ
1	دور معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية ذات جودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر	9	0.778
2	دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية	11	0.908
3	دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال	8	0.844
	جميع فقرات الاستبيان	28	0.935

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

من خلال الجدول رقم (5-6) نلاحظ ان قيم معامل الفا كرو نباخ (Alpha Cronbach) تتراوح بين 0,778 و 0,908 بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان، بينما معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان والمقدرة ب 28 فقرة بلغ 0,935 وهو أكبر من الحد الأدنى وهذا ما يدل على ان الاستبيان يمتاز بدرجة عالية من الثبات وبالتالي إمكانية اعتماده لتحليل واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثالث: الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

من اجل وصف خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي والمنصب الوظيفي والخبرة المهنية استخدمنا أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات والنسبة المئوية)، وذلك بهدف التأكد من مدى كفاءة افراد العينة في تقديم إجابات أكثر دقة حول موضوع الدراسة.

أولاً: توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (5-7): توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية %
ليسانس	3	2,6%
ماسرر / ماجسئر	36	30,8%
دكوراه	78	66,7%
المجموع	117	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

من خلال الجدول رقم (5-7) الذي يمثل توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي نلاحظ ان غالبية افراد العينة حاصلون على شهادة الدكتوراه بنسبة 66.7% وهي الفئة الأكثر دراية بموضوع الدراسة، مما يعطي مصداقية أكبر لنتائج الدراسة اما نسبة الحاصلين على شهادة ماسرر / ماجسئر فقد بلغت 30,8%، اما الحاصلين على شهادة ليسانس فقد بلغت نسبتهم 2.6% من اجمالي افراد العينة.

ثانياً: توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (5-8): توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية %
اقل من 5 سنوات	44	37,6%
من 5 سنوات الى 10 سنوات	23	19,7%
من 10 سنوات الى 20 سنة	39	33,3%
أكثر من 20 سنة	11	9,4%
المجموع	117	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

من خلال الجدول رقم (5-8) الذي يمثل توزيع افراد العينة حسب الخبرة المهنية حيث نلاحظ ان 37,6% من افراد العينة لديهم خبرة اقل او تساوي 5 سنوات و 19,7% لديهم خبرة تتراوح بين 5 سنوات الى 10 سنوات، و 33,3% لديهم خبرة تتراوح بين 10 سنوات الى 20 سنة، اما افراد العينة الذين لديهم خبرة تتجاوز 20 سنة فقد بلغت نسبتهم 9,4% وبالتالي فاعن اغلب افراد العينة لديهم الخبرة الكافية التي تسمح لنا بالحصول على إجابات أكثر دقة.

ثالثا: توزيع افراد العينة الوظيفة

الجدول رقم (5-9): توزيع افراد العينة حسب المنصب الوظيفي

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية %
أستاذ جامعي	63	53,8%
محاسب معتمد / محاسب في شركة	15	12,8%
محافظ حسابات	10	8,5%
خبير محاسبي	11	9,4%
مدير مالي	12	10,3%
عضو مجلس الإدارة	6	5,1%
المجموع	117	100%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

من خلال الجدول رقم (5-9) الذي يمثل توزيع افراد العينة حسب المنصب الوظيفي حيث نلاحظ ان غالبية افراد العينة هم أساتذة جامعيين بنسبة 53,8% ثم تليها فئة محاسب معتمد / محاسب في شركة بنسبة 12,8% من اجمالي افراد العينة، اما محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة

فيمثلون 8,5% و 9,4% على التوالي، اما ما نسبته 10,3 فيشغلون منصب مدير مالي، اما أعضاء مجلس الإدارة الذيم أجابوا على استمارة الاستبيان فيمثلون 5,1% من اجمالي افراد العينة.

المبحث الثاني: تحليل اتجاه إجابات افراد عينة الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث الى عرض وتحليل نتائج إجابات افراد عينة الدراسة على جميع فقرات ومحاور الاستبيان وذلك من خلال الاستعانة بالتكرارات النسبية والمطلقة، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

المطلب الأول: تحليل نتائج إجابات افراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول (دور معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية عالية الجودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر).

الجدول (5-10): نتائج إجابات افراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد افراد العينة المجيبين ب :										الفقرات
				موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
				النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1	موافق بشدة	0,5	4,55	54,7	64	45,3	53	0	0	0	0	0	0	الفقرة 1

3	موافق بشدة	0,677	4,47	53,8	63	41,9	49	2,6	3	0,9	1	0,9	1	الفقرة 2
2	موافق بشدة	0,582	4,5	53	62	44,4	52	1,7	2	0,9	1	0	0	الفقرة 3
7	موافق	0,786	4,21	37,6	44	52,1	61	4,3	5	6	7	0	0	الفقرة 4
8	موافق	0,746	4,17	33,3	39	54,7	64	7,7	9	4,3	5	0	0	الفقرة 5
4	موافق بشدة	0,695	4,33	44,4	52	46,2	54	7,7	9	1,7	2	0	0	الفقرة 6
5	موافق بشدة	0,618	4,26	33,3	39	60,7	71	4,3	5	1,7	2	0	0	الفقرة 7
6	موافق	0,613	4,21	29,9	35	63,2	74	5,1	6	1,7	2	0	0	الفقرة 8
9	موافق	0,637	4,13	25,6	30	63,2	74	9,4	11	1,7	2	0	0	الفقرة 9
/	موافق بشدة	0,391	4,31	المجموع										

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 22.spss.

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على مختلف فقرات المحور الأول وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لجميع الفقرات والذي يمثل 4,31 بانحراف معياري قدره 0,391 الامر الذي يؤكد على ان معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) تساهم في

توفير معلومات مالية عالية الجودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر. وفيما يلي تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حسب ترتيب كل فقرة من فقرات المحور الأول:

1- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (1) " ان اعتماد معايير المحاسبة الدولية تعد احدى الأهداف الأساسية لتحقيق جودة وكفاءة القوائم المالية".

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (1) جاءت في المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة اذ بلغ عدد الذين يوافقون على هذه الفقرة 53 فردا بنسبة 45,3% من اجمالي افراد عينة الدراسة ، اما الذين يوافقون بشدة على هذه الفقرة فبلغ عددهم 64 فردا من اصل 117 أي ما نسبته 54,7% ، وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على الفقرة (1) بمتوسط حسابي بلغ 4,55 وانحراف معياري قدره 0,5 وهذا ما يؤكد على ان اعتماد معايير المحاسبة الدولية تعد احدى الأهداف الأساسية لتحقيق جودة وكفاءة القوائم المالية

2- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (2) " يفضل المستثمر الأجنبي المباشر توجيه رؤوس أمواله نحو الدول التي تتوفر على أنظمة محاسبية قادرة على توفير معلومات مالية ذات جودة من حيث الموثوقية والملاءمة التي تساعده على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ."

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (2) جاءت في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,47 وانحراف معياري قدره 0,677 ، وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة والبالغ عددهم 63 فردا من اصل 117 يوافقون بشدة على الفقرة (2) أي ما نسبته 53,8% من اجمالي افراد العينة ، الامر الذي يؤكد على ان المستثمر الأجنبي المباشر

يفضل توجيه رؤوس أمواله واستثماراته الى الدول التي تتوفر على أنظمة محاسبية قادرة على توفير معلومات مالية موثوقة وملاءمة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

3- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (3) " تهدف معايير المحاسبة الدولية الى توفير معلومات مالية سهلة الفهم وقابلة للمقارنة من قبل مستخدميها في مختلف دول العالم".

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (3) جاءت في المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة حيث توزعت اجاباتهم كما يلي: 62 موافق بشدة بنسبة 53%، موافق 52 بنسبة 44,4%، 2 محايد بنسبة 1,7%، و 1 غير موافق بنسبة 0,9%. اما المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة حول الفقرة 3 بلغ 4,5 بانحراف معياري قدره 0,582 وهذا ما يؤكد ان غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على الفقرة 3 أي ان معايير المحاسبة الدولية تهدف الى توفير معلومات مالية سهلة الفهم وقابلة للمقارنة من قبل مستخدميها في مختلف دول العالم.

4- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (4) "الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يقلل من مخاطر الغش والتلاعب في القوائم المالية، مما يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويجنبه اتخاذ قرارات خاطئة مبنية على معلومات غير صحيحة أو متحيزة ولا تعكس الواقع المالي للشركة".

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (4) جاءت في المرتبة السابعة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي بلغ 4,21 وانحراف معياري قدره 0,786، اذ بلغ عدد الذين يوافقون على الفقرة (4) 61 فردا بنسبة 52,1% من اجمالي افراد العينة الامر الذي يدل على ان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يقلل فعلا من مخاطر الغش والتلاعب في القوائم المالية، الامر

الذي يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويجنبه اتخاذ قرارات خاطئة مبنية على معلومات غير صحيحة أو متحيزة ولا تعكس الواقع المالي للشركة".

5- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (5) " تساهم معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية تغطي كافة العمليات المالية والاقتصادية للمؤسسات".

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (5) جاءت في المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة، حيث تتوزع اجاباتهم كما يلي: 64 موافق بنسبة 54,7%، 39 موافق بشدة بنسبة 33,3%، 9 محايد بنسبة 7,7%، 5 غير موافق بنسبة 4,3%. كما بلغ المتوسط الحسابي لفقرة (5) 4,17 بانحراف معياري قدره 0,746 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون على الفقرة (5) الامر الذي يؤكد على ان معايير المحاسبة الدولية تساهم بشكل كبير في توفير معلومات مالية تغطي كافة العمليات المالية والاقتصادية للمؤسسات".

6- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (6) " أي خطأ في المعلومات المالية يمكن ان يؤدي الى تقديرات خاطئة واتخاذ القرارات غير الصحيحة، وبالتالي احتمالية حصول خسائر مالية لدى الشركات والمستثمرين".

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (6) جاءت في المرتبة الرابعة من حيث اهميتها لدى افراد عينة الدراسة حيث تتوزع اجاباتهم كما يلي : 52 موافق بشدة بنسبة 44,4% ، 54 موافق بشدة بنسبة 46,2% ، 9 محايد بنسبة 7,7% ، 2 غير موافق بنسبة 1,7% كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (6) 4,33 بانحراف معياري قدره 0,695 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على الفقرة (6) الامر الذي يؤكد ان أي خطأ في المعلومات المالية يمكن ان يؤدي

الى تقديرات خاطئة واتخاذ قرارات غير صحيحة، وبالتالي احتمالية حصول خسائر مالية لدى الشركات والمستثمرين.

7- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (7) " المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال التحسين المستمر لمختلف المعايير لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية المستجدة".

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (7) جاءت في المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة الذين تتوزع اجاباتهم كما يلي: 39 موافق بشدة بنسبة 33,3%، 71 موافق بنسبة 60,7 %، 5 محايد بنسبة 4,3%، 2 غير موافق بنسبة 1,7%. كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (7) 4,26 بانحراف معياري قدره 0,618 وبالتالي فائز غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على الفقرة (7) الامر الذي يدل على ان معايير المحاسبية الدولية تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال التحسين المستمر لمختلف المعايير لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية المستجدة.

8- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (8) "تعمل المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية خصوصا بعد تبنيها من قبل أكثر من 100 دولة في العالم مما يعكس مدى قبولها عالميا من مختلف الهيئات الحكومية والمهنية المحلية"

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (8) جاءت في المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة حيث تتوزع اجاباتهم كما يلي: 35 موافق بشدة بنسبة 29,9 %، 74 موافق بنسبة 63,2 %، 6 محايد بنسبة 5,1%، 2 غير موافق بنسبة 1,7%. كما بلغ المتوسط الحسابي

للفقرة (8) 4,21 بانحراف معياري قدره 0,613 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون على الفقرة (8) الامر الذي يؤكد على ان معايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية خصوصا بعد تبنيها من قبل أكثر من 100 دولة في العالم مما يعكس مدى قبولها عالميا من مختلف الهيئات الحكومية والمهنية المحلية"

9- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (9) "المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال الديناميكية ونظام الحوكمة المعتمد في إدارة عملية تطوير المعايير"

من خلال الجدول رقم (5-10) نلاحظ ان الفقرة (9) جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة الذين تتوزع اجاباتهم كما يلي: 30 موافق بشدة بنسبة 25,6% ، 74 موافق بنسبة 63,2% ، 11 محايد بنسبة 9,4% ، 2 غير موافق بنسبة 1,7% . كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (9) 4,13 بانحراف معياري قدره 0,637 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على الفقرة (9) الامر الذي يؤكد ان معايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال الديناميكية ونظام الحوكمة المعتمد في إدارة عملية تطوير المعايير"

المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني " دور

معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم حوكمة

الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية".

الجدول رقم (5-11) نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد افراد العينة المجيبين بـ:										الفقرة
				موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
				النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1	موافق بشدة	0,566	4,47	49,6	58	48,7	57	0,9	1	0,9	1	0	0	الفقرة 10
3	موافق بشدة	0,611	4,27	34,2	40	60,7	71	3,4	4	1,7	2	0	0	الفقرة 11
11	موافق	0,673	4,2	30,8	36	61,5	72	4,3	5	3,4	4	0	0	الفقرة 12
9	موافق	0,599	4,21	29,1	34	65	76	4,3	5	1,7	2	0	0	الفقرة 13
2	موافق بشدة	0,611	4,32	38,5	45	55,6	65	5,1	6	0,9	1	0	0	الفقرة 14
4	موافق بشدة	0,69	4,27	36,8	43	57,3	67	3,4	4	1,7	2	0,9	1	الفقرة 15
8	موافق بشدة	0,617	4,22	29,9	35	65	76	2,6	3	2,6	3	0	0	الفقرة 16

10	موافق	0,646	4,2	30,8	36	59,8	70	7,7	9	1,7	2	0	0	الفقرة 17
7	موافق بشدة	0,603	4,22	29,9	35	64,1	75	4,3	5	1,7	2	0	0	الفقرة 18
6	موافق بشدة	0,69	4,24	34,2	40	59,8	70	1,7	2	4,3	5	0	0	الفقرة 19
5	موافق بشدة	0,652	4,24	34,2	40	57,3	67	6,8	8	1,7	2	0	0	الفقرة 20
/	موافق بشدة	0,453	4,26	المجموع										

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22.

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على مختلف فقرات المحور الثاني وهذا ما يبينه المتوسط الحسابي لجميع الفقرات والذي بلغت قيمته 4,26 بانحراف معياري قدره 0,453، الامر الذي يؤكد ان لمعايير المحاسبة الدولية دورا بارز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية. وفيما يلي تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حسب ترتيب كل فقرة من فقرات المحور الثاني:

1- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (10) " ان وجود الإفصاح والشفافية في القوائم

المالية يساعد المستثمر الأجنبي المباشر في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة".

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (10) جاءت في المرتبة الأولى من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة والذين تتوزع اجاباتهم كما يلي: 58 موافق بشدة بنسبة 49,6%، 57 موافق بنسبة 48,7%، 1 محايد بنسبة 0.9%، 1 غير موافق بنسبة 0,9% كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (10) 4,47 بانحراف معياري قدره 0,556 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على

الفقرة (10) الامر الذي يؤكد ان وجود الإفصاح والشفافية في القوائم المالية يساعد المستثمر الأجنبي المباشر في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

2- لتحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (11) " تساهم عملية الإفصاح والشفافية في عرض الوضعية المالية للمؤسسات بمصادقية عالية دون غش او تلاعب"

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (11) جاءت في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدارسة والذين تتوزع اجاباتهم كما يلي: 40 موافق بشدة بنسبة 34,2%، 71 موافق بنسبة 60.7%، 4 محايد بنسبة 3.4%، 2 غير موافق بنسبة 1.7% اما المتوسط الحسابي فقد بلغ 4,27 بانحراف معياري قدره 0,611 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على الفقرة (11) هذا ما يؤكد ان عملية الإفصاح والشفافية تساهم في عرض الوضعية المالية للمؤسسات بمصادقية عالية دون غش او تلاعب.

3- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (12) " تساهم معايير المحاسبة الدولية في دعم الشفافية المالية من اجل التقليل من المخاطر الاستثمارية وتعزيز مصداقية القوائم المالية"

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (12) جاءت في المرتبة الحادية عشر من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة حيث تتوزع اجاباتهم كمايلي: 36 موافق بشدة بنسبة 30,8%، 72 موافق بنسبة 61,5%، 5 محايد بنسبة 4,3%، غير موافق بنسبة 3,4% وبلغ المتوسط الحسابي 4.20 بانحراف معياري قدره 0,673 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على الفقرة (12) هذا ما يدل على ان معايير المحاسبة الدولية تساهم في دعم الشفافية المالية من اجل التقليل من المخاطر الاستثمارية وتعزيز مصداقية القوائم المالية.

4- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (13) "تحرص معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة الإفصاح المالي من خلال تقديم إرشادات واضحة حول كيفية قياس بنود القوائم المالية"

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (13) جاءت في المرتبة التاسعة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة حيث تنتزع اجاباتهم كما يلي: 34 موافق بشدة بنسبة 29,1%، 76 موافق بنسبة 65%، محايد 5 بنسبة 4,3%، 2 غير موافق بنسبة 1,7%، وبلغ المتوسط الحسابي 4,21 بانحراف معياري قدره 0,599 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافق على الفقرة (13) هذا ما يؤكد حرص معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة الإفصاح المالي من خلال تقديم إرشادات واضحة حول كيفية قياس بنود القوائم المالية.

5- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (14) "ان التزام الشركات بممارسات الحوكمة الرشيدة يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح"

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (14) جاءت في المرتبة الثانية من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة الذين تنتزع اجاباتهم كما يلي: 45 موافق بشدة بنسبة 38,5%، 65 موافق بنسبة 55,6%، 6 محايد بنسبة 5,1%، 1 غير موافق بنسبة 0,9%، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 4,32 بانحراف معياري قدره 0,611 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على الفقرة (14) الامر الذي يدل على ان التزام الشركات بممارسات الحوكمة الرشيدة يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

6- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (15) " توفر حوكمة الشركات مجموعة من القواعد والإجراءات التي تفرض على الشركات الإفصاح عن أدائها المالي والإداري بشفافية مما يجعل المعلومات متاحة للجميع المستثمرين وأصحاب المصالح"

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (15) جاءت في المرتبة الرابعة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة حيث تتوزع اجاباتهم كما يلي: 43 موافق بشدة بنسبة 36,8% ، 67 موافق بنسبة 57,3% ، 4 محايد بنسبة 3,4% ، 2 غير موافق بنسبة 1,7% ، 1 غير موافق بشدة بنسبة 0,9% ، وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة (15) 4,27 بانحراف معياري قدره 0,69 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على الفقرة (15) هذا ما يؤكد ان حوكمة الشركات توفر مجموعة من القواعد والإجراءات التي تفرض على الشركات الإفصاح عن أدائها المالي والإداري بشفافية مما يجعل المعلومات متاحة للجميع المستثمرين وأصحاب المصالح.

7- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (16) "معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 تعمل على دعم مبادئ الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات، هذا ما يمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل دقيق".

من خلال الجدول رقم (5-11) يتضح ان الفقرة (16) جاءت في المرتبة الثامنة من حيث أهميتها بالنسبة لإفراد عينة الدراسة الذين كانت اجاباتهم كما يلي: 35 موافق بشدة بنسبة 29,9% ، 76 موافق بنسبة 65% ، 3 محايد بنسبة 2,6% ، 3 غير موافق بنسبة 2,6% . وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة (16) 4,22 بانحراف معياري قدره 0,617 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على الفقرة (16) مما يؤكد على ان معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 تعمل على دعم

مبادئ الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات، هذا ما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل دقيق.

8- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (17) "معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 تحرص على تحقيق القياس السليم والافصاح المحاسبي الشامل والدقيق وفي الوقت المناسب لكل العمليات المالية الخاصة بالشركة".

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (17) جاءت في المرتبة العاشرة من حيث أهميتها بالنسبة لإفراد عينة الدراسة الذين تتوزع اجاباتهم كما يلي: 36 موافق بشدة بنسبة 30,8%، 70 موافق بنسبة 59,8%، 9 محايد بنسبة 7,7%، 2 غير موافق بنسبة 1,7%. اما المتوسط الحسابي للفقرة (17) فقد بلغ 4,20 بانحراف معياري قدره 0,646 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون على الفقرة رقم (17) الامر الذي يؤكد حرص معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 على تحقيق القياس السليم والافصاح المحاسبي الشامل والدقيق وفي الوقت المناسب لكل العمليات المالية الخاصة بالشركة.

9- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (18) "تعمل معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 على تحسين جودة القياس والافصاح المحاسبي وبالتالي فهي تعطي ثقة للمستثمر الأجنبي في مصداقية المعلومات المالية".

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (18) جاءت في المرتبة السابعة من حيث أهميتها بالنسبة لأفراد عينة الدراسة حيث تتوزع اجاباتهم كما يلي: 35 موافق بشدة بنسبة 29,9%، 77 موافق بنسبة 64,1%، 5 محايد بنسبة 4,3%، 2 غير موافق بنسبة 1,7%، اما بالنسبة للمتوسط الحسابي فقد بلغ 4,22 بانحراف معياري قدره 0,603 وبالتالي فاعن اغلبية افراد العينة يوافقون بشدة

على الفقرة (18) هذا ما يؤكد ان معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 تعمل على تحسين جودة القياس والافصاح المحاسبي وبالتالي فهي تعطي ثقة للمستثمر الأجنبي في مصداقية المعلومات المالية.

10- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (19) "الالتزام بالإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين الاجانب، وهذا ما يساهم في زيادة فرص جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية".

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة (19) جاءت في المرتبة السادسة من حيث أهميتها بالنسبة لأفراد عينة الدراسة بحيث كانت إجابات افراد العينة كمايلي: 40 موافق بشدة بنسبة 34,2%، 70 موافق بنسبة 59,8%، 2 محايد بنسبة 1,7%، 5 غير موافق بنسبة 4,3%. كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (19) 4,24 بانحراف معياري قدره 0,69 وبالتالي فاعن اغلبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على الفقرة (19) الامر الذي يؤكد ان الالتزام بالإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين الاجانب، وهذا ما يساهم في زيادة فرص جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية.

11- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (20) "للهوكمة تأثير فعلي على البيئة الاستثمارية وذلك عن طريق الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية عن المعلومات الحقيقية والتصدي لكافة أشكال الفساد".

من خلال الجدول رقم (5-11) نلاحظ ان الفقرة رقم (20) جاءت في المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة بحيث كانت اجاباتهم كما يلي: 40 موافق بشدة بنسبة 34,2%، 67 موافق بنسبة 57,3%، 8 محايد بنسبة 6,8%، 2 غير موافق بنسبة 1,7%. كما بلغ المتوسط

الحسابي ما قيمته 4,24 بانحراف معياري قدره 0,652 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على الفقرة (20) الامر الذي يدل على التأثير فعلي لحوكمة الشركات على البيئة الاستثمارية وذلك عن طريق الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية عن المعلومات الحقيقية والتصدي لكافة أشكال الفساد.

المطلب الثالث: تحليل إجابات افراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث " دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال".

الجدول رقم (5-12): إجابات افراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة المجيبين بـ :										نظرة
				موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		
				النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
7	موافق	0,79	4,08	28,2	33	57,3	67	9,4	11	4,3	5	0.9	1	الفقرة 21
1	موافق بشدة	0,585	4,28	34,2	40	60,7	71	4,3	5	0,9	1	0	0	الفقرة 22
2	موافق بشدة	0,665	4,24	34,2	40	58,1	68	5,1	6	2,6	3	0	0	الفقرة 23
8	موافق	0,695	4,02	20,5	24	65	76	10,3	12	4,3	5	0	0	الفقرة 24
3	موافق	0,681	4,19	31,6	37	58,1	68	7,7	9	2,6	3	0	0	الفقرة 25

5	موافق	0,73	4,14	29,9	35	58,1	68	7,7	9	4,3	5	0	0	الفقرة 26
6	موافق	0,873	4,12	35,9	42	47,9	56	9,4	11	6	7	0,9	1	الفقرة 27
4	موافق	0,582	4,15	24,8	29	66,7	78	7,7	9	0,9	1	0	0	الفقرة 28
/	موافق	0,480	4,15	المجموع										

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 22

من خلال الجدول (5-12) نلاحظ ان غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على مختلف فقرات المحور الثالث هذا ما يبينه المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث الذي بلغت قيمته 4,15 بانحراف معياري قدره 0,480 الامر الذي يؤكد ان لمعايير المحاسبة الدولية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال. وفيما يلي تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حسب ترتيب كل فقرة من فقرات المحور الثالث:

1- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (21) "تساهم معايير المحاسبة الدولية في تعزيز عمق السوق المالي حيث توفر بيئة استثمارية أكثر استقرار مما يقلل من تقلبات السوق ويشجع المستثمرين على استثمار طويل الاجل".

من خلال الجدول رقم (5-12) نلاحظ ان الفقرة (21) جاءت في المرتبة السابعة من حيث أهميتها بالنسبة لأفراد عينة الدراسة الذين كانت اجاباتهم موزعة كما يلي: 33 موافقون بشدة بنسبة 28,2%، 67 موافق بنسبة 57,3%، 11 محايد بنسبة 9,4%، 5 غير موافق بنسبة 4,3%، 1 غير موافق بشدة بنسبة 0,9%. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4,08 بانحراف معياري قدره 0,79 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على الفقرة رقم (21) مما يدل على ان معايير المحاسبة

الدولية تساهم في تعزيز عمق السوق المالي حيث توفر بيئة استثمارية أكثر استقرار مما يقلل من تقلبات السوق ويشجع المستثمرين على استثمار طويل الاجل".

2- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (22) "يفضل المستثمرون الاجانب التعامل مع الأسواق المالية التي تعتمد على معايير محاسبية موحدة وشفافة، لأنها توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة عن الشركات المدرجة في سوق راس المال".

من خلال الجدول رقم (5-12) نلاحظ ان الفقرة (22) جاءت في المرتبة الأول من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة حيث تتوزع اجاباتهم على الفقر (22) كما يلي: 40 موافق بشدة بنسبة 34,2%، 71، موافق بنسبة 60,7%، 5 محايد بنسبة 4,3%، 1 غير موافق بنسبة 0,9%، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4,28 بانحراف معياري قدره 0,585 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على الفقرة (22) الامر الذي يؤكد ان المستثمرون الاجانب يفضلون التعامل مع الأسواق المالية التي تعتمد على معايير محاسبية موحدة وشفافة، لأنها توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة عن الشركات المدرجة في سوق راس المال.

3- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (23) "يعزز الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية من انفتاح الأسواق المالية المحلية على المستثمرين الاجنبيين مما يزيد من حجم التعاملات المالية وتنويع مصادر راس المال".

من خلال الجدول (5-12) نلاحظ ان الفقرة (23) جاءت في المرتبة الثانية من حيث أهميتها بالنسبة لأفراد عينة الدراسة الذين كانت اجاباتهم موزعة كما يلي: 40 موافق بشدة بنسبة 34,2%، 68 موافق بنسبة 58,1%، 6 محايد بنسبة 5,1%، 3 غير موافق بنسبة 2,6%. وبلغت قيمة المتوسط الحسابي 4,24 بانحراف معياري قدره 0,665 وبالتالي فاعن غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على

الفقرة (23) الامر الذي يدل على ان الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية يعزز من انفتاح الأسواق المالية المحلية على المستثمرين الاجنبيين مما يزيد من حجم التعاملات المالية وتتنوع مصادر راس المال.

4- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (24) " ان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يساهم في تقليل مخاطر الاحتيال المالي والتلاعب بالتقارير المالية مما يجعل البورصة أكثر امانا للمستثمرين الاجنبيين".

من خلال الجدول رقم (5-12) نلاحظ ان الفقرة (24) جاءت في المرتبة الثامنة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة حيث تتوزع اجاباتهم كما يلي : 24 موافق بشدة بنسبة 20,5%، 76 موافق بنسبة 65%، 12 محايد بنسبة 10,3%، 5 غير موافق بنسبة 4,3%. وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة (8) 4,2 بانحراف معياري قدره 0,695 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على الفقرة (24) الامر الذي يؤكد ان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يساهم في تقليل مخاطر الاحتيال المالي والتلاعب بالتقارير المالية مما يجعل البورصة أكثر امانا للمستثمرين الاجنبيين.

5- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (25) " تؤدي الثقة في المعلومات المالية التي توفرها معايير المحاسبة الدولية الى زيادة اقبال المستثمرين الاجنبيين على شراء وبيع الأسهم مما يزيد من حجم التداول في البورصة".

من خلال الجدول رقم (5-12) نلاحظ ان الفقرة (25) جاءت في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها بالنسبة لأفراد عينة الدراسة الذين كانت اجابتهم كما يلي: 37 موافق بشدة بنسبة 31,6%، 68 موافق بنسبة 58,1%، 9 محايد بنسبة 7,7%، 3 غير موافق بنسبة 2,6%. وبلغت قيمة المتوسط

الحسابي للفقرة (25) 4.19 بانحراف معياري قدره 0,681 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على الفقرة (25) وعليه فاعن الثقة في المعلومات المالية التي توفرها معايير المحاسبة الدولية تؤدي الى زيادة اقبال المستثمرين الاجنبيين على شراء وبيع الأسهم مما يزيد من حجم التداول في البورصة.

6- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (26) "تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزز ثقة الأسواق المالية بالشركات مما يؤدي الى تدفق الاستثمارات بسهولة أكبر وتقليل مخاطر المعلومات المشبوهة مما يساهم في استقرار الأسواق المالية".

من خلال الجدول رقم (5-12) نلاحظ ان الفقرة (26) جاءت في المرتبة الخامسة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة الذين كانت اجاباتهم على الفقرة (26) كما يلي: 35 موافق بشدة بنسبة 29,9%، 68 موافق بنسبة 58,1%، 9 محايد بنسبة 7,7%، 5 غير موافق بنسبة 4,3%. وكانت قيمة المتوسط الحسابي 4,14 بانحراف معياري قدره 0,73 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على الفقرة (26) الامر الذي يدل على ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزز ثقة الأسواق المالية بالشركات مما يؤدي الى تدفق الاستثمارات بسهولة أكبر وتقليل مخاطر المعلومات المشبوهة مما يساهم في استقرار الأسواق المالية.

7- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (27) "تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر الأجنبي المباشر في سوق راس المال أكثر ثقة في المعلومات التي تم الإفصاح عنها".

من خلال الجدول رقم (5-12) نلاحظ ان الفقرة (27) جاءت في المرتبة السادسة من حيث أهميتها لدى افراد عينة الدراسة الذين تنتزع اجاباتهم كما يلي: 42 موافق بشدة بنسبة 35,9%، 56 موافق

بنسبة 47,9%، 11 محايد بنسبة 9,4%، 7 غير موافق بنسبة 6%، 1 غير موافق بشدة بنسبة 0,9%. أما المتوسط الحسابي فقد بلغت قيمته 4,12 بانحراف معياري قدره 0,873 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على الفقرة (27) الامر الذي يؤكد ان تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر الأجنبي المباشر في سوق راس المال أكثر ثقة في المعلومات التي تم الإفصاح عنها.

8- تحليل إجابات افراد عينة الدراسة حول الفقرة (28) "معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها سنة 1973 تعمل على الرفع من كفاءة سوق راس المال من خلال إلزام الشركات على التقيد بالإفصاح عن معلومات ملائمة وموثوقة تسمح بتسعير الأوراق المالية وفق قيمتها الحقيقية".

من خلال الجدول رقم (5-12) نلاحظ ان الفقرة (28) جاءت في المرتبة الرابعة من حيث أهميتها بالنسبة لأفراد عينة الدراسة الذين كانت اجاباتهم على هذه الفقرة موزعة كما يلي: 29 موافق بشدة بنسبة 24,8%، 78 موافق بنسبة 66,7%، 9 محايد بنسبة 7,7%، 1 غير موافق بنسبة 0,9% وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة (28) 4,15 بانحراف معياري قدره 0,582 وبالتالي فاعن غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون على الفقرة (28) الامر الذي يؤكد ان معايير المحاسبة الدولية منذ تأسيسها سنة 1973 تعمل على الرفع من كفاءة سوق راس المال من خلال إلزام الشركات على التقيد بالإفصاح عن معلومات ملائمة وموثوقة تسمح بتسعير الأوراق المالية وفق قيمتها الحقيقية.

المبحث الثالث: اختبار صحة فرضيات الاستبيان

بعد تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليل نتائج اجاباتهم على جميع فقرات الاستبيان سيتم في هذا المبحث اختبار صحة الفرضيات المتعلقة بالاستبيان من خلال استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One – sample T-test) وذلك بهدف دراسة الفروقات بين المتوسط الحسابي الخاص بكل فرضية والمتوسط الفرضي لسلم ليكارت الخماسي.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

تم اختبار الفرضية الأولى التي كانت بعنوان " : يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة " من خلال الاستعانة باختبار T للعينة الواحدة (One – sample T-test) والجدول رقم (5-13) يوضح نتائج هذا الاختبار . حيث يمكننا قبول احدى الفرضيتين التاليتين:

H0 : لا يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة.

H1 : يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة.

الجدول رقم (5-13): نتائج اختبار T للعينة الواحدة للفرضية الأولى

اختبار (T) لعينة واحدة				الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الأولى
مستوى الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة			
0,000	116	1,984	36,359	0,391	4,314	يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 22

من خلال الجدول رقم (5-13) نلاحظ ان المتوسط الحسابي لفرضية الأولى بلغ 4,314 وهو أكبر من المتوسط الفرضي المقدّر ب 3 حسب سلم ليكارت الخماسي، وهذا ما يدل على ان غالبية افراد العينة يوافقون بشدة على مساهمة تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة، ونلاحظ كذلك ان قيمة T المحسوبة تقدر ب 36,359 وهي أكبر من T الجدولية المقدرة ب 1,984، كما ان مستوى الدلالة الاحصائية Sig بلغت 0,000 وهي اقل من مستوى الدلالة 0,005 هذا ما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) " لا يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة " ، وقبول الفرضية البديلة (H_1) " يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة ".

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

تم اختبار الفرضية الثانية التي كانت بعنوان " يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية " من خلال إجراء اختبار T للعينة الواحدة (One – sample T-test) والجدول رقم (5-14) يوضح نتائج هذا الاختبار. حيث يمكننا قبول احدى الفرضيتين التاليتين:

H0 : لا يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية.

H1 : يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية.

الجدول رقم (5-14): اختبار T للعينة الواحدة للفرضية الثانية

اختبار (T) لعينة واحدة				الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثانية
مستوى الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة			
0,000	116	1,984	30,107	0,453	4,261	يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 22

من خلال الجدول رقم (5-14) نلاحظ ان المتوسط الحسابي للفرضية الثانية يقدر ب: 4,261 وهو أكبر من المتوسط الفرضي المقدر ب 3 حسب سلم ليكارت الخماسي وهذا ما يدل على ان اغلب إجابات افراد العينة على المحور الثاني تتجه نحو الموافقة بشدة ، كما نلاحظ كذلك ان قيمة T المحسوبة تقدر ب 36,359 وهي اكبر من T الجدولية المقدر ب 1,984 ، كما ان مستوى الدلالة الإحصائية Sig تساوي 0,000 وهي اقل من مستوى الدلالة 0,005 هذا ما يعني رفض الفرضية الصفرية (H_0) " لا يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية " ، وقبول الفرضية البديلة (H_1) " يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية"

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

تم اختبار الفرضية الثالثة التي كانت بعنوان " تساهم معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال وزيادة كفاءته" من خلال اجراء اختبار T للعينة الواحدة (One – sample T-test) والجدول رقم (5-15) يوضح نتائج هذا الاختبار. حيث يمكننا قبول احدى الفرضيتين التاليتين:

H0 : لا تساهم معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال وزيادة كفاءته.

H1 : تساهم معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال وزيادة كفاءته.

الجدول رقم (5-15): اختبار T للعينة الواحدة للفرضية الثالثة

اختبار (T) لعينة واحدة				الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية الثالثة
مستوى الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة			
0,000	116	1,984	25,927	0,48	4,15	تساهم معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءته.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 22

من خلال الجدول رقم (5-15) نلاحظ ان المتوسط الحسابي للفرضية الأولى بلغ 4,15 وهو أكبر من المتوسط الفرضي المقدّر ب 3 حسب سلم ليكارت الخماسي، وهذا ما يدل على ان غالبية افراد العينة يوافقون على مساهمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءته، ونلاحظ كذلك ان قيمة T المحسوبة تقدر ب 25,927 وهي اكبر من T الجدولية المقدرة ب 1,984 ، كما ان مستوى الدلالة الإحصائية Sig تساوي 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة 0,005 هذا ما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) " لا تساهم معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءته" وقبول الفرضية البديلة (H1) " تساهم معايير

المحاسبة الدولية IAS / IFRS في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال وزيادة كفاءته".

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تجسيد الجانب النظري لموضوع الدراسة على أرض الواقع من خلال اعداد استمارة استبيان وتوزيعها على عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة الى أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الماليين، ونظرا لصعوبة الوصول للأفراد المستجوبين في مصر والأردن ركزنا فقط على دراسة وتحليل آراء افراد عينة الدراسة حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الجزائرية وبناء على هذا الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- ❖ ان تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة.
- ❖ يساهم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية
- ❖ تساهم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق رأس المال وزيادة كفاءته.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) أداة أساسية لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي وتوفير لغة محاسبية موحدة على مستوى العالم، حيث في ظل العولمة الاقتصادية وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات اشتد التنافس بين دول العالم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لدوره الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، الامر الذي دفع العديد من الدول الى تعزيز ثقة المستثمرين بمناخها الاستثماري خاصة من الناحية المحاسبية.

وجاءت هذه الدراسة بهدف توضيح دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر ومصر والأردن باعتبارها دور عربية نامية، حيث قسمت الدراسة الى خمسة فصول تم التطرق الى الجوانب النظرية لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الأول والثاني ، وفي الفصل الثالث تم توضيح دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة ودعم تطبيق حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية إضافة تنشيط سوق رأس المال ودعم كفاءته ، اما في الفصل الرابع فتم تحليل ومقارنة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة في دول المقارنة ومن الناحية المحاسبة بصفة خاصة ، ودعمت الدراسة باستبيان في الفصل الخامس لتحليل آراء الأكاديميين والمهنيين في البيئة الجزائرية حول دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيمايلي عرض لنتائج اختبار فرضيات الدراسة والنتائج العامة المتوصل اليها، إضافة الى التوصيات والاقتراحات المقدمة:

أولاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يساهم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة.

اشارت نتائج الاستبيان الى تحقق الفرضية الأولى حيث ان غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) تساهم بشكل كبير في توفير معلومات مالية عالية الجودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر.

الفرضية الثانية: يساهم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في دعم حوكمة الشركات من خلال إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية.

اشارت نتائج الاستبيان الى تحقق الفرضية الثانية أي ان غالبية افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لها دور كبير في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وبالتالي فهي تساهم في تعزيز حوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة: تساهم معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنشيط سوق راس المال وزيادة كفاءته.

اشارت نتائج الاستبيان الى تحقق الفرضية الثالثة أي ان افراد العينة يؤكدون على الدور الكبير لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تنشيط سوق راس المال ودعم كفاءته، من خلال توفير معلومات مالية موثوقة وذات مصداقية وبالتالي التقليل من ظاهرة عدم تماثل المعلومات الامر الذي يساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة.

❖ **الفرضية الرابع:** يعد قطاع العقارات الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومصر بينما في الجزائر يأتي قطاع الطاقة أولا.

من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر والأردن وتوزيعه القطاعي والجغرافي تبين ان قطاع العقارات يعد من أكثر القطاعات جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والأردن بينما في الجزائر يأتي قطاع الطاقة كأكثر قطاع جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لما تتمتع به من ثروات طبيعية، كما تسيطر كل من الإمارات والصين وروسيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى دول المقارنة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

❖ **الفرضية الخامسة:** تعتبر البيئة الاستثمارية في مصر والأردن محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المحاسبية مقارنة بالبيئة الجزائرية؟

من خلال تحليل واقع البيئة الاستثمارية لدول المقارنة من الناحية المحاسبية تبين ان جودة المعلومات المالية في الأردن ومصر أفضل من الجزائر مع افضلية للأردن، كما تبين كذلك ان البورصة الجزائرية ضعيفة جدا وبعيدة كل البعد عن كفاءة سوق راس المال مقارنة بالبورصة المصرية والاردنية كما تعتبر الشركات المصرية والاردنية السباقة لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

ثانيا: النتائج المتوصل اليها

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نستعرضها فيمايلي:

❖ **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)** تساهم في توفير معلومات مالية عالية الجودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر.

- ❖ معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) تساهم في تعزيز حوكمة الشركات من خلال دورها في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية.
- ❖ معايير المحاسبة الدولية تساهم بشكل كبير في تنشيط سوق رأس المال ودعم كفاءته.
- ❖ تعتبر البيئة الاستثمارية في مصر والأردن أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالجزائر من الناحية المحاسبية.
- ❖ المستثمر الأجنبي المباشر يفضل توجيه رؤوس أمواله نحو الدول التي تتوفر على أنظمة محاسبية مستمدة من معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).
- ❖ جاءت الأردن في المرتبة الأولى في مؤشر مدركات الفساد من بين دول المقارنة وتأتي مصر ثانيا والجزائر ثالثا، ولكن ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها دول المقارنة في مكافحة الفساد إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة.
- ❖ بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية كان أداء الأردن أفضل من مصر والجزائر حيث كانت الأردن خلال الفترة (2000-2023) دولة تتمتع بحرية اقتصادية متوسطة اما مصر والجزائر فكانت دول غير حرة اقتصاديا في الغالب.
- ❖ بالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال فقد كان أداء الأردن أفضل من مصر والجزائر خلال الفترة (2006-2020) مما يدل على ان القوانين واللوائح التنظيمية في الأردن محفزة على ممارسة الأنشطة الاستثمارية.
- ❖ من حيث حجم الاستثمارات الأجنبي الواردة جاءت مصر في المرتبة الأولى خلال الفترة (2000-2023) ثم الأردن ثانيا والجزائر في المرتبة الثالثة، حيث تسيطر الامارات العربية المتحدة وروسيا والصين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المقارنة.

ثالثاً: التوصيات والاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل اليها ومن خلال دراسة دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر والأردن، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ❖ العمل على رفع كفاءة وخبرة المحاسبين في الجزائر ومصر والأردن في مجال معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) من خلال تطوير برامج التعليم المحاسبي بالإضافة الى تنظيم مؤتمرات وندوات ذات علاقة بالموضوع.

- ❖ إلزام الشركات المحلية في دول المقارنة على تطبيق حوكمة الشركات من خلال تحسين مستوى الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية التي تتضمنها قوائمها المالية بما يتوافق ومتطلبات المستثمر الأجنبي المباشر.

- ❖ من اجل تحقيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) لأهدافها في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب توفير البيئة الاقتصادية والمالية والقانونية والمؤسسية التي تسمح بالتطبيق السليم لهذه المعايير.

- ❖ على الجزائر ومصر والأردن تطوير انظمتها المحاسبية بشكل مستمر بما يتوافق وتطور معايير المحاسبة الدولية بهدف خلق بيئة استثمارية محفزة من الناحية المحاسبية.

- ❖ لرفع حجم الاستثمارات الأجنبي المباشرة الواردة الى الدول المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) يجب عليها ان تتوفر على سوق مالي يتمتع بالكفاءة والشفافية بما يضمن حقوق المستثمرين.

- ❖ العمل على ضمان استقلالية مهنة المحاسبة ومختلف الهيئات والمنظمات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق.

رابعاً: أفاق الدراسة

بعد التطرق الى دراسة دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والأردن، يمكن اقتراح مواضيع لدراسة والبحث مستقبلاً لها علاقة بموضوع الدراسة:

- ❖ دور الإفصاح والشفافية المحاسبية في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ أثر السوق المال الكفاء على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- ❖ متطلبات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) دراسة تجارب دولية.
- ❖ أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على البيئة المحاسبية للدول العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. احمد محمد ابو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، 2010.
2. أرشد فؤاد التميمي، الاسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الادوات، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
3. ازاد شكور صالح، الاستثمار الاجنبي المباشر سبل استقطابه وتسوية منازعاته، دار شتات لنشر والبرمجيات، مصر، 2011.
4. اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة بين تركيا -كوريا الجنوبية-مصر)، الدار الجامعية لنشر، مصر، 2005.
5. امين السيد احمد لطفي، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.
6. جبار محفوظ، اسواق رؤوس الاموال، الهياكل، الادوات، والاستراتيجيات، الطبعة الاولى، درا الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
7. جمعة حميدات، حسام خداهش، المجمع العربي الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، 2013.

8. جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
9. حسن عمر محمد، سعد الساكني، معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن 2015.
10. خالد احمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الايام لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.
11. دريد كامل ال شبيب، الاسواق المالية والنقدية، الطبعة الاولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2012.
12. رسمية قرياقص، اسواق المال - اسواق - راس المال-المؤسسات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
13. رقية سليمة، الاسواق المالية الدولية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2021.
14. شنوف حمزة بن حمه ريش، المبسط في تفسير وتطبيق بنود معايير المحاسبة الدولية (IAS2020)، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2021.
15. عبد الرزاق الرحاحلة، زاهد محمد ديري، دراسة متعمقة في ادارة الاعمال الدولية، الطبعة العربية الاولى، مكتبة المجتمع العربي لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
16. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان -الاردن، 2014.
17. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2013.

18. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
19. عصام حسين اسواق الاوراق المالية، الطبعة الاولى، دار اسامة لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
20. علي عباس، ادارة الاعمال الدولية المدخل العام، الطبعة الثالثة، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2013.
21. قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.
22. كيموش بلال، معايير التقرير المالي الدولية ملخصات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار حميثرا لنشر، مصر، 2021.
23. محمد صالح الحناوي وآخرون، اسواق المال والمؤسسات المالية، دار التعليم الجامعي لنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013.
24. مصطفى يوسف كافي وآخرون، اسواق مالية ومصرفية، الطبعة الاولى، دار الاعصار لنشر والتوزيع، 2017.
25. منير إبراهيم هندی، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية للتوزيع، مصر، 2015.
26. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية -دراسة مقارنة -، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013.

27. نشأت على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012.

28. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014.

29. وسام مجدي عطية، الاليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2012.

II- الاطروحات والرسائل العلمية:

أ- أطروحة دكتوراه:

1. بدو امال، دور النوعية المؤسساتية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة قياسية لعينة من الدول النفطية خلال الفترة(1990-2014)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

2. بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص السياسات التجارية والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022.

3. بلقاسم بن خليفة، دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية - دراسة مقارنة-اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.

4. بم راحلة سندس، تقييم استجابة الفاعلين لضغوط التوافق المحاسبي الدولي من المنظور السوسيولوجي لنظرية المؤسسية الجديدة "دراسة حالة الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية ومحاسبة، تخصص محاسبة جباية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022.
5. بن دراوي رشيدة، أثر كفاءة سوق راس المال على عوائد الاسهم - دراسة حالة مجموعة من اسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي -، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.
6. بن عباس حمودي، دور سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين: الجزائر، الصين والبرازيل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2023.
7. بودالي بلقاسم، دور سياسة التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر - حالة الجزائر - (2012-2018)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2019.
8. بودبة خالد، دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اعمال التوافق المحاسبي الدولي - حالة الجزائر -، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.

9. بوش فاطمة الزهراء، واقع حوكمة الشركات في الجزائر وسبل تفعيلها - دراسة قياسية حالة SPA الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مؤسساتي والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.

10. بوشايب حسينة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.

11. بوعبد الله مسعود، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الفقر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2019، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص ادارة التسويق، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2023.

12. بولعجين فايزة، دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية - دراسة حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2022.

13. جابر سطحي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي واوريدو)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

14. حجاج زينب، مقومات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيسي، البليدة، الجزائر، 2015، ص(55-56).
15. حري المخطارية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.
16. حمزة العرابي، المعايير الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013.
17. راوية لموشي، أثر الوساطة المالية على كفاءة سوق راس المال - دراسة حالة بورصة عمان-، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2018.
18. شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018.
19. صحراوي ايمان، أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على اعداد القوائم المالية في الجزائر -دراسة حالة مجمع صيدال ومجمع بيوفارم -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

20. عبد الحق طير، محددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وجدواه في الجزائر-دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية (1995_2015)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي وادارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.
- 21.فايزة شاقور جلطية، المعوقات المؤسسية للاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع السياحة - دراسة مقارنة للجزائر تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2020، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021.
- 22.قارة ابراهيم، أثر انظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البائل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019.
- 23.قبايلي ذهبية، دور حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة -دراسة حالة الجزائر -، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2023.
- 24.قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية - دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2015.

25. محمد طويلب، عولمة المعايير الدولية للمحاسبة واستراتيجيات توفيق المعايير الوطنية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.
26. محمد لمين ميرة، لجان المراجعة كآلية للإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2019، ص 120.
27. مدني بلغيث، اهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل اعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر -، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004.
28. مرابط بلال، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي (دراسة قياسية للدول النامية خلال الفترة 1996-2015)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.
29. مصطفى عوادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2015.
30. نصير احمد، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،

تخصص اقتصاد كمي . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

31. هاجر مزوار، أثر تبني النظام المحاسبي المالي على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.

32. هبايش فوزية، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية -BOT- حالة الدول النامية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.

33. هشام دغموم، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/ IFRS) في ترقية مناخ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

34. يقور احمد، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

ب-رسالة ماجستير:

1. براهيم كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات -دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص

إدارة مالية ن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014.

2. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية -حالة الجزائر -رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

3. حسايني عبد الحميد، اهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IARS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

4. خيالي خيرة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

5. شالور وسام، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2011.

6. عمر عيسى فلاح المناصير، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، 2013.

7. قلع حنان، حكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.
8. كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011.
9. مزبود ابراهيم، سوق رؤوس الاموال ودورها في تمويل المشاريع التنموية في الدول العربية - دراسة حالة الجزائر -رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2007.

III-الملتقيات والمؤتمرات:

1. داد بن زين، أحسن طيار، واقع النظم المحاسبية في الدول النامية - تأثير الابعاد البيئية وتحديات التغيير -، الملتقى الوطني حول تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية، جامعة 20 اوت 1955، يومي 25-26 فيفري 2020، الجزائر، 2020.
2. عزوز وافية وآخرون، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور مؤشرات التقارير الدولية، مداخلة ضمن الوطني حول الاستثمار والبيئة الجزائرية: الفرص، التحديات والمعوقات، جامعة لونيبي علي البليدة2، الجزائر، يوم 17 اكتوبر 2024.
3. عوادي عبد القادر وآخرون، امكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بما يلائم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الوطني حول تبني النظام المحاسبي المالي في

الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسسية، جامعة 20 أوت 1955، يومي 25-26 فيفري

2020، الجزائر، 2020.

4. عيسى حمد محمد الفارسي، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاد

الليبي، المؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة - المؤسسات واشكالية التنمية في الدول

النامية (ليبيا انموذجا)، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، يومي 11-12 نوفمبر 2012.

5. لقوي سعيدة، واقع أداء بورصة الجزائر بين التحديات والأفاق المستقبلية، الملتقى الوطني حول

آليات تفعيل وترقية بورصة الجزائر إلى مصاف الأسواق الناشئة (الواقع والتحديات)، معهد العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الشريف بوشوشة، 04 ديسمبر 2023،

الجزائر، 2023.

6. مرزوقي مرزقي، حوني محمد، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية لتوحيد المحاسبي،

الملتقى الدولي حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، ورقلة، 29-30 ديسمبر 2011، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.

7. مصيبح احمد، عدمان مريزق، مقومات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المغربية حالة:

الجزائر، المغرب وتونس، الملتقى الدولي حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق

الحرّة الصناعية للتصدير 25-26 ماي 2016، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

8. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، حوكمة الشركات وأسواق المال العام العربية، مؤتمر متطلبات

حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2007.

9. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول

العربية، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جوان 2008، ص(183-184).

IV- المقالات والتقارير:

1. ابتهاج هاشم محمد الجزولي، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان (1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد 08، المملكة العربية السعودية، 2024.
2. أبو الفضل الإسنوي وآخرون، سياسة مكافحة الفساد في مصر، مجلة أوراق القاهرة، مركز ربح لدراسات الاستراتيجية، العدد 6، مصر، 2022.
3. الأخضر عزي، لخضر اوضيف، إشكالية الحوكمة في الشركات: تطبيقات وتجارب دولية - مع اشارة الى الحالة الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2011.
4. امحمد عبد الحفيظي، سليمان عادل، كيفية تقييم الازواق المالية الاسهم والسندات في سوق راس المال، مجلة البديل الاقتصادية، مجلد 1، العدد 2، الجزائر، 2014.
5. البركة نصيرة، ديش فاطيمة الزهرة، أثر حوكمة المؤسسات في تحسين جودة المعلومات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية المدرجة في السوق المالي عمان، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، مجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2024.
6. البشير زيبيدي، جمال خليفاتي، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية- دراسة ميدانية-، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، الجزائر، 2022.
7. بكحيل عبد القادر، متطلبات تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري لتحقيق توافقه مع مستجدات المعايير المحاسبية الدولية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 3، الجزائر، 2021.
8. بكطاش فتيحة، مقالاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 21، الجزائر، 2014.

9. بلمقدم مصطفى، حليمي وهيبة، الاستثمار الاجنبي المباشر بين لعب دور الوساطة لنقل التكنولوجيا وبين احتكاره لها، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، 2012.
10. بن ضياف محمد الأمين، حوكمة الشركات وتأثيرها في عملية جذب المستثمر الأجنبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2024.
11. بن عاشور رتيبة، مقارنة لنظريات الاستثمار الاجنبي المباشر مع الإشارة الى نظرية الموائمة المؤسسية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، الجزائر، 2022.
12. بن عواق العربي، اهمية معايير المحاسبة الدولية في التعزيز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها في الكشف المالية - قراءة تحليلية لبعض المعايير -، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2024.
13. بن عوالي الجيلالي وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، مجلة الدراسات الاكاديمية، العدد 3، الجزائر، 2019.
14. بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية -، العدد 03، الجزائر، 2010.
15. بوداح عبد الجليل، الزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية - مع الإشارة الى تجارب بعض الدول -، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الاخوة منتوري، الجزائر، العدد 45، 2016.
16. بوشقيفة حميد، مويسي مروة، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2018، الجزائر.

17. بوكساني رشيد، حمزة العرابي، معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر وسبل تجاوزها - دراسة استكشافية لآراء الممارسين لمهنة المحاسبة-، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 18، الجزائر.
18. تاني عبد المومن، بوعيشاوي يوسف، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01، الجزائر، 2019.
19. جاسم احمد سلو الارتوشي، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1996-2010)، مجلة دراسات - العدد الاقتصادي-، العدد 01، الجزائر، 2014.
20. جريو كلثوم، يدو محمد، دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، 2017.
21. جمال منصر، الاستثمارات الاجنبية المباشرة واثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 01، الجزائر، 2015.
22. جنينة جمال، محصول نعمان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2023.
23. جودي محمد رمزي، تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الاولى المعيار (IFARS1) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، الجزائر، 2012.
24. حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، العدد 01، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، 2017.

25. حايـد زهية، درفوف محمد الامين، محددات وعراقيل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: وصف حالة واقتراحات، مجلة استراتيجيات ضمان الجودة، العدد 01، الجزائر، 2021.
26. حبيبة عامر وآخرون، أثر اساليب ادارة الارباح على التهرب الضريبي في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة السودانية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، 2020.
27. حسين كلف عزيز وآخرون، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية نقل التكنولوجيا في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، العدد 52، العراق، 2024.
28. حمز مفتاح، محمد طويلب، استراتيجية تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2020.
29. حمودة نصيرة، واقع الفساد الاقتصادي في الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد وسيل مكافحته من المنظور إسلامي، مجلة علوم إنسانية، العدد 1، 2022.
30. حنان قسوم، اسهامات النظام المحاسبي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية -دراسة تطبيقية-، مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر، 2017.
31. خروف منير، اثار ومحددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، مجلة جامعة أروى العلمية المحكمة، العدد 10، 2013.
32. خلفاوي عبد الصمد، حميدة المختار، دور الاسواق المالية في جذب الاستثمارات، دراسة حالة بورصة قطر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019.

33. دغوم هشام، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS /IFRS في دعم وإرساء مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر - دراسة ميدانية استقصائية -، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 10، 2015.
34. دلال بن سميحة، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2014، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية، العدد 03، 2008.
35. دواق سميرة، فرحات عباس، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2019.
36. ديما وليد حنا الرضي، الاسواق المالية، تركيبها كفاءتها سيولتها والتجربة العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات، 2015.
37. رجم محمد خميسي، صلاح سعاد، دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 2، الجزائر، 2015.
38. رحمة غزالي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية لمجموعة من شركات المساهمة بولاية سطيف -، مجلة المالية وحوكمة الشركات، العدد 02، الجزائر، 2019.
39. رزيقات بوبكر، سعيداني محمد السعيد، مدى ارتباط المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) بالإفصاح والشفافية وانعكاسها على تطوير التقارير المالية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 3، الجزائر، 2015.
40. زبير عياش، سمية عابسة، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 04، الجزائر، 2015.

41. زعرور نعيمة وآخرون، تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2017.
42. الزين منصوري، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 01، الجزائر، 2011.
43. ساحلي جميلة، مجاهد سيد احمد، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (2000-2019)، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 02، 2021.
44. سدره رحيمة، عوادي مصطفى، التحديات المعاصرة للمراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية للآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر، 2022.
45. سفيان خلوفي وآخرون، تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الرشيد - دراسة حالة شركة " إن سي أي " روية الجزائر (مارس 2013 - جويلية 2020)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 4، الجزائر، 2021.
46. سلماي عادل، اليات تقييم الاوراق المالية الاسهم والسندات داخل سوق راس المال، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2023.
47. سليمة مالية، قويسى مبروك، أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية " القوائم المالية " مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2023.
48. سيد علي باني، جميلة الجوزي، جودة المعلومات المالية بين تعدد الصفات النوعية واختلاف احتياجات المستخدمين، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 2، الجزائر 2022.

49. سيد محمد، الاصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، الجزائر، 2013.
50. شبابكي حفيظ مليكة، دغموم هشام، دور المعايير الدولية للمحاسبة (IAS / IFRS) في تنشيط المعاملات المالية في أسواق راس المال الناشئة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2007.
51. شريطي سميرة، دراسة تقييمية لأطر حوكمة الشركات في الجزائر مقارنة بالأردن، مجلة البحوث والدراسات العليا، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2019.
52. شيخي بلال، فقير سامية، تجارب بعض الدول العربية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 28، الجزائر، 2017.
53. صاغور مسعود، تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 4 العدد 2، الجزائر، 2013.
54. صاولي مراد وآخرون، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (1974-2017)، مجلة المالية والأسواق، العدد 10، الجزائر، 2019.
55. صلاح الدين سولم، مساهمة معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية - اشارة خاصة للمعيار المحاسبي الدولي الاول - مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 38، الجزائر، 2014.

56. صلاح سعاد، الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات وأثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية -دراسة ميدانية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-، العدد2، 2012.
57. طحاح فضيلة، قمان عمر، دور النظام المحاسبي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد3، الجزائر، 2020.
58. طرابلسي سليم ن التجربة الماليزية في اصدار وتبني المعايير المحاسبية الدولية وفاق الاستفادة منها محليا، دراسات وابحث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 4، 2019، الجزائر.
59. ظريف مريم، قاصب حسين، المحاسبة الابداعية وعلاقتها بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد05، الجزائر، 2017.
60. عادل بوطلالة، احمد بوراس، دور كفاءة سوق راس المال في توجيه وتخصيص الاستثمارات دراسة حالة: السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2014، مجلة العلوم الانسانية، العدد 6، الجزائر، 2016.
61. عبد الحق طير واخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الاشارة الى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، 2017.
62. عبد الحميد محمد سيف، متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في البلاد العربية، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 1، اليمن، 2017.

63. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وأثرها على قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2017.
64. عبد الناصر نور، طلال الجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الاسراء، الاردن، بدون سنة النشر.
65. علي ناظم عبد الامير الشيخ، دور جودة الابلاغ المالي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي هيئة استثمار المثنى، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، 2017.
66. عماد علي السويح، مؤسسة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية تقيم التجربة بعد اربعة عقود، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 2، جامعة الزاوية، ليبيا، 2015.
67. عامرة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4، الجزائر، 2018.
68. عيماد داتو سعيد، مكيديش محمد، دراسة قياسية لأثر المحددات السوسيوسياسية والاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر - حالة الجزائر -، مجلة دفاتر، العدد 01، الجزائر، 2012.
69. فؤاد صديقي، تعزيز جودة المعلومات المالية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب BATISUD ورقلة - المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2022.
70. فيصل زمال، الشريف بقة، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2002 الى 2017، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 16، 2018.

71. قمان عمر، باكرية علي، اهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الاطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة تحليلية-مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد4، العدد 1، الجزائر، 2019.
72. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد10، 2009.
73. لخضر رينوبة، اعمر عزوي، الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات - دراسة ميدانية-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 4، العدد1، الجزائر، 2018.
74. لطرش هالة، آليات محاربة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد01، الجزائر، 2023.
75. محمد ابو نصار، تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق - التجربة الاردنية-، جامعة الاردنية، الاردن، 2018.
76. محمد كمال ابو عمشة، الاستثمار في اسواق المال الخليجية ودورها في جذب الاستثمارات الاجنبية: دراسة حالة بورصة قطر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013.
77. مدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع اشارة خاصة الى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، الجزائر، 2012.
78. مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي -المفهوم، المبررات والاهداف، مجلة الباحث، العدد04، 2006.

79. مروى مقيدش، ليلي شيخة، دراسة تحليلية للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية في ظل النماذج النظرية والدراسات القياسية، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 01، الجزائر، 2023.
80. مريم بن يوسف وآخرون، امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير التدقيق الدولية - الاحداث اللاحقة نموذجا-، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2020.
81. مريم تومي، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد 2، الجزائر، 2021.
82. مزبود ابراهيم، بلحاني خديجة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسة البناء للجنوب الشرقي وحدة المدينة، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2019.
83. مسعداوي يوسف، متطلبات تحقيق كفاءة الاسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2014.
84. مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، الجزائر، 2013.
85. المعتز بالله منادي، ياسين بشير، النظام المحاسبي في ظل اختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والانجلوسكسونية، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 10، الجزائر، 2018.
86. مفتاح بختة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 01، الجزائر، 2023.

87. مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية دراسة لواقع اسواق الاوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد7، الجزائر، 2010.
88. منال حسين لفته السلمي، اهمية صياغة معايير محاسبية عربية: دراسة مقارنة في ظل التوافق المحاسبي الدولي واختلاف العوامل البيئية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 65، العراق، 2012.
89. منصر عبد العالي، جوامع اسماعين، مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في تفعيل البعد الاستراتيجي للمحاسبة المالية بمشاركة المحاسبين دراسة حالة مؤسسة الاسمنت تبسة، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد7، العدد 1، الجزائر، 2021.
90. منور اوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، الجزائر، 2005.
91. مودع ايمان، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية - جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد49، 2017.
92. ميدون الياس، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الاجنبي المباشر وطرق احصائه (دراسة استكشافية)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد02، الجزائر، 2020.
93. ميلودي محمد كريم، واقع وتحديات حوكمة المؤسسات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي، العدد 3، المجلد3، 2018.
94. ناصري نفيسة، ثر تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة على ارصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، الجزائر، 2019.

95. نسيمه شرطي، تحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1996-2020)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 2، 2023.
96. نصر حميداتو، ولد محمود عيسى محمد، عقبة عبد اللاوي، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2024، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 02، الجزائر، 2017.
97. نصيرة سعدي، نسيمه اوكيل، دور الافصاح عن المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2021.
98. نفيسة ناصري، عبد الناصر بوتلجة، دراسة قياسية لمدى استقطاب الاسواق المالية الكفوة للاستثمارات الاجنبية المباشرة - حالة سوق الكويت المالي، مجلة دفاتر، المجلد 16، العدد 2، الجزائر، 2020.
99. هاني رزق رزق بركات، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 01، مصر، 2018.
100. هباش فارس، مناع ريمة، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، الجزائر، 2018.
101. هوام جمعة، لمزاودة عمار، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة قياسية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 34، 2014.

102. وليد بيبى ن متطلبات تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الجزائرية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مجلة التميز، العدد 03، الجزائر، 2019.
103. وئام حمداوي، أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية - مع الإشارة الى بعض الدول-، مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 01، الجزائر، 2020.
104. يسرى ليعلاوي وآخرون، مساهمة اليات حوكمة الشركات في تحسين وتعزيز مستوى الإفصاح المحاسبي الالكتروني، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، الجزائر، 2023.

V- التقارير السنوية للمؤسسات الرسمية:

1. البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، تقارير التجارة عبر الحدود، (2006-2020).
2. البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، تقارير مؤشر استخراج تراخيص البناء، (2006 - 2020)
3. البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، تقارير مؤشر الحصول على الكهرباء، (2012 - 2020).
4. البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، تقارير مؤشر بدء النشاط التجاري، (2004 - 2020).
5. البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، تقارير مؤشر تسجيل الملكية، (2005 - 2020).
6. البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، تقارير مؤشر تنفيذ العقود، (2004 - 2020).
7. البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة الاعمال، تقارير مؤشر دفع الضرائب، (2006 - 2020).
8. التقارير السنوية لبورصة الأردن، (2000-2023)

9. التقارير السنوية لبورصة الجزائر، (2000-2023)،
10. التقارير السنوية لبورصة مصر، (2000-2023)
11. التقارير السنوية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية.
12. المنتدى الاقتصادي العالمي، التقارير السنوية لمؤشر قوة التدقيق ومعايير اعداد التقارير المالية وفق مؤشر التنافسية للفترة (2006-2019).
13. منظمة الشفافية الدولية، التقارير السنوية لمؤشر مدركات الفساد، (2003-2023).
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لدول العربية لسنة 2015.
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار لدول العربية لسنة 2020.

VI - القوانين والتشريعات:

1. قانون رقم 06-01، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- الكتب

1. Asif Chaudhry and Others, Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Canada, 2015.
2. Chia-yi Lee, Foreign Direct Investment in ASEAN and its Policy Challenges, S. Rajaratnam School of International Studies, 2019.

3. Djamel Khouatra. L'intégration des normes comptables internationales IAS-IFRS dans les systèmes comptables francophones : cas du Système Comptable Financier algérien. Comptabilité et gouvernance, May 2016, Clermont-Ferrand, France Cd-rom. ffhal-01901025ff.
4. Dominick Salvatore, International Economics, Eleventh Edition, Wiley, 2013.
5. Maillet baudrier, Normes comptables international IAS/IFRS, copyright Bertie Edition, 2007.
6. Pascal Barneto, Normes IFRS application aux états financiers ,2édition, campus dunod, paris, 2006.
7. Stéphan Brun, les normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, paris, 2006.

II – الأطروحات والرسائل العلمية:

1. Hanna Makhavikov, “Determinants of foreign direct investment in Central and Eastern Europe-the effects of integration with the European Union” PhD Thesis, University of Magdeburg, (2017).

III – المقالات والتقارير:

1. Alan J. Richardson, Burkard Eb, Legitimizing Transnational Standard-Setting: The Case of the International Accounting Standards board, Journal of Business Ethics, 2011.

2. Bouaziz Nacer and Others, IFRS in the U.S. Business Environment - Vision for the Future, International Journal of Econometrics and Financial Management, Vol 6, No1, 2018.
3. Edward E. Marandu, Tebo Ditshweu, An Overview of the Key Theories of Foreign Direct Investment: The Way Forward, Advances in Social Sciences Research Journal, Vol.5, No.12, 2018.
4. Elizabeth Asiedu, On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different, World Development , Volume 30, Issue 1, 2002.
5. Elona Fejzaj, and Others, Qualitative Characteristics of Financial Reporting: An Evaluation According to the Albanian Users' Perception, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Vol 10 No 6, 2021.
6. ERIKA M. TRIBUZI, The Inevitable United States Adoption of IFRS: How and Why the United States Should Be Prepared, Indiana journal of global legal studies, vol 25, 2018.
7. Halil Kukaj, Faruk B. Ahmeti, The Importance of Foreign Direct Investments on Economic Development in Transitional Countries: A Case Study Of Kosovo, European Scientific Journal March ,vol.12, No.7, 2016.
8. Jenan Abd AL-Abbas Al Dulamy, Analysis of the effect of adoption of International Accounting Standards (IFRS / IAS) on investor decisions in the local environment - applied study, Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences - QJAE, Volume 21, Issue 1, 2019.
9. Kristina Rudzioniene , Toma Juozapaviciute , Quality of Financial Reporting in Public Sector, Social Sciences / Socialiniai mokslai , Nr. 4 (82) , 2013.

10. Manuel Alfonso Garzón Castrillón, THE CONCEPT OF CORPORATE GOVERNANCE, Revista Científica "Visión de Futuro", vol25, núm 2, Argentina,2021.
11. Mbobo Erasmus Mbobo, Ntiedo Bassey Ekpo, Operationalizing the Qualitative Characteristics of Financial Reporting, International Journal of Finance and Accounting, 5(4), 2016.
12. Mohammed Ghani Dass , and Abdul Majid Jamal, Multinational Corporation and Foreign Direct Investment: An Implication for Third World States, Arts and Social Sciences Journal, Volume 9,2018.
13. Ramesh Kumar, Pinki Rani, Foreign direct investment, international, journal of multidisciplinary educational research, volume3, 2014.
14. Sandileno Alves Santiago and Others, the Importance of Accounting Transparency in Public Management for the Strengthening Of Social Control, Journal of Business and Management, Volume 26, Issue 11, 2014.
15. Satiya Klinsukhon, Phapruke Ussahawanitchakit, Accounting information transparency and decision making effectiveness: evidence from financial businesses in Thailand, The Business and Management Review, Volume 7 Number 5,2016.
16. Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2, Issue 2, December 2010.
17. Vladimir Benacek, Mirosław Gronicki, Dawn Holland, and Magdolna Sass, The Determinants and Impact of Foreign Direct Investment in Central and Eastern Europe: A comparison of survey and econometric evidence, published in Transnational Corporations, Journal of United Nations, vol.9, no. 3, New York, December 2000.

IV- التقارير السنوية للمؤسسات الرسمية :

1. United Nations Conference on Trade and Développement, Review of practical implantation issues of international financial reporting standards case of Brazil, Geneva, 10–12 October 2006.
2. Organization for economic co-operation and development, Principles of Corporate Governance, OECD Publications Service, France ,1999.

ثالثاً: المواقع والروابط الإلكترونية:

1. <https://www.sgbv.dz/ar>
2. <https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>
3. <https://www.ase.com.jo/ar>
4. <https://www.weforum.org>
5. <https://www.jiacc.gov.jo/Default/Ar>
6. <https://www.transparency.org/en/cpi/2020>
7. <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>
8. <https://www.heritage.org/index/>
9. <https://www.dhaman.org/?language=ar>
10. <https://unctad.org/fr/statistics>

الملاحق

الملحق رقم 1: قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	اسم ولقب الاستاذ	الجامعة
1	العراي حمزة	علي لونيبي - البليلة 1
2	تيجاني براقى	فرحات عباس - سطيف 1
3	بن متير حمزة	علي لونيبي - البليلة 2
4	جناي علاء الدين	علي لونيبي - البليلة 2
5	بن بايرة ريمة	علي لونيبي - البليلة 2
6	بوخرص امين	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

الملحق رقم 2: استمارة الاستبيان

جامعة لونيبي علي البليلة -2-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

سيدي، سيدتي تحية طيبة وبعد

اضع بين ايديكم استمارة استبيان الدراسة حول موضوع: دور معايير المحاسبة الدولية / IAS

IFRS في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة (الجزائر، مصر، الأردن) ، حيث

يشكل هذا الاستبيان جزء من الدراسة التي يقوم بها الباحث للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

المالية والمحاسبية من جامعة لونيبي على البلدية -2-، وعليه نرجو منكم الإجابة على الأسئلة ادناه وذلك بوضع علامة (X) على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم. كما أحيطكم علما أن الإجابات المقدمة من سيادتكم لن تستخدم إلا في الأغراض العلمية لإتمام هذه الدراسة.

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الباحث: حسناوي عماد

تحت اشراف: أ.د. العرابي حمزة

استمارة الاستبيان

الجزء الأول: المعلومات العامة

(1) المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر / ماجستير ☐ دكتوراه ☐

(2) المنصب الوظيفي:

أستاذ جامعي ☐ محاسب في شركة/ محاسب معتمد ☐ محافظ حسابات ☐

خبير محاسبي ☐ مدير مالي ☐ عضو مجلس الإدارة ☐

(3) الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات الى 10 سنوات ☐

من 10 سنوات الى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

الجزء الثاني: فقرات الاستبيان

المحور الأول: دور معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية ذات جودة والمطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ان اعتماد معايير المحاسبة الدولية تعد احدى الأهداف الأساسية لتحقيق جودة وكفاءة القوائم المالية.					
2	يفضل المستثمر الأجنبي المباشر توجيه رؤوس أمواله نحو الدول التي تتوفر على أنظمة محاسبية قادرة على توفير معلومات مالية ذات جودة من حيث الموثوقية والملاءمة التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.					
3	تهدف معايير المحاسبة الدولية الى توفير معلومات مالية سهلة الفهم وقابلة للمقارنة من قبل مستخدميها في مختلف دول العالم.					
4	الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يقلل من مخاطر الغش والتلاعب في القوائم المالية، مما يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويجنبه اتخاذ قرارات خاطئة مبنية على معلومات غير صحيحة أو متحيزة ولا تعكس الواقع المالي للشركة.					
5	تساهم معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية تغطي كافة العمليات المالية والاقتصادية للمؤسسات.					
6	أي خطأ في المعلومات المالية يمكن ان يؤدي الى تقديرات خاطئة واتخاذ القرارات غير الصحيحة، وبالتالي احتمالية حصول خسائر مالية لدى الشركات والمستثمرين.					
7	المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال التحسين المستمر لمختلف المعايير لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية المستجدة.					

					8	تعمل المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية خصوصا بعد تبنيها من قبل أكثر من 100 دولة في العالم مما يعكس مدى قبولها عالميا من مختلف الهيئات الحكومية والمهنية المحلية
					9	المعايير المحاسبية الدولية منذ انطلاقتها سنة 1973 تعمل على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال الديناميكية ونظام الحوكمة المعتمد في إدارة عملية تطوير المعايير

سؤال: في رأيك هل تكفي معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) وحدها لضمان معلومات مالية عالية موثوقة للمستثمر الأجنبي؟ أم هناك عوامل أخرى مكملتها؟

.....

المحور الثاني: دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دعم حوكمة الشركات في إرساء مبادئ الإفصاح والشفافية المحاسبية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10	ان وجود الإفصاح والشفافية في القوائم المالية يساعد المستثمر الأجنبي المباشر في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.					
11	تساهم عملية الإفصاح والشفافية في عرض الوضعية المالية للمؤسسات بمصادقية عالية دون غش أو تلاعب.					
12	تساهم معايير المحاسبة الدولية في دعم الشفافية المالية من اجل التقليل من المخاطر الاستثمارية وتعزيز مصداقية القوائم المالية.					
13	تحرص معايير المحاسبة الدولية على تحسين جودة الإفصاح المالي من خلال تقديم إرشادات واضحة حول كيفية قياس بنود القوائم المالية					

					14	ان التزام الشركات بممارسات الحوكمة الرشيدة يعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.
					15	توفر حوكمة الشركات مجموعة من القواعد والإجراءات التي تفرض على الشركات الإفصاح عن أدائها المالي والإداري بشفافية مما يجعل المعلومات متاحة للجميع المستثمرين وأصحاب المصالح.
					16	معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 تعمل على دعم مبادئ الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات، هذا ما يمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل دقيق.
					17	معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 تحرص على تحقيق القياس السليم والافصاح المحاسبي الشامل والدقيق وفي الوقت المناسب لكل العمليات المالية الخاصة بالشركة.
					18	تعمل معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها سنة 1973 على تحسين جودة القياس والافصاح المحاسبي وبالتالي فهي تعطي ثقة للمستثمر الأجنبي في مصداقية المعلومات المالية.
					19	الالتزام بالإفصاح والشفافية وفق المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين الاجانب، وهذا ما يساهم في زيادة فرص جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية.
					20	للحوكمة تأثير فعلي على البيئة الاستثمارية وذلك عن طريق الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية عن المعلومات الحقيقية والنصدي لكافة أشكال الفساد.

سؤال: ما العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) وتحقيق ممارسات حوكمة الشركات؟

.....

المحور الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال
تنشيط سوق رأس المال

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تعزيز عمق السوق المالي حيث توفر بيئة استثمارية أكثر استقرار مما يقلل من تقلبات السوق ويشجع المستثمرين على استثمار طويل الاجل.					
22	يفضل المستثمرون الاجانب التعامل مع الأسواق المالية التي تعتمد على معايير محاسبية موحدة وشفافة، لأنها توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة عن الشركات المدرجة في سوق رأس المال.					
23	يعزز الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية من انفتاح الأسواق المالية المحلية على المستثمرين الاجبيين مما يزيد من حجم التعاملات المالية وتنوع مصادر رأس المال.					
24	ان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يساهم في تقليل مخاطر الاحتيال المالي والتلاعب بالتقارير المالية مما يجعل البورصة أكثر امانا للمستثمرين الاجبيين.					
25	تؤدي الثقة في المعلومات المالية التي توفرها معايير المحاسبة الدولية الى زيادة اقبال المستثمرين الاجبيين على شراء وبيع الأسهم مما يزيد من حجم التداول في البورصة.					
26	تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزز ثقة الأسواق المالية بالشركات مما يؤدي الى تدفق الاستثمارات بسهولة أكبر وتقليل مخاطر المعلومات المشبوهة مما يساهم في استقرار الأسواق المالية.					
27	تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يجعل المستثمر الأجنبي المباشر في سوق رأس المال أكثر ثقة في المعلومات التي تم الإفصاح عنها.					

سؤال: كيف تساهم معايير المحاسبة الدولية (IAS / IFRS) في بناء ثقة المستثمر الأجنبي المباشر في الشركات المدرجة في البورصة للدولة المستضيفة؟

1- معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول

[illegible]

	Sig. (bilatérale)	,000	,227	,017	,000		,136	,000	,000	,001	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 6	Corrélation de Pearson	,165	,232*	,164	,153	,139	1	,141	,094	,078	,411**
	Sig. (bilatérale)	,075	,012	,078	,100	,136		,131	,311	,404	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 7	Corrélation de Pearson	,268**	,122	,195*	,277**	,409*	,141	1	,696**	,551**	,666**
	Sig. (bilatérale)	,004	,192	,035	,003	,000	,131		,000	,000	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 8	Corrélation de Pearson	,318**	,234*	,208*	,405**	,409*	,094	,696**	1	,657**	,736**
	Sig. (bilatérale)	,000	,011	,024	,000	,000	,311	,000		,000	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 9	Corrélation de Pearson	,238**	,099	,223*	,392**	,298*	,078	,551**	,657**	1	,648**
	Sig. (bilatérale)	,010	,289	,016	,000	,001	,404	,000	,000		,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
المحور 1	Corrélation de Pearson	,563**	,501**	,522**	,708**	,638*	,411**	,666**	,736**	,648**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2- معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني

Corrélations

		الفقرة 0	الفقرة 1	الفقرة 2	الفقرة 3	الفقرة 4	الفقرة 15	الفقرة 6	الفقرة 17	الفقرة 8	الفقرة 9	الفقرة 20	المحور 2
الفقرة 10	Corrélation de Pearson	1	,473**	,503**	,438**	,364**	,529**	,488**	,405**	,424**	,416**	,393**	,685**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 11	Corrélation de Pearson	,473**	1	,435**	,569**	,367**	,414**	,363**	,278**	,395**	,559**	,289**	,652**

	Sig. (bilatérale) N	,000 117		,000 117	,000 117	,000 117	,000 117	,000 117	,002 117	,000 117	,000 117	,002 117	,000 117
الفقر 12	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,503** ,000 117	,435** ,000 117	1 ,000 117	,537** ,000 117	,540** ,000 117	,589** ,000 117	,600** ,000 117	,426** ,000 117	,614** ,000 117	,399** ,000 117	,285** ,002 117	,756** ,000 117
الفقر 13	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,438** ,000 117	,569** ,000 117	,537** ,000 117	1 ,000 117	,497** ,000 117	,566** ,000 117	,453** ,000 117	,402** ,000 117	,464** ,000 117	,500** ,000 117	,287** ,002 117	,725** ,000 117
الفقر 14	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,364** ,000 117	,367** ,000 117	,540** ,000 117	,497** ,000 117	1 ,000 117	,570** ,000 117	,498** ,000 117	,409** ,000 117	,603** ,000 117	,453** ,000 117	,393** ,000 117	,724** ,000 117
الفقر 15	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,529** ,000 117	,414** ,000 117	,589** ,000 117	,566** ,000 117	,570** ,000 117	1 ,000 117	,544** ,000 117	,516** ,000 117	,577** ,000 117	,531** ,000 117	,409** ,000 117	,800** ,000 117
الفقر 16	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,488** ,000 117	,363** ,000 117	,600** ,000 117	,453** ,000 117	,498** ,000 117	,544** ,000 117	1 ,000 117	,646** ,000 117	,468** ,000 117	,481** ,000 117	,231* ,012 117	,735** ,000 117
الفقر 17	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,405** ,000 117	,278** ,002 117	,426** ,000 117	,402** ,000 117	,409** ,000 117	,516** ,000 117	,646** ,000 117	1 ,000 117	,506** ,000 117	,454** ,000 117	,317** ,000 117	,685** ,000 117
الفقر 18	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,424** ,000 117	,395** ,000 117	,614** ,000 117	,464** ,000 117	,603** ,000 117	,577** ,000 117	,468** ,000 117	,506** ,000 117	1 ,000 117	,554** ,000 117	,477** ,000 117	,772** ,000 117
الفقر 19	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,416** ,000 117	,559** ,000 117	,399** ,000 117	,500** ,000 117	,453** ,000 117	,531** ,000 117	,481** ,000 117	,454** ,000 117	,554** ,000 117	1 ,000 117	,427** ,000 117	,740** ,000 117
الفقر 20	Corrélation de Pearson	,393**	,289**	,285**	,287**	,393**	,409**	,231*	,317**	,477**	,427**	1	,575**

	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,002	,002	,000	,000	,012	,000	,000	,000		,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
المحور 2	Corrélation de Pearson	,685**	,652**	,756**	,725**	,724**	,800**	,735**	,685**	,772**	,740**	,575**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

3- معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثالث

Corrélations

		الفقرة 21	الفقرة 22	الفقرة 23	الفقرة 24	الفقرة 25	الفقرة 26	الفقرة 27	الفقرة 28	المحور 3
الفقرة 21	Corrélation de Pearson	1	,401**	,392**	,453**	,454**	,490**	,262**	,312**	,697**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,004	,001	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 22	Corrélation de Pearson	,401**	1	,512**	,328**	,450**	,494**	,254**	,277**	,655**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,006	,003	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 23	Corrélation de Pearson	,392**	,512**	1	,402**	,356**	,589**	,351**	,394**	,718**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 24	Corrélation de Pearson	,453**	,328**	,402**	1	,448**	,624**	,352**	,314**	,718**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,001	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 25	Corrélation de Pearson	,454**	,450**	,356**	,448**	1	,520**	,310**	,318**	,700**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,001	,000	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقرة 26	Corrélation de Pearson	,490**	,494**	,589**	,624**	,520**	1	,380**	,316**	,808**

	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,001	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقر 27	Corrélation de Pearson	,262**	,254**	,351**	,352**	,310**	,380**	1	,303**	,616**
	Sig. (bilatérale)	,004	,006	,000	,000	,001	,000		,001	,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117
الفقر 28	Corrélation de Pearson	,312**	,277**	,394**	,314**	,318**	,316**	,303**	1	,567**
	Sig. (bilatérale)	,001	,003	,000	,001	,000	,001	,001		,000
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117
المحور 3	Corrélation de Pearson	,697**	,655**	,718**	,718**	,700**	,808**	,616**	,567**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	117	117	117	117	117	117	117	117	117

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم 4: معامل الثبات الفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,903	11

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,774	9

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,834	8

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,931	28

الملحق رقم 5: توزيع افراد العينة حسب الخصائص الديمغرافية

المؤهل العلمي

	Fréquence	Percentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
ليسانس	3	2,6	2,6	2,6
ماستر/ماجستير	36	30,8	30,8	33,3
دكتوراه	78	66,7	66,7	100,0
Total	117	100,0	100,0	

المنصب الوظيفي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
استاذ جامعي	63	53,8	53,8	53,8
محاسب في شركة /محاسب معتمد	15	12,8	12,8	66,7
محافظ حسابات	10	8,5	8,5	75,2
خبير محاسبي	11	9,4	9,4	84,6
مدير مالي	12	10,3	10,3	94,9
عضو مجلس الإدارة	6	5,1	5,1	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
أقل من 5 سنوات	44	37,6	37,6	37,6
من 5 سنوات الى 10 سنوات	23	19,7	19,7	57,3
من 10 سنوات الى 20 سنة	39	33,3	33,3	90,6
أكثر من 20 سنة	11	9,4	9,4	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الملحق رقم 6: التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول

الفقرة 1

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide موافق	53	45,3	45,3	45,3
موافق بشدة	64	54,7	54,7	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 2

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق بشدة	1	,9	,9	,9
غير موافق	1	,9	,9	1,7
محايد	3	2,6	2,6	4,3
موافق	49	41,9	41,9	46,2
موافق بشدة	63	53,8	53,8	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 3

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	1	,9	,9	,9
محايد	2	1,7	1,7	2,6
موافق	52	44,4	44,4	47,0
موافق بشدة	62	53,0	53,0	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 4

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	7	6,0	6,0	6,0
محايد	5	4,3	4,3	10,3
موافق	61	52,1	52,1	62,4
موافق بشدة	44	37,6	37,6	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 5

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	5	4,3	4,3	4,3
محاييد	9	7,7	7,7	12,0
موافق	64	54,7	54,7	66,7
موافق بشدة	39	33,3	33,3	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 6

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	2	1,7	1,7	1,7
محاييد	9	7,7	7,7	9,4
موافق	54	46,2	46,2	55,6
موافق بشدة	52	44,4	44,4	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 7

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	2	1,7	1,7	1,7
محاييد	5	4,3	4,3	6,0
موافق	71	60,7	60,7	66,7
موافق بشدة	39	33,3	33,3	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 8

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	2	1,7	1,7	1,7
محاييد	6	5,1	5,1	6,8
موافق	74	63,2	63,2	70,1
موافق بشدة	35	29,9	29,9	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 9

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	1,7	1,7
	محايد	11	9,4	11,1
	موافق	74	63,2	74,4
	موافق بشدة	30	25,6	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الملحق رقم 7: التوزيع التكراري والنسبي لإجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني

الفقرة 10

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	,9	,9
	محايد	1	,9	1,7
	موافق	57	48,7	50,4
	موافق بشدة	58	49,6	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 11

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	1,7	1,7
	محايد	4	3,4	5,1
	موافق	71	60,7	65,8
	موافق بشدة	40	34,2	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 12

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	3,4	3,4
	محايد	5	4,3	7,7
	موافق	72	61,5	69,2
	موافق بشدة	36	30,8	100,0

Total	117	100,0	100,0

الفقرة 13

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	2	1,7	1,7	1,7
محاييد	5	4,3	4,3	6,0
موافق	76	65,0	65,0	70,9
موافق بشدة	34	29,1	29,1	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 14

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	1	,9	,9	,9
محاييد	6	5,1	5,1	6,0
موافق	65	55,6	55,6	61,5
موافق بشدة	45	38,5	38,5	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 15

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق بشدة	1	,9	,9	,9
غير موافق	2	1,7	1,7	2,6
محاييد	4	3,4	3,4	6,0
موافق	67	57,3	57,3	63,2
موافق بشدة	43	36,8	36,8	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 16

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	3	2,6	2,6	2,6
محاييد	3	2,6	2,6	5,1

موافق	76	65,0	65,0	70,1
موافق بشدة	35	29,9	29,9	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 17

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	2	1,7	1,7	1,7
محايد	9	7,7	7,7	9,4
موافق	70	59,8	59,8	69,2
موافق بشدة	36	30,8	30,8	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 18

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	2	1,7	1,7	1,7
محايد	5	4,3	4,3	6,0
موافق	75	64,1	64,1	70,1
موافق بشدة	35	29,9	29,9	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 19

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	5	4,3	4,3	4,3
محايد	2	1,7	1,7	6,0
موافق	70	59,8	59,8	65,8
موافق بشدة	40	34,2	34,2	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 20

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	2	1,7	1,7	1,7
محايد	8	6,8	6,8	8,5

موافق	67	57,3	57,3	65,8
موافق بشدة	40	34,2	34,2	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الملحق رقم 8: التوزيع التكراري والنسبي لإجابات افراد العينة على فقرات المحور الثالث

الفقرة 21

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق بشدة	1	,9	,9	,9
غير موافق	5	4,3	4,3	5,1
محايد	11	9,4	9,4	14,5
موافق	67	57,3	57,3	71,8
موافق بشدة	33	28,2	28,2	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 22

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	1	,9	,9	,9
محايد	5	4,3	4,3	5,1
موافق	71	60,7	60,7	65,8
موافق بشدة	40	34,2	34,2	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 23

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	3	2,6	2,6	2,6
محايد	6	5,1	5,1	7,7
موافق	68	58,1	58,1	65,8
موافق بشدة	40	34,2	34,2	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الفقرة 24

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4,3	4,3
	محايد	12	10,3	14,5
	موافق	76	65,0	79,5
	موافق بشدة	24	20,5	100,0
Total		117	100,0	100,0

الفقرة 25

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	2,6	2,6
	محايد	9	7,7	10,3
	موافق	68	58,1	68,4
	موافق بشدة	37	31,6	100,0
Total		117	100,0	100,0

الفقرة 26

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4,3	4,3
	محايد	9	7,7	12,0
	موافق	68	58,1	70,1
	موافق بشدة	35	29,9	100,0
Total		117	100,0	100,0

الفقرة 27

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	,9	,9
	غير موافق	7	6,0	6,8
	محايد	11	9,4	16,2
	موافق	56	47,9	64,1
	موافق بشدة	42	35,9	100,0
Total		117	100,0	100,0

الفقرة 28

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide غير موافق	1	,9	,9	,9
محاييد	9	7,7	7,7	8,5
موافق	78	66,7	66,7	75,2
موافق بشدة	29	24,8	24,8	100,0
Total	117	100,0	100,0	

الملحق رقم 9: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبيان

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الاول

Statistiques

	الفقرة 1	الفقرة 2	الفقرة 3	الفقرة 4	الفقرة 5	الفقرة 6	الفقرة 7	الفقرة 8	الفقرة 9
N Valide	117	117	117	117	117	117	117	117	117
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,55	4,47	4,50	4,21	4,17	4,33	4,26	4,21	4,13
Ecart type	,500	,677	,582	,786	,746	,695	,618	,613	,637

2- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

	الفقرة 10	الفقرة 11	الفقرة 12	الفقرة 13	الفقرة 14	الفقرة 15	الفقرة 16	الفقرة 17	الفقرة 18	الفقرة 19	الفقرة 20
N Valide	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117	117
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4,47	4,27	4,2	4,21	4,32	4,27	4,22	4,2	4,22	4,24	4,24
Ecart type	,566	,611	,673	,599	,611	,69	,617	,646	,603	,69	,652

3- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني

Statistiques		الفقرة 21	الفقرة 22	الفقرة 23	الفقرة 24	الفقرة 25	الفقرة 26	الفقرة 27	الفقرة 28
N	Valide	117	117	117	117	117	117	117	117
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	4,08	4,28	4,24	4,02	4,19	4,14	4,12	4,15
	Ecart type	,790	,585	,665	,695	,681	,730	,873	,582

الملحق رقم 10: اختبار T للعينة الواحدة (One – sample T-test)

1- اختبار T للعينة الواحدة للمحور الأول

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور 1	117	4,3143	,39102	,03615

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور 1	36,359	116	,000	1,31434	1,2427	1,3859

2- اختبار T للعينة الواحدة للمحور الثاني

Statistiques sur échantillon uniques				
	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور 2	117	4,2609	,45301	,04188

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور 2	30,107	116	,000	1,26092	1,1780	1,3439

3- اختبار T للعينة الواحدة للمحور الثالث

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور 3	117	4,1522	,48068	,04444

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور 3	25,927	116	,000	1,15217	1,0641	1,2402

Abstract:

This study aimed to analyze the role of applying (IAS/IFRS) accounting standards in attracting foreign direct investment in Algeria, Egypt and Jordan through analyzing and comparing the volume of foreign direct investments received to the comparison countries and their geographical and sectoral distribution in addition to their ranking in the ease of Doing Business Index, Economic Freedom Index and Corruption Perceptions Index, the reality of the investment environment of the three countries was also analyzed from the accounting point of view, based on data and reports issued by international bodies and organizations, and the study was supported by a questionnaire distributed to a sample of 117 academics and professionals in the field of accounting and investment the foreigner Live in Algeria .

The study also found that the application of (IAS/IFRS) International Accounting Standards contributes to providing reliable and credible financial information, as well as contributes to improving the level of disclosure and transparency of financial information contained in financial reports by supporting corporate governance, in addition to its significant role in activating the capital market and supporting its efficiency, the study also found that Jordan and Egypt have achieved significant progress with a preference for Jordan in applying (IAS/IFRS) International Accounting Standards, which reflected positively on its investment environment from the accounting point of view, while Algeria is still lagging behind in applying international accounting standards which negatively reflected on the attractiveness of its investment environment For foreign capital Therefore, the study recommends the need to provide the appropriate legal and institutional environment for the effective application of (IAS/IFRS) and the

development of the accounting system on an ongoing basis to comply with the development of (IAS/IFRS), in addition to developing the efficiency of accountants in the application of these standards and work to ensure the independence of the accounting profession.

Keywords: International Accounting Standards, corporate governance, capitalization, quality of financial information, foreign direct invest